NRLS

دراسات استراتيجية

مركز روج افا للدراسات الإستراتيجية

مجلة فصلية تصدر من مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية - العددان 19-20 شتاء وربيع 2025

- سوريا في الاستراتيجية الإيرانية
- الطائفية وتداعياتها على المرحلة الانتقالية في سـوريا
- من التناثر في الهوية السـورية إلى حلّ الأمّة الديمقراطية
- أزمات داعش في سوريا
- البُعد الاسـتراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا

هيئة التحرير :

محمد حسن

منذر شيار

د.أحمد سينو

زانا شيخو

التصميم: أحمد ملا

تتم كافة المراسلات باسم رئاسة التحرير على البريد الالكتروني التالي:

nrls@nrlsrojava.com

لزيارة الموقع الالكتروني:

www.nrls.net

منشورات مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية NRLS

حقوق الطبع والنشر محفوظة

العددان 19-20 شتاء وربيع 2025

كلمة العدد

قرّاءَنا الأكارم:

نضع بين أيديكم هذا العدد الجديد من مجلّة **" دراسات استراتيجية"** الذي يتناول عدداً من المواضيع والدراسات، وقد آثرنا – قدر الإمكان – أن تكون مواضيع عددنا هذا متنوّعة بحيث تتناول مختلف جوانب الحياة؛ فمنها ما هو سياسي ومنها تاريخيّ ومنها تربويّ- تعليميّ ومنها اجتماعي ومنها ما هو غير ذلك، مع التنويه إلى أنّ بعض تلك المواضيع كان قد تمّ إعدادها قُبَيل سقوط النظام البعثي في سوريا في الثامن من كانون الأول 2024م، وليس بخافٍ على أحد أنّ تطوّرات كثيرة طرأت على المشهد السياسي والعسكري بعد سقوط النظام، لذا قد يصادف القارئ الكريم خلال قراءته لأبحاث هذا العدد مصطلحات، سياسية أو جغرافية أو عسكرية أو غيرها، كانت شائعة في مرحلة ما قبل سقوط النظام، واليوم اختفت تلك المصطلحات أو أنّ مصطلحاتٍ أخرى قد حلّت محلّها؛ لذا نودّ لفت الانتباه إلى هذه النقطة كي تُؤخذ بعين الاعتبار أثناء قراءة المجلّة.

إنّ موضوع **"سوريا في الاستراتيجية الإيرانية"** يُعَدُّ من المواضيع الهامّة التي يجب الوقوف عندها؛ فقد كانت سوريا منذ عام 1979م الدولة الأكثر موثوقية واستراتيجية لدى إيران؛ وذلك بسبب المواقف الداعمة والثابتة التي اتّخذتها سوريا مع إيران في أوقات حرجة ومفصلية، كالوقوف إلى جانبها في حربها مع نظام صدام حسين، وفي صراعها الأيديولوجي مع الدول السُّنّية، وقد استمرّت هذه العلاقات بين الطرفَين إلى حين بروز الأزمة في البلاد، والتي أعطت الفرصة لإيران للسيطرة على القرار السياسي والعسكري للنظام والتمتّع بنفوذ واسع في المنطقة، إلّا أنّ ذلك لم يدم طويلاً بعد سقوط حليفها مع نهاية عام 2024م؛ الأمر الذي ساهم بشكل كبير في عرقلة المشاريع الإقليمية لإيران وخاصة المتغيّرات التي شهدتها سوريا، وقد تكون بمثابة الضربة القاضية لاستراتيجيتها في المنطقة؛ فانسحابها من دون مقاومة تُذكَر يوحي بدخول استراتيجيتها التوسّعية المتمثّلة (بمشروع الهلال الشيعي) مرحلة جديدة، لأنّ ايران وجدت أنّه من الأهمية أن تتراجع بعض الخطوات للوراء للحفاظ على ما تمتلكه من قوّة ومقدّرات، وأيضا لإعادة تقييم وضعها وترتيب أولوياتها، خاصة بعد الخسارة الكبيرة في العتاد والعناصر التي لحقت حزب الله وحماس.

يشكّل العنف الطائفي الذي تشهده سوريا إحدى تجلّيات أزمتها التي تبدو مستعصية على الحلّ، وتسبّبت بتدهور الأمن الإنساني إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة، وسط عجز واضح عن تحقيق مصالحة مع الماضي ومع الحاضر، وقدرة كبيرة على ارتكاب أعمال انتقامية ونشر خطاب الكراهية. لقد أظهر هذا العنف مدى هشاشة الدولة السورية وعدم قدرتها على التحوّل إلى كيان سياسي واجتماعي واقتصادي متماسك، كما أظهر فشل نظام الدولة القومية ونظام الدولة الإسلامية في بناء دول تماثل الدول التي روّجت لها الأيديولوجيات القومية والدينية ووعدت بتأسيسها ولكنّها لم تفعل، بل قسّمت المُقسّم ودمّرت المُدمَّر، ولم يسلم البشر ولا البيئة من الشرور الناجمة عن الصراع على السلطة والثروة؛ وهنا كان لا بدّ لنا من الحديث عن **"الطائفية وتداعياتها على المرحلة الانتقالية في سوريا"**.

كما أنّ أزمة الهوية في سوريا هي واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وتأثيراً على مسار البلاد منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011م، وقد عكست هذه الأزمة التوتّرات العميقة بين مختلف المكوّنات الدينية والعرقية

والثقافية، بعد أن عاشت خلال تاريخها المديد هذا التنوّع، وكشفَ هذا الصراع عن صراع طويل الأمد حول تعريف الهوية الوطنية السورية، وقد تفاقمت هذه الأزمة في ظلّ هذه الظروف؛ حيث أصبحت الهوية، بتنوّعها، أداة سياسية يتم توظيفها لتعزيز الانقسامات وتبرير الصراعات بين الفصائل والجماعات والقوى المتصارِعة والمتقاتِلة والجهات المختلفة الأخرى في سوريا؛ الأمر الذي أدّى إلى انقسامات عميقة بين مكوّناتها.

ومع تطوّر هذه الأحداث في سوريا برزت على السطح تحدّيات الهوية الوطنية السورية الجامعة، والتي تزامنت مع ما سُمّي في الإعلام الغربي بـ "الربيع العربي"، وكان لابدّ لنا من الخوض في مسألة **"التناثر في الهوية السورية إلى حلّ الأمّة الديمقراطية – شمال غرب سوريا أنموذجاً"**

وتنظيم داعش لا يمكن تجاهله في معطيات المعادلة السورية منذ بدايتها وإلى اليوم؛ ولاشكّ أنّ هذا التنظيم قد مرّ بمراحل مختلفة حسب الشروط والظروف الإقليمية والدولية، فكان حينا في أوج قوّته ووحشيته، ووحينا أخرى كان يمرّ بأزماتٍ ويتعرّض لانتكاسات؛ لذا كان لا بدّ من تناول موضوع **"أزمات داعش في سوريا"** والوقوف عنده مليّاً... حيث يعيش التنظيم أزماتٍ كثيرةً ويخوض صراع بقاء بكلّ الوسائل الممكنة لديه، وبِغَضّ النظر عن نظرته تجاه قضيّته، يُعتبَر التنظيم رمزاً للشرّ لدى غالبية المجتمعات المحلّية، وفي حقيقة الأمر تتوفّر فيه مقومات ذلك؛ وتشهد عليها عمليات قطع الرؤوس، وقتل الأبرياء، وانتهاك الأعراض، وإبادة التراث الثقافي في المناطق التي خضعت لسيطرته، وممارسة التعذيب الوحشي، والتترّس خلف المدنيّين في مواجهة القصف الجويّ على نقاطه، وتهجير عشرات الآلاف، وتكفير المسلمين وغير ذلك، ولم ينفِ التنظيم تلك الممارسات، بل صوّرها ونشر مشاهد عنها متفاخِراً بها.

ونظراً للحاجة الكبيرة لفهم الدور المتزايد للجامعات في المناطق التي تعاني من نزاعات وعدم استقرار سياسي، مثل شمال وشرق سوريا، ولتحليل الاستراتيجيات التي تتبنّاها الجامعات في شمال وشرق سوريا لتعزيز التعليم العالي وتطوير البحث العلمي، في ظل موارد محدودة وظروف معقّدة؛ من خلال دراسة هذه الاستراتيجيات وقفنا عند موضوع **"البُعد الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا"؛ حيث** يركّز البحث على فهم كيفية مساهمة جامعات شمال وشرق سوريا في تقديم فرص تعليمية تتناسب مع احتياجات سكان شمال وشرق سوريا، وكذلك بناء شراكات مع مؤسسات دولية؛ وتتمثّل إشكالية البحث في فهم كيفية تعزيز دور الجامعات في شمال وشرق سوريا في ظلّ التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، ففي سياق النزاع المستمرّ وعدم الاستقرار، تواجه الجامعات صعوبات متعدّدة تؤثّر في قدرتها على تقديم تعليم عالي الجودة وتحقيق التنمية المستدامة.

هيئة التحرير

.

سوريا في الاستراتيجية الإيرانية

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مقدّمة:

مع التطوّر الكبير في صناعة الأسلحة والمعدّات العسكرية الحربية بدأت تظهر النزعة الشمولية لدى الملوك والدول القديمة، وبدأ يظهر معها مفهوم الهيمنة والتوسّع والسيطرة على الشعوب والدول، لذلك سعت كل دولة وإمبراطورية كبيرة إلى قضم الدول الضعيفة والهيمنة عليها، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية وحتى الاجتماعية أحياناً، ويبدو أنّ هذا المفهوم لا يزال سائداً لدى العديد من الدول العالمية والإقليمية، ومن بينها تركيا وإيران، فمثلاً الدولة الإيرانية التي خضعت للخميني عام 1979م، تَعتبِر الهيمنة على دول مثل العراق ولبنان وسوريا واليمن ضرورة تاريخية ومستقبلية؛ كون هذه المناطق كانت تتبع للامبراطورية الفارسية، كما أنّها تنظر لهذه الدول كجزء من محيطها الحيوي، وبالأخص سوريا التي تحتلّ مكانة كبيرة لدى القادة الإيرانيين الذين حاولوا الاستفادة من الفوضى الحاصلة في البلاد من أجل الهيمنة عليها، وذلك عبر عدة تكتيكاتٍ منسّقة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على العقيدة العسكرية والسياسية لإيران ونظرتها للأحداث السياسية العالمية، وذلك بتحديد المرتكزات التي استندت عليها قبل وأثناء الأزمة في سوريا، وكيف قامت بتسيير الجانب العملي من استراتيجيتها كالتنسيق مع داعش من أجل تسخيره لأجنداتها الهادفة إلى محاربة التحالف الدولي ومعها قوات سوريا الديمقراطية، إلى جانب ذلك تم تثبيت أبرز العوائق التي واجهت استراتيجيتها المتمثّلة بعدّة نقاط، كالرفض الإسرائيلي والأمريكي والعربي لمشروعها، وفشل تنسيقها مع كل من تركيا وروسيا، في منع سقوط حليفه الاستراتيجي في المنطقة، بالإضافة إلى أسباب أخرى سيتم ذكرها خلال المحاور، وأخيرًا تتناول الدراسة السيناريوهات المستقبلية للاستراتيجية الإيرانية بعد سقوط النظام البعثيّ.

العقيدة السياسية والعسكرية الإيرانية:

يمكن تعريف العقيدة العسكرية والسياسية بأنّها مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقيم، سواء أكانت دينية أو فلسفية، تتبنّاها دولة أو كيان أو حزب ما للسير عليها كبراديغما من أجل مواجهة مختلف التهديدات الصادرة من محيطها الخارجي، ولضمان أمن مؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ...الخ، ويتم تعميم هذه العقيدة على المجتمع لضمان ديمومتها، ولا يمكن الفصل بين العقيدة العسكرية والعقيدة السياسية؛ فهما مرتبطان ببعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً وبأيديولوجيتها وفلسفتها

الاجتماعية والاقتصادية لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي[1] المتّبع في دولة أو كيان ما، كما أنّ العقيدة السياسية والعسكرية هي القانون التي تقسّم الأعداء والأخطار وفق سياقات سياسية وعسكرية محدّدة، وتعتمد لغة التهديد والخطر معياراً رئيسياً لها، وتُعتبَر العقائد العسكرية هي بصورة أخرى انعكاساً مباشراً لما يحمله القائد السياسي البراغماتي والاستراتيجي؛ واستناداً إلى تجارب عدّة حركات ودول فإنّ العقيدة العسكرية قابلة للتغير عند بروز تطوّرات عالمية وإقليمية جديدة تؤثّر في العقيدة السياسية.

وكغيرها من الدول الإقليمية الساعية وراء الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والتحوّل إلى قوة دولية مؤثّرة، تمتلك إيران عقيدة سياسية وعسكرية يستند عليها صُنّاع قرارها في سياستهم الداخلية والخارجية؛ والتي ترتكز بشكل كبير على الإرث التاريخي للممالك الفارسية، وتعاليم الخميني الذي صاغ مفاهيم سياسية وعسكرية جديدة ممزوجة بالفكر الديني والإيديولوجية الفارسية القومية، لتتناسب مع التغييرات الدولية والإقليمية التي لعبت هي الأخرى دوراً مهمّاً في تطوّر العقيدة السياسية والعسكرية الإيرانية، ولعلّ أبرز تلك الأحداث هي: حرب الخليج الأولى والثانية، ثم الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، وسقوط الاتحاد السوفياتي وغيرها؛ فالصياغات الجيو- أمنية الخمينية ترى أنّ العالم مقسّم إلى مجالَين: مجال خير تقوده إيران، ومجال شرّ تقوده القوى الأخرى؛ واستنادا إلى هذه التقسيم وضعت قانوناً حدّدت فيه كلّاً من أعداء وأصدقاء إيران[2]، فالأخيرة ترى أنّ التحوّل إلى قوة دولية منافسة ليس بالأمر السهل، لذلك يتوجّب عليها تعزيز القدرات العسكرية الاستراتيجية التي تتمثّل في حيازة أسلحة نووية وامتلاك ترسانة من الصواريخ الموجّهة بدقة ليتسنّى لها القدرة على مجاراة القوى المهيمنة الأخرى، لذا ما إن تطوّرت القدرات العسكرية الإيرانية حتى اتّضحت استراتيجيتها في المنطقة من خلال تحرّكاتها على الأرض والتصريحات العلنية لقياداتها بالهيمنة على عدة دول في منطقة الشرق الأوسط، لعلّ أبرزها تصريح علي يونسي (مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني) في عام 2015م: "إنّ إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ، وعاصمتها بغداد حالياً، وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا كما في الماضي، إنّ جغرافية إيران والعراق غير قابلة للتجزئة، وإنّ ثقافتنا غير قابلة للتفكّك، إنّ كلّ منطقة الشرق الأوسط إيرانية وكل شعوب المنطقة جزء من

[1] اللواء الركن مهدي نعيم مهدي، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مفهوم العقيدة العسكرية، قسم الدراسات الأمنية والعسكرية، تاريخ النشر 20-6-2018م، الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/262.

[2] الأعداء والأصدقاء، بنظر صانع القرار الإيراني هم:
دول كافرة عدوّة كالولايات المتحدة وإسرائيل- دول كافرة صديقة كالصين أو كوريا الشمالية وروسيا -دول إسلامية عدوّة كالسعودية -دول إسلامية حليفة كسوريا- دول محايدة كأغلب دول العالم الثالث أو دول عدم الانحياز.
فراس إلياس، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، فرضية العدو في العقيدة العسكرية الإيرانية، تاريخ النشر 12نيسان 2018م، الرابط؛
https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%81%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1/

إيران، ونحن نريد تأسيس اتحاد إيراني في المنطقة"([3]). لذا؛ فإنّ الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة تتمحور في السيطرة والهيمنة على القرار السيادي والسياسي والعسكري والاقتصادي لعدد من الدول، وتحويلها إلى دول تابعة لها (أي تشكيل ما يشبه قوساً يمتدّ من لبنان وسوريا مروراً بالعراق والبحرين على الخليج ووصولاً إلى البحر الأحمر)، وهذا هدف تسعى إلى تحقيقه معظم التيارات السياسية الإيرانية، سواء أكانت إصلاحية أو محافظة، لكن بطرق وأساليب وأدوات مختلفة نوعاً ما، وبمشاركة أذرعها العسكرية وعلى رأسها فيلق القدس (المختص في العمليات الخارجية) التابع للحرس الثوري الإيراني الذي يقوم بتصدير الأفكار الخمينية (تصدير الثورة بحسب الدستور الإيراني) لخارج حدودها، ويعتبرونها جزءاً من سياساتها الخارجية، وذلك عبر الاعتماد على مقاربتين ترتكزان على عدّة مبادئ ورؤىً أيديولوجية وبراغماتية منسّقة؛ لعلّ أبرزها اللعب على الوتر الديني والمذهبي؛ فالأولى تعتمدها مع أتباع المذهب الشيعي بمختلف طوائفه، وذلك عبر الترويج للمذهب وخطر العدو والمخاوف المشتركة واستحضار الصراع السُنّي- الشيعي التاريخي، والمظالم التي تعرّضوا لها في مختلف المناطق لتحفيزهم وحضّهم على التخلّص من حكّامهم السُنّة عبر نعتهم بالطغاة وعملاء الغرب، وإظهار نفسها كحامية لهم وكسبهم في معادلة الصراع الإقليمي، أمّا المقاربة الثانية فتتّبعها إيران مع جماعات المذهب السّنُّي كالإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي وحماس وغيرها، وذلك استناداً على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة؛ فمثلا على صعيد الأفكار والأيديولوجيا يحبّذ الطرفان إقامة حكم إسلامي بِغَضّ النظر إن كان سُنّياً أو شيعياً، ويمتلكان نفس التصوّرات والمواقف السياسية تجاه العلاقة مع القوى الغربية، إلى جانب ذلك يتشاطران بعض الأهداف الجيوسياسية البراغماتية في المنطقة، على غرار ما يسمّى مجابهة إسرائيل وتحرير فلسطين؛ ولدعم هذا الموقف وإبعاد الشبهات الطائفية لمشروعها في المنطقة تبنّت إيران المحور الذي يطلق على نفسه "محور المقاومة"، والهادفة - بحسب أدبياتها وتصريحاتها - لمواجهة النفوذ الأمريكي ومحاربته في المنطقة، والقضاء على إسرائيل؛ عبر نعت الأولى (أمريكا) بقوى الاستكبار العالمي، والثانية (إسرائيل) بالشيطان الأصغر في المنطقة؛ وذلك لجذب مختلف تيارات الإسلام السياسي السُنّية، والإيحاء لها بأنّ أسلوب الخميني والجمهورية الإسلامية المتّبع حالياً يمثّل طريق الحلّ الإسلامي للخلاص من الأنظمة العربية الموالية للغرب، وبالتالي فرض النموذج السياسي الإيراني عليهم.

التوسّع والتمدّد في المنطقة عبر الاستفادة من حالة الفوضى والقلاقل السياسية السائدة في المنطقة منذ 2001م، أي بعد خروج كل من حركة طالبان ونظام صدام حسين من المشهد السياسي الإقليمي اللذَين كانا من القوى المنافسة والعائقة أمام إيران. في عام 2011م شكّلت الأحداث المنطلقة في بعض

[3] د.ظافر محمد العجمي، الأوتاد الاستراتيجية الإيرانية شمال الخليج، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،14حزيران 2016م، الرابط الإلكتروني؛ https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%AA%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84/

الدول العربية، وظهور الجماعات الإرهابية الإسلاموية في كل من سوريا والعراق فرصة للنظام الإيراني لإنشاء ميلشيات موالية لها في مختلف أنحاء المنطقة، إلى جانب ذلك فقد كان التراجع الأمريكي وعدم وضوح معالم استراتيجيتها في المنطقة في بعض الأحيان من العوامل التي ساهمت في إفساح المجال أمام إيران لملء الفراغ الإقليمي الحاصل ولو جزئياً، (وقد يكون غضّ الطرف الأمريكي عن التوسّعات الإيرانية لتوريطها في المستنقع السوري والعراقي) وساهمت كذلك في تمتّعها بنفوذ كبير في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن؛ عبر إقامة تحالفات مع سلطاتها وإنشائها لكيانات جديدة موالية لها، ويبدو أنّها لم تكتفِ بهذا القدر من النفوذ والتوسّع في المنطقة، ويظهر ذلك جلياً من تصريحات قاداتها الذين يعتبرون البحرين جزءاً من الجغرافية الإيرانية ومسألة السيطرة عليها ليست سوى مسألة وقت فقط، لذا؛ ستحاول جاهدة إثارة القلاقل في عموم المنطقة من أجل فتح المجال للتدخّل فيها. إنّ التوسع والتمدّد يُعتبَران من المبادئ الراسخة في العقيدة السياسية والعسكرية للقادة الإيرانيين، والذين يحلمون بإنشاء كيان توسّعي موالٍ لها شبيه بالإمبراطورية الفارسية من خلال نشر التشييع والتفريس في المنطقة عبر آليتين؛ الأولى تتم بشكل مباشر في مناطق النفوذ الإيراني كما في سوريا والعراق ولبنان، وذلك عبر فتح الحسينيات وإخضاع السكّان لدورات سياسية وعسكرية ودينية تمهيداً لتشيّعهم وتنظيمهم في الكيانات والميلشيات الموالية لها، أمّا الثانية فتتم عبر القوة الناعمة وفي البلدان التي لا تخضع للنفوذ الإيراني، كما في بعض الدول العربية وأفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، مستغلّة مسألة الخلافات الشيعية – السُّنّية، وحالة الفقر والفساد المنتشرة في بلادهم لنشر أيديولوجيتها بينهم عبر إغداقهم بالأموال والمساعدات وجذبهم بدعاية المقولات الثورية، علماً أنّ التشيّع السياسي المعاصر يختلف عن التشيّع التاريخي، بارتباطه العقائدي بنظام الولي الفقيه والدولة الإيرانية، التي قامت عليه منذ عام 1979م.

إلى جانب الرؤى المذكورة؛ فإنّ إيران وظّفت الخطاب الثوري المعادي لأمريكا والغرب وإسرائيل ضمن قوتها الناعمة كي تستطيع أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها؛ وذلك عبر مقاربة شاملة لقضايا المنطقة وعسكرة المجتمعات العراقية والفلسطينية واللبنانية والسورية عبر تنظيمها في ميلشياتها، ولعب دور كبير في سياسة هذه الدول وربط استقرارها بقبولها للدور الإيراني الإقليمي، فالأخيرة تعتقد أنّ تطبيق هذا الرؤى والمبادئ ونسج علاقات مع كيانات غير دولتية موالية للولي الفقيه سيتيح لها السيطرة على موارد الطاقة الاستراتيجية في هذه الدول، وسيمكّنها من الضغط على إسرائيل والدول الخليجية في المنطقة، وهو ما من شأنه إجبار القوى الغربية والأوراسية على التعامل معها كلاعب رئيسي في الوضع الجيوسياسي العالمي؛ لذلك تسعى بشتّى الوسائل لتطوير المفاهيم والقدرات العسكرية بما فيها السلاح النووي الاستراتيجي.

ثانياً- أهمية سوريا في المنطق السياسي والعسكري الإيراني:

"سوريا هي المحافظة رقم 35 لإيران، إذا هاجمنا الأعداء وكانوا يريدون أخذ إمّا سوريا أو محافظة خوزستان، فإنّ الأولوية هنا المحافظة على سوريا، فإذا حافظنا على سوريا معنا، فإنّه بإمكاننا

استعادة خوزستان أيضاً، ولكن إن فقدنا سوريا، لا يمكننا أن نحافظ على طهران"([4])، هذا ما صرّح به رجل الدين الإيراني المتشدّد مهدي طيب الشقيق الأصغر لحسين طيب، مدير استخبارات الحرس الثوري سابقاً في عام 2014م مبرزاً أهمية سوريا في الفكر والاستراتيجية الإيرانية في المنطقة التي تقع في عمق مشروعها الذي يمرّ بعدد من دول المنطقة، لذلك فقاداتها حريصون بشكل كبير على عدم خروجها من دائرة نفوذهم كونها تعتبر سوريا بمثابة بيضة القبان بينها وبين الدول العربية لذلك فطهران تظن بأن خسارتها سيؤدي إلى تراجع نفوذها في الدول العربية، وإلى تعطيل قدراتها في تقديم الدعم البشري والمالي والعسكري لوكلائها أمثال حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، كما أنّهم كانوا يعتبرونها من الدول التي تشاركها نفس المخاوف ونفس التوجّهات السياسية، كما تشكّل معها ما يسمّى "محور المقاومة" ضدّ القوى الغربية ودولة إسرائيل.

إنّ موقع سوريا الاستراتيجي يشكّل نقطة حساسة للإيرانيين؛ لأنّها تصلهم إلى البحر المتوسط وتساعدهم على ربط ممرّها البرّي بالساحل، لذلك فحتى الأخمينيين (الفرس القدماء) حرصوا بشدّة على عدم خسارة هذه الجغرافية كي لا يفقدوا هيمنتهم على منطقة الشرق الأوسط، هذا الأمر ينطبق على الحكام الإيرانيين الحاليين الذين يعتبرون سوريا نقطة ضعف لديهم، وهذا ما نستنتجه من تصريحات رفسنجاني في عام 2013م عندما قال "إنّ فقدان السيطرة على سوريا سيقطع السلسلة من لبنان إلى إيران، الأمر الذي سيتسبّب بحدوث أشياء سيّئة لنا ([5])، إلى جانب ذلك يعتبر القادة السياسيين والعسكريين أنّ جغرافيتها (سوريا) كونها تمتلك حدوداً مع عدّة دولة وبالأخص دولة إسرائيل، وكذلك أنّ موقعها يخدم استراتيجيتهم العسكرية الدفاع الأمامي أو الدفاع المتقدّم، أو كما قال خامنئي مبدأ "الاستجابة للمهدّدات بالمهدّدات"، والذي يقضي بمعالجة المهدّدات عند أبعد نقطة ممكنة من حدودهم، وعدم انتظارها لتتحوّل إلى أخطار محقّقة داخل إيران.

فإيران ترى أنه لضمان حُسن سَير مشروعها واستراتيجيتها التوسّعية القائمة في المنطقة ينبغي عليها السيطرة والحفاظ على نفوذها في سوريا، والمساومة عليها في ملفات أخرى؛ كونها تواجه بؤراً متعدّدةً من الاضطرابات في محيطها الحيوي، وتوتّرات متقطّعة مع منافسين أقوياء مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من المشاكل الداخلية متعلّقة بالحريات السياسية والوضع المعيشي والفساد، ونقمة العديد من الطبقات على سياساتها التوسّعية في المنطقة التي لن تتخلّى عنها بسهولة كما كان يُعتقد، وبالأخص في سوريا التي تعتبر القلب النابض لمشروعها واستراتيجيتها في المنطقة.

ثالثاً- مرتكزات الاستراتيجية الإيرانية في سوريا:

---

[4] كريم سجادبور، مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، Iran's Unwavering Support to Assad's Syria، SYRIA SPECIAL ISSUE, VOLUME 6, ISSUE 8، August 2013، الرابط الالكتروني؛
https://ctc.westpoint.edu/irans-unwavering-support-to-assads-syria/

[5] Karim Sadjadpour and Behnam Ben Taleblu- Iran in the Middle East: leveraging chaos- POLICY BRIEF ISSN: 1989-2667- Nº 202 - MAY 2015-
https://www.files.ethz.ch/isn/191161/Iran%20in%20the%20Middle%20East_%20leveraging%20chao.pdf

بعد وصول الخميني إلى السلطة وتحديده المسار الذي ستسلكه الدولة الإيرانية في سياستها الخارجية، بدأت العلاقات بين كل من سوريا وإيران بالتطوّر، لا سيما بعد الحرب الإيرانية- العراقية 1980م، والتي كان لها دور كبير في رصف العلاقة بينهما، وبالأخصّ من الجانب الإيراني الذي وضع على إثر تلك الحرب فرضية الأعداء والأصدقاء التي كان فيها موقع سوريا كدولة صديقة، استناداً إلى الخصومة بين نظامَي البعث في سوريا والعراق، ووجوب تطوير العلاقات الاستراتيجية معها بأعلى المستويات خدمة لمصالحها؛ كون القادة الإيرانيّين وجدوا موقع سوريا الجيوسياسي المهمّ ومواقف سلطاتها متناغمة مع تطلّعاتها وأفكارها، لذلك أولوا اهتماماً كبيراً بها نظراً لوجود عدّة نقاط وتقاطعات مشتركة بينهما ومفيدة بنفس الوقت للاستراتيجية الإيرانية قبل الأزمة عام 2011م؛ ومنها: مواجهة العدو المشترَك واللدود بالنسبة لإيران التي حاولت الاستفادة من موقع سوريا مع دولة إسرائيل من أجل الضغط عليها في أقرب نقطة ممكنة، ووضعها في حالة قلق مستمر من إمكانية شنّ عمليات من قبل سوريا بالتنسيق مع إيران ضدّها، إلى جانب ذلك استفادت إيران من النفوذ السوري الكبير في لبنان من أجل تشكيل جماعات موالية لها، وذلك عبر تهيئة المناخ المناسب لتحرّكاتها؛ فمثلا في عام 1982م إبان الحرب اللبنانية- الإسرائيلية سمح النظام السوري بتمركز ما يقارب من 2000 من عناصر الحرس الثوري الإيراني في سهل البقاع الذي كان تحت سيطرته، ومع مرور الوقت استطاعت تلك العناصر إقامة روابط وثيقة مع الجماعات الشيعية (حركة أمل) وتأسيسهم فيما بعد لجماعة حزب الله التي كان يتم تزويدها بالأسلحة عن طريق سوريا لتصبح الأخيرة جسراً بين كلّ من الجماعات الشيعية وإيران وكجبهة متقدمة ضد إسرائيل في نفس الوقت؛ الأمر الذي أعطى لطهران الكثير من نقاط القوّة ضدّ عدوّتها على الساحة الإقليمية.

الاعتماد على سوريا كشعرة معاوية بينها وبين الدول العربية خلال حربها مع العراق وبعدها، فأثناء حربها مع الأخيرة كان هناك احتمال أن تنزلق وتتطوّر الحرب إلى حرب عربية – إيرانية، أو سُنّية- شيعية لولا الدبلوماسية من قبل سوريا آنذاك، والتي قدّمت خدمات أخرى للقوات الإيرانية عبر مدّها بالأسلحة والمعدّات السوفياتية التي كانت بمثابة شريان مهم وحيويّ لها، كما أنّهم قاموا في أوائل عام 1983م بتأسيس مركز خاص لهم في المقرّ العام لوزارة الدفاع الإيرانية من أجل تقديم المشورة والمعلومات حول الاستراتيجية العسكرية العراقية(6)، وتدريب قواتها على كيفية استخدام الأسلحة السوفياتية، وغيرها من الخدمات الأخرى كقطع خط أنابيب النفط "بانياس كركوك" التي كلّفت بغدادَ ما يُقدَّر بنحو 17 مليون دولار في اليوم، كما أنّها أرسلت جنودها إلى الحدود السورية- الأردنية، للضغط على القوات العراقية وتشتيت انتباهها عن حربها مع إيران، فتحالف الأخيرة مع سوريا مكّنها من تخفيف حدّة التوتّر الدبلوماسي وفتح قنوات التحاور مع الدول العربية المعادية للسلطة الثيوقراطية الإيرانية، إلى جانب ذلك ركزت الأخيرة على كيفية مواجهة النفوذ التركي انطلاقاً من سوريا؛ كونها كانت تراها تهديداً لأيديولوجيتها الإسلامية بحكم أيديولوجيتها المناقضة وعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل وأمريكا، لذلك وظّفت إيرانُ دمشقَ كدولة مناهضة للسياسة التركية في المنطقة، وحرصت على إبقاء

[6] Tehran Stands Atop the Syria-Iran Alliance Author(s): DANIELLE PLETKA -Atlantic Council - https://www.atlanticcouncil.org/wp-2017Atlantic Council content/uploads/2017/10/Tehran_Stands_Atop_the_Syria-Iran_Alliance_web_1030.pdf

علاقاتهما محصورة في إطار التنسيق الأمني ضدّ الكرد، وبالتنسيق معها أيضاً من أجل محاصرة القضية الكردية وطمس تطلّعات الحركة الكردية في مختلف أجزاء كردستان عبر الاتفاقيات الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية وممارسة سياسة ممنهجة عبر الاستفادة من تجارب بعضهم بعضاً. إلى جانب ذلك استثمرت طهران في قوّتها الناعمة، واعتبرتها أحد ركائزها في استراتيجيتها في سوريا، وذلك عبر فتح المراكز والجمعيات الثقافية ونشر التشيُّع بين المكوّنات السورية عبر تأسيس الجمعيات كجمعية المرتضى.

تُعَدّ كلّ من المصالح والدوافع حول معاداة إسرائيل والنظام العراقي والقضية الكردية في المنطقة، إلى جانب الهجوم الشرس من قبل النظام الدولي على منطقة الشرق الأوسط ووجود دول متحالِفة معها ومعادية لإيران، بالإضافة إلى توفير النظام السوري وصولاً حاسماً لوكلائها، بما في ذلك حزب الله اللبناني وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، عبر مدّهم بالأسلحة والمعدّات العسكرية عبوراً بالأراضي السورية من الركائز الأساسية في الاستراتيجية الإيرانية قبل الأزمة في سوريا؛ فالأخيرة قدّمت خيارات إضافية لإيران لتقوية قبضتهما في المنطقة، وتطبيق إستراتيجية إيران الدفاعية الأمامية في سعيها لتوسيع نفوذها الإقليمي الذي تحوّل إلى أمر واقع مع بدء الاحتجاجات والانتفاضات وانتشار الفوضى في مختلف المنطقة التي أفسحت المجال للتدخّل الإيراني، ومن بين تلك الدول سوريا التي انطلقت فيها الاحتجاجات في عام 2011م.

- **أثناء الأزمة السورية:**

بعد بدء الأزمة في سوريا بين النظام السوري ومعارضيه، وميل الكفّة لصالح الأخيرة، بدأ النظام الإيراني بالتحرّك لحماية مصالحها الاستراتيجية والاستجابة للظروف الأمنية المستجدّة في الشرق الأوسط من أجل إكمال مشروعها الذي كاد أن يتعرّض لضربات قاصمة بعد الانهيار السريع للمنظومة السياسية والعسكرية والاقتصادية لحليفه الموثوق في المنطقة، وبزوغ بيئات أمنية جديدة تهدّد مشاريعه؛ الأمر الذي فرض على النظام الإيراني إعادة تقييماته وتحديد الخطط والركائز الجديدة تزامناً مع التغييرات الدراماتيكية التي أفسحت له المجال من أجل التدخّل المباشر فيها، لذلك ما إن أخذت الأزمة بالتدهور وانفلتت زمام الأمور من يد النظام البعثي حتى بدأ الإيرانيون بتقديم المعونة والمساعدة له، والتي اقتصرت في بدايتها على نشر وحدات من فيلق القدس وتقديمهم المشورة للقوات العسكرية والأمنية لتتطوّر فيما بعد إلى الدعم اللوجستي والمادّي والسياسي والعسكري، والدفع بالميلشيات الشيعية من كلّ حدب وصوب للقتال إلى جانبه بعد تعرّضها لخسائر فادحة في الأرواح خلال أتون الصراع الدامي.

بعد تدخّلها المباشر في الأزمة السورية التي كانت في أوجها، ركّزت إيران في البداية على تحقيق هدف استراتيجي وهو كيفية الحفاظ على النظام الحاكم من الانهيار ثم التفرّغ للأهداف الأخرى، وهذا ما يظهر بشكل جَليّ في مذكّرات المسؤول في الحرس الثوري الإيراني، حسين همداني، التي ترجمتها عدّة مراكز ومؤسّسات بحثية من الفارسية إلى العربية، والتي تشير إلى تركيز كلّ من إيران وجماعة حزب الله اللبناني في بداية الأزمة على تحقيق هذا الهدف؛ كونهم كانوا يعتقدون أنّ انهيار النظام السوري سيؤدّي بمشروعهم أدراج الرياح. فينقل همداني عن نصر الله (الذي قتل في 27 أيلول خلال

غارة إسرائيلية) عند تسليمه الخطة المقترحة لمواجهة التحدّيات التي يواجهها حليفهم في مختلف الجوانب بأنّه قد قال آنذاك "أولاً يجب إخراج بشار والحكومة السورية من المستنقع، وبعد ذلك نُنظّفهم، ونُلبِسهم، ونُطعِمهم، ليقرؤوا درسهم ويؤدّوا عباداتهم، الآن يجب إخراجهم من المستنقع، هذه أول وأهم خطوة استراتيجية"([7]). السلطة الحاكمة في إيران كانت تفسّر الحرب السورية بين النظام ومعارضيه بأنّها بؤرة صراع جيوسياسي وإيديولوجي وطائفي أوسع نطاقاً ضدّ مجموعة متنوّعة من الأعداء والمنافسين لها، بمن فيهم الجهاديون (كداعش) ودول الخليج العربي وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبأنّ حليفهم يتعرّض لمؤامرة كونية من قبل الدول الغربية، لذلك قدّموا له كل ما يحتاجه من أجل البقاء في سدّة السلطة؛ فبحسب التقديرات المتداولة صرفت إيران سنويا بين 6 مليارات دولار و20 ملياراً على النظام السوري([8])، كما أنّها حمته من الانهيار الاقتصادي عبر تزويده بالنفط الرخيص بين أعوام 2013 إلى أواخر عام 2018، حيث تم شحن ما متوسّطه 2 مليون برميل شهرياً([9])؛ الأمر الذي ساعده للوقوف على قدميه من جديد وحال دون سقوطه، حيث صرّح المسؤولون الإيرانيون في عدّة مناسبات بأنّهم يقفون خلف بقاء النظام الحالي، ومنها تصريح قائد سلاح الطيران في الحرس الثوري الإيراني أمير علي حجي زاده: " إنّ الرئيس السوري بشار الأسد نجح في الانتصار على المعارضة المدعومة من الخارج، ولا يزال في السلطة، لأنّ إيران أرادت ذلك"([10]).

كان الهدف من استراتيجية إيران في سوريا هو الحفاظ على رأس النظام في السلطة لأطول فترة ممكنة إلى حين وضع شروط لضمان قدرة طهران على استخدام الأراضي والأصول السورية لمواصلة مصالحها الإقليمية إذا ما تمّت تنحية حليفها، وقامت إيران بمجهود واسع، ومتكامل لتحقيق هذه الأهداف، وعملت بشتّى الوسائل على تلميع صورته وفتح الآفاق الدبلوماسية أمامه كي يعيد هيبته التي فقدها طيلة السنوات الفائتة، لكن هذه المرّة بأجندة وأفكار إيرانية لم تقتصر على دعم هذا النظام، بل تعدّته إلى بناء وجود طويل الأمد؛ عبر السيطرة على المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية بعد انخفاض مستوى المعارك وحسم الأمور لصالحها بمساعدة نسبية من

---

[7] فاطمة الصمادي، ما تقوله مذكرات الجنرال همداني :الوصاية الإيرانية على سورية، مجلة سياسات عربية، العدد 22، تاريخ الصدور أيلول/سبتمبر 2016م.

[8] علي فتح الله نجاد، إيران: محاربة "الإرهاب" علناً ورثاء الأموات سرّاً، مركز بروكينغز، تاريخ النشر 1مايو 2018م، الرابط الالكتروني؛
https://www.brookings.edu/ar/articles/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B1%D8%AB%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AA/

[9] - THE SYRIAN OIL CRISIS CAUSES, POSSIBLE RESPONSES, AND IMPLICATIONS -KARAM SHAAR - UGUST 2019 POLICY PAPER 2019-17-The Middle East Institute
https://www.mei.edu/sites/default/files/2019-08/The%20Syrian%20Oil%20Crisis.pdf

[10] قناة العربية، قائد إيراني بارز: لولا دعمنا لسقط الأسد، نشر في: 13 أبريل ,2014م، الرباط الالكتروني؛
https://www.alarabiya.net/2014/04/13/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B2-%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%86%D8%A7-%D9%84%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF

روسيا؛ الأمر الذي منح إيران دعماً لتطبيق استراتيجيتها المتّبعة في كل من العراق ولبنان، ألا وهي سياسة التبوّء والتجذّر والهيمنة الاستراتيجية، ويبدو أنّها نجحت بشكل نسبيّ في تحقيقها، ويمكن ملاحظة ذلك في هيمنتها على الركائز والأعمدة الأساسية في مناطق النظام السوري؛ فاقتصادياً وقّعت طهران عدّة اتفاقيات ومذكّرات تفاهم مهمّة، كما أنّ النظام منحها عقوداً لاستخراج الفوسفات، وخمسة آلاف هكتار من الأراضي للزراعة، وألف هكتار لإنشاء مرافئ للنفط والغاز، وجرى أيضاً توقيع اتّفاق لتقديم أراضٍ لتربية الماشية، بالإضافة إلى رخصة حصلت عليها إيران لتصبح مُشغّلاً لاتصالات الهاتف المحمول في سوريا([11])، وغيرها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المهمّة، فإيران تستثمر في مشاريع إعمار طويلة الأمد وممولّة بقروض بمليارات الدولارات والتي كان يتعيّن على النظام السوري تسديدها خلال خمسة وعشرين عاماً، ومن ضمنها مبيعات نفطية بقيمة 20 مليار دولار، وأعمال إعادة الإعمار بكلفة 8 مليار دولار، ومشاريع زراعية تمتدّ على أكثر من 12 ألف فدّان([12])، والتي ستمنح طهران نفوذاً كبيراً في مستقبل البلاد. عسكرياً؛ قامت إيران بتشكيل العديد من الميلشيات الموالية لها (والتي يبلغ عددها حوالي 65 ألف مقاتل) في مناطق النظام السوري وحوّلتها إلى ما يشبه حزب الله اللبناني والحشد الشعبي في العراق عبر تنظيم وتمويل هذه الجماعات، ليكون لديها ما يكفي من الاستقلالية للسماح لها بالحصول على مواردها المحلّية وقواعد الدعم الخاصة بها وتحويلها إلى جهات فاعلة. وخلافاً للميليشيات الشيعية التي شكّلها الحرس الثوري؛ فقد أظهرت نسخة حزب الله في سوريا اهتمامات واسعة النطاق بالأيديولوجية الشيعية العابرة للحدود، والتزاماً صارماً بإيديولوجية ولاية الفقيه التي ينتهجها النظام الإيراني، والتي تمنح السلطة المطلقة للمرشد الأعلى علي خامنئي، وغالباً ما تكرّر جماعات حزب الله السورية الحملات الدعائية الآتية مباشرة من طهران، وتميل إلى التركيز بصورة أكثر على قضايا خارج سوريا أكثر من الميليشيات الأخرى الموالية لإيران، كما أنّ الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اتّخذا خطوات كثيرة للتأثير في إعادة بناء الجيش، عبر تزويدهم بالقدرات الهجومية على غرار صواريخ أرض- أرض وطائرات من دون طيار، كما عملوا على بناء وتدريب وتشغيل قوات خاصة في الجيش السوري، من بينها الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، ووحدات الأمن الداخلي والميليشيات شبه العسكرية المحلّية الموالية للنظام السوري، بالإضافة إلى لعبهم دوراً كبيراً في حركة التعيينات العسكرية والأمنية عبر فرض الأشخاص الموالين لأيديولوجيتهم، واستفادتهم من الحرب الروسية- الأوكرانية عبر ترسيخ نفوذها بشكل أكبر على حساب النفوذ الروسي، لذا وبعد مضيّ أكثر من 12 عاماً من الحرب باتت الميلشيات الإيرانية تسيطر في الوقت الحالي على جغرافية واسعة من منطقة غرب الفرات تحت مسمّيات مختلفة، وتمكّنت من افتتاح العديد من المراكز العسكرية التابعة لها، ونسبت تلك المراكز لقوات النظام السوري، الذي بالكاد تحوّل إلى جيش ميلشياوي يخدم التصوّرات والعقيدة العسكرية الإيرانية الخمينية التي ساعدها البعد الديني والثقافي في تحوّل ميلشياتها من جماعة مسلّحة إلى حركة اجتماعية وثقافية، ومن ثم باتت (من الناحية المثالية، من المنظور

[11] بوزورجمهر شرف الدين وإلين فرانسيس، الحرس الثوري الإيراني يحصد مكاسب اقتصادية في سوريا، وكالة رويترز، كانون الثاني 2019م، الرابط الإلكتروني؛ https://www.reuters.com/article/idUSKBN1532BN/

[12] بواسطة عُلا الرفاعي، معرض "إعادة إعمار سوريا": النفوذ الإيراني والعقوبات الأمريكية، معهد واشنطن، تحليل السياسات المرصد السياسي 3181، الرابط الإلكتروني؛
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mrd-aadt-amar-swrya-alnfwdh-alayrany-walqwbat-alamrykyt

الإيراني) عنصراً متكاملاً في النظام السياسي (من خلال دمج الميليشيات إمّا بالجيش أو قوة الشرطة أو قوات مساعدة موازية للجيش) وبناء ما يشبه الدولة العميقة في سوريا.

سياسياً؛ كان القرار السيادي للنظام السوري رهيناً بيد المسؤولين الإيرانيين وقيادات الحرس الثوري، ومن دونهم لا يمكن لرأس النظام اتّخاذ أي قرار سياسي استراتيجي، لا بل أصبح المشروع الإيراني من العوامل المؤثّرة على العقيدة السياسية للنظام السوري، وما يشير إلى ذلك أنّه عندما تم توقيع الاتفاقية بين إيران والسعودية سرعان ما حصل تغيير ملحوظ في السياسة الخارجية السعودية تجاه النظام السوري، والتي تمخّض عنها عودة مقعد سوريا في الجامعة العربية، لذا؛ فإنّ النظام السوري تحوّل إلى أداة بيد إيران التي لم تكتفِ بهذا القدر من الاختراق، بل عملت على تغيير وجه وملامح سوريا إلى الأبد عبر اتباع سياسة القوة الناعمة التي تهدف إلى إنشاء بيئة اجتماعية حاضنة للمشروع الإيراني المتمثّل في كل من "ولاية الفقيه" و"نظرية أمّ القرى"([13])، لذلك تقوم، وبدون هوادة، بنشر المذهب الشيعي الاثنا عشري بين المكوّنات السورية؛ وذلك عبر فتح الحسينيات والحوزات، حيث بلغ عدد الحسنيات500 حسينية شيعية، وعدد الحوزات 69 حوزة شيعية ([14])، وتوزيع الأموال على السوريين المحتاجين، وجرعة كبيرة من التلقين العقائدي في المعاهد الدينية، والمنح الدراسية للأطفال في الجامعات الإيرانية، والرعاية الصحية المجانية، وسلال الطعام، ورحلات إلى المواقع السياحية لتشجيع التحوّل إلى المذهب الشيعي ([15])، كما قامت بفتح العديد من المدارس الفارسية والمراكز الثقافية.

في الواقع؛ ساعدت الأزمة السورية الإيرانيين في توسيع تدخّلهم، وقطع مراحل في تنفيذ استراتيجيتهم لبقاء قويّ ومؤثّر وطويل الأمد؛ حيث انتقلت من الاعتماد على التبشير إلى الاعتماد على القوة العسكرية والأمن عبر بناء شبكة قواعد عسكرية وتوطين المقاتلين الأجانب، وعبر بناء وجود محلّي، كأمر واقع، من خلال الجيوب الشيعية الناشئة والميليشيات المحلّية المتشيّعة، وتتكفّل عمليات القصف والتهجير والاتفاقيات المحلّية ومنع عودة اللاجئين والمهجّرين بتسهيل التغيير الديموغرافي وإعادة رسم الخارطة الاجتماعية والمذهبية للمجتمع السوري كما تريدها إيران؛ ويستند هذا التغيير الجديد في الاستراتيجية إلى السيطرة الفعلية والمباشرة على مواقع القرار في مؤسسات الدولة السيادية:

---

[13] بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، أصبحت إيران أم القرى دار الإسلام وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي وعلى الأمة واجب ولايتها، أي أن إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة.
محمد جواد لاريجاني، ترجمة وتحليل د نبيل علي العتوم، مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية) pdf، سنة الطبع 2013م، الرابط الالكتروني:
https://books4arabs.com/BA2019/BA2019-1785.pdf

[14] المرصد السوري لحقوق الإنسان، من الدعم العسكري إلى الثقافة والاقتصاد.. إيران تسيطر على مفاصل سوريا بالكامل، تاريخ النشر يوليو 16, 2019م، الرابط الإلكتروني؛
https://www.syriahr.com/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7/328096/

[15] - MARCH 15, 2021- Foreign Policy- Iran Is Trying to Convert Syria to Shiism- Anchal Vohra
https://foreignpolicy.com/2021/03/15/iran-syria-convert-shiism-war-assad/

الجيش والأمن (ومن خلالهما إلى باقي مؤسسات الدولة)، كما يستند إلى المديونية السياسية والمالية لإيران التي أنقذت النظام السوري من السقوط.

لقد سعت إيران من خلال هذه الخطط والمرتكزات، بعد تدخّلها المباشر في الأزمة، إلى لبننة وعرقنة سوريا؛ وذلك عبر الاختراق الكامل للنظام السياسي السوري وتحويله إلى مجرّد كيان إيراني داخلي مثل أي كيان إداري داخل دولتها (أي تحويلها إلى المحافظة رقم 35 كما تصرّح القيادات الإيرانية)، بالإضافة إلى منح الأولوية لحكم الميلشيات والكيانات غير الدولتية ودمجها مستقبلاً في المنظومة السياسية والعسكرية السورية، كحزب الله اللبناني والحشد الشعبي العراقي اللذَين تحوّلا إلى قوة سياسية وعسكرية موازنة لدولهم، لا بل أصبحا يتحكّمان بالقرار السيادي لصالح الأجندات الإيرانية التي تعمل على خلق هذه الحالة في سوريا اعتماداً على الأهداف والأدوات المذكورة وغيرها التي يطول الحديث عنها.

رابعاً- الجانب العملياتي من الاستراتيجية الإيرانية في سوريا:

يحظى الجانب العملياتي بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية في سوريا نظراً لرغبتها بالتوسّع في كامل الجغرافيا السورية، وتحقيق المزيد من الأهداف والنقاط على المستوى القريب والبعيد لتثبيت دعائم مشروعها، لا سيّما بعد نجاحها، نسبياً، في الهيمنة على المفاصل المركزية في غرب الفرات وتشكيلها لمناطق نفوذ تابعة لها بشكل مباشر كمنطقة "السيدة زينب" التي تحوّلت إلى أشبه بمدينة إيرانية، لذلك يقوم الحرس الثوري بالتنسيق والتخطيط على عدّة جبهات لمواجهة مختلف التهديدات والتحدّيات التي تواجه استراتيجيتهم في سوريا، بالإضافة إلى تعزيز جبهات القتال مع كلّ من إسرائيل وأمريكا والتنظيمات السُّنّية المتشدّدة وبكل تأكيد مع الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية؛ وذلك عبر أساليب ووسائل مختلفة بما فيها القوة الناعمة والصلبة والحرب الهجينة والعمليات التآمرية.

- **استهداف المعارضة السورية بمختلف أطيافها:**

كان القضاء على المعارضة السورية السياسية والعسكرية، بمختلف انتماءاتها وتوجّهاتها، أحد أسباب التدخّل الإيراني المباشر في الأزمة السورية، لذلك منذ تدخّل إيران المباشر لصالح النظام السوري سعى الحرس الثوري الإيراني إلى تحقيق هذا الهدف عبر عدّة آليات؛ منها: السيطرة على القرار الاستراتيجي العسكري للمعارك وتسييرها حسب الأولوية والأهمية بالنسبة لهم، تشكيل ميلشيات في مناطق النظام السوري كالدفاع الوطني وتدعيمها بميليشيات من أفغانستان وباكستان والعراق، بالإضافة إلى تأليب المجتمعات المحلّية، وخاصة العلويين والدروز وغيرهم، ضدّ المعارضة السُّنّية المسلّحة من أجل التحاقهم بالجبهات؛ هذه التكتيكات المتّبعة من قبل الحرس الثوري أثّرت بشكل كبير على سير المعارك، وسمحت للإيرانيين بالتغلغل والسيطرة على القرار العسكري، وقد أكّدت المعارضة المسلّحة في عدة مناسبات أنّها تحارب الحرس الثوري والميلشيات الإيرانية، وليس النظام السوري الذي استنفذ معظم طاقته مع حلول أعوام 2013م، وباتت الميلشيات الإيرانية هي المسيطرة على المسار والتوجّه العسكري، وظهر ذلك بشكل جليّ إبّان المعارك في منطقة حلب، والتي اعتُبِرت من المعارك المفصلية والاستراتيجية بالنسبة لإيران؛ كونها فسحت المجال أمامهم لتكريس سيطرتهم،

والتحوّل من سياسة الحفاظ على النظام إلى كيفية إحرازه الانتصار ليس فقط في المعارك بل أيضاً على طاولة المفاوضات التي كان لإيران دور كبير فيها عبر تسيير الأمور بحسب استراتيجيتها.

بعد الانتصارات المتتالية لإيران والنظام السوري بدعم روسي، ونجاحها في تطبيق سياسة "الباصات الخضراء" على المعارضة الإسلامية المسلّحة، عملت الأولى على تمييعها من الناحية السياسية أيضا؛ وذلك عبر إفراغ برامجها وأطروحاتها وإجبارها على العودة للمفاوضات دون شروط مسبقة (كرحيل رأس النظام السوري) والانصياع والخضوع لمطالب النظام والإيرانيين؛ بهذه الخطوات والتكتيكات المتّبعة من قبلها، باتت المعارضة الإسلامية المسلّحة في حالة يُرثى لها سياسياً وعسكرياً، لا بل تحوّلت الكثير من فصائلها إلى مرتزقة لدى النظام التركي، خاصة بعد تطبيق ما تسمّى مناطق "خفض التصعيد" ضمن مسار آستانة الذي عُقدت أولى جولاته في كانون الثاني من العام 2017م، والتي حظيت باهتمام المسؤولين الإيرانيين كونهم كانوا يفضّلون فصل مسار آستانة عن جنيف لأنّ ذلك كان منسجماً بشكل أكبر مع توجّهاتهم؛ فطهران لم توقّع على مخرجات (جنيف -1) ولم تكن تريد أن تُلزم نفسها باتفاق لم تكن جزءاً منه، ومن شأن تطبيقه بشكل صحيح أن يقوّض نفوذها في سوريا. هذا المسار أفقد المعارضة الإسلامية المسلّحة معظم أوراقها وقواها الصلبة والناعمة لصالح النظام السوري والإيرانيين الذين استمروا في السعي إلى بسط سيطرتهم على ما تبقّت بيدهم من جغرافية؛ وذلك عبر اتباع سياسة المقايضات مع النظام التركي (كمقايضة عفرين مقابل الغوطة الشرقية)، علماً إنّ سياسة "القضم والهضم" ما زالت تحظى بأهمية كبيرة في أجندات المشكّلين لآستانة، خاصة أنّ لكلّ طرف هدف يريد تحقيقه على الجغرافية السورية؛ فالنظام التركي كان يرغب بالقضاء على قسد والإدارة الذاتية حتى لو كلفه ذلك التنازلُ عن جميع مناطق نفوذه في إدلب التي تُعتَبَر مهمّة لكلّ من الإيرانيين والروس على حدّ سواء، وذلك لوجود جماعات متشدّدة هناك.

بشكل عام؛ وبعد مرور 13عاماً من عمر الأزمة في سوريا، يمكن الجزم بأنّ السياسة الإيرانية المتّبعة تجاه المعارضة الإسلامية المسلّحة أتت بثمارها؛ ويمكن ملاحظة ذلك في قدرتها على تحجيمها في بقعة جغرافية معزولة، وفرضها لمنطق الاستسلام والارتزاق عليهم بعد نجاحها في تشتيتهم وتصويريهم كقوة لا يمكن الاعتماد عليها في مستقبل سوريا عبر الاختراقات الاستخباراتية، وحاولت استثمار هذا النهج بهدف القضاء الكلّي عليهم، رغم صعوبة تحقيقه بسبب الأوضاع الإقليمية المعقّدة.

- **استهداف المراكز العسكرية الأمريكية والشركاء المحلّيّين لأمريكا:**

بعد التدخّل الإيراني في الأزمة السورية لصالح النظام السوري ضدّ معارضيه عام 2013م، والتدخّل الأمريكي عام 2014م لمحاربة القاعدة وداعش، لم يحدث أي احتكاك يُذكَر بين الطرفين؛ كون كلّ طرف كان منكفئاً على محاربة أعدائه، لكن مع تغيّر الخارطة الجيوسياسية لصالحهما، وقرب انتهاء كل طرف من تحقيق أجنداته العسكرية نسبياً سعى كلّ منهما إلى توسيع رقعة سيطرته ونفوذه وإفشال أجندات ومشاريع الآخر في المنطقة؛ فإيران حاولت جاهدة إثارة القلاقل للقوات الأمريكية عبر الاعتماد على تكتيكات الحرب الهجينة، ولعلّ أبرزها: تشكيل ميلشيات محلّية وخارجية موالية لأيديولوجية الخميني (الولي الفقيه) من أجل مضايقة القوات الأمريكية واستهداف قواعدها العسكرية، إلى جانب تصويرها للقوات الأمريكية كقوة "مستكبرة" ومحتلّة للأراضي السورية والعربية رغبة منها

في كسب تأييد الشعب في مختلف الأقاليم والمناطق، والانضمام لميلشياتها التي حاولت في أيار من عام 2017م اختبار القوات الأمريكية عبر التمركز بالقرب من قاعدتها العسكرية (التنف)، إلّا أنّ الأخيرة دمّرت تلك القوات وأوقعت العشرات من القتلى بينهم؛ الأمر الذي أجبر الحرس الثوري على تغييرات تكتيكاتها العسكرية تجاه القوات الأمريكية، واتّباع تكتيكات جدّية كقصف القواعد العسكرية عن طريق الطائرات المسيّرة، وتجنيد أشخاص في مناطق شرق الفرات من أجل مهاجمة القوافل والمصالح الأمريكية في المنطقة.

بعد أحداث 7 أكتوبر بين إسرائيل وحماس، وتزايد التوتّر على الساحة الإقليمية، وعلى الساحة السورية أيضاً، تزايدت استهدافات الميلشيات الإيرانية للقواعد الأمريكية بشكل كبير، وأخذت منحىً أكثر تصاعدًا؛ نظراً لمساندة كل طرف لأحد أطراف الصراع الدائر في غزة، حيث وصل الأمر بهم إلى استهداف القواعد الأمريكية في ثلاث دول مختلفة (العراق وسوريا والأردن)، ولعدّة مرات متتالية، من قبل جماعات تطلق على نفسها "المقاومة الإسلامية في العراق" والتي أسفرت في كانون الثاني عن مقتل 3 جنود أمريكيين في قاعدة "البرج22" القريبة من الحدود السورية الأردنية؛ الأمر الذي أثار استياء الأخيرة وخاصة أعضاء الحزب الجمهوري الذين طالبوا بردّ عسكري داخل إيران، إلّا أنّ بايدن اكتفى بقصف المنشآت والمواقع التي يتمركز فيها الحرس الثوري الإيراني والميلشيات التابعة له على الأراضي السورية والعراقية، إلى جانب إرسالهم لرسالة تحذيرية إلى إيران عبر القنوات الدبلوماسية لوقف هجماتها ضدّ الأمريكيين، وأمكن ملاحظة ذلك غداة قيام قائد فيلق القدس إسماعيل قاآني([16]) بالتوجّه للعراق لحثّ الميلشيات على وقف هجماتها بشكل فوري، والإظهار للرأي العام بأنّهم لم ينسّقوا العملية مع الحرس الثوري من أجل تبرئتهم أمام الأمريكيين.

بعد حادثة استهداف "البرج 22" علّقت الميلشيات الإيرانية مختلف عملياتها؛ خوفاً من تجاوز خطوط الاشتباك المعمول بها والتعرّض لضربة استراتيجية داخل الأراضي الإيرانية التي لم تكتفِ ميلشياتها بقصف القواعد الأمريكية، بل قامت تلك الميليشيات بقصف شركاء أمريكا المحلّيين المتمثّلة بقوات سوريا الديمقراطية التي تعرّضت مقرّاتها لعدّة استهدافات من قبلها، كما كانت هناك محاولات واجتماعات مشتركة بين كل من حزب الله اللبناني والحرس الثوري والنظام لزيادة عملياتهم ضدّ قسد، بعد فشلهم في تحقيق أي نتائج تُذكر ضدّ القوات الأمريكية.

إنّ الاستهدافات الإيرانية على القواعد والمصالح الأمريكية كانت مرتبطة لدرجة كبيرة بالوضع الإقليمي المعقّد والمتشابِك، وبحالة الصراع الموجودة بينهم على الأراضي السورية وفي المنطقة بشكل عام؛ فلكلّ طرف مشروع مختلف يريد من خلاله الهيمنة على المنطقة، الأمر الذي مهّد لحدوث تناقضات وتوتّرات، وبالتالي زيادة الاستهدافات لمصالح الطرف الآخر، فإيران تعتقد بأنّ وجود القوات الأمريكية في هذه الجغرافية الحساسة يحول دون تنفيذ وتطبيق استراتيجيتها في سوريا، لذلك تعمل جاهدة عبر قوّتها الصلبة والتي تتمثّل في تشكيل ميلشيات وتنفيذ ضربات على القوات والقواعد

[16] مركز الامارات للسياسات، وحدة الدراسات العراقية، الضربة التي غيَّرت المشهد: ديناميات الصراع بين الولايات المتحدة والفصائل العراقية الموالية لإيران بعد هجوم الأردن، تاريخ النشر 23فبراير 2024، الرابط الالكتروني؛
https://epc.ae/ar/details/featured/dinamiat-alsirae-bayn-alwilayat-almutahida-walfasayil-aleiraqia-almualia-li-iran-baed-hujum-al-urdun

الأمريكية، وكذلك عبر قوّتها الناعمة المتمثّلة في تصوير أمريكا كقوة مستكبرة ومحتلّة للأراضي العربية من أجل تأجيج المشاعر المعادية لها إلى جانب إيهام العامة بأنّهم محور مقاومة ضدّ وجودهم ومصالحهم؛ والهدف الإستراتيجي من ذلك هو إجبار القوات الأمريكية على الانسحاب من المنطقة من أجل إتمام مشروعها؛ الأمر الذي خلق حالة من التوتّر بين الطرفين والتي ظهرت للعيان بعد سقوط النظام البعثي في سوريا.

- **إعادة توجيه خلايا داعش النائمة (بعد عمليات التسوية):**

تُعَدُّ العلاقات البراغماتية الإيرانية مع بعض الجماعات السُّنّية الجهادية من العلاقات المثيرة للجدل في المنطقة؛ كون الطرفين في حالة عداء إيديولوجي تاريخي، إلّا أنّ ذلك لم يمنعهما من الوصول إلى تفاهمات في خِضَمّ الصراع المُستعِر على منطقة الشرق الأوسط بين القوى الدولية والإقليمية وفق مبدأ "عدوّ عدوّي صديقي"، لعلّ أبرزها الصفقة الإيرانية الكبرى مع القاعدة عام 2001م([17])، حينما أوت قياداتها في طهران ثم زوّدتها لاحقاً بالأسلحة في العراق لمهاجمة القوات الأمريكية وفقاً للعديد من التحليلات والمؤشّرات؛ هذه العلاقة منحت الحرس الثوري خبرة في كيفية التعامل مع التنظيمات الجهادية لتنشأ بينها وبين تنظيم داعش علاقة مشابهة في كلّ من العراق وسوريا، وخاصة في الدولة الأخيرة التي منحتهم (الحرس الثوري) الكثير من الفعالية والمرونة لتحقيق أجنداتهم عبر التنسيق مع تنظيم داعش لزعزعة استقرار المنطقة وتسهيل دخول الميلشيات الإيرانية لها، كما أنّها (إيران) ترى بأنّ هناك دافعاً آخرَ للتنسيق مع التنظيم، ألا وهو العدوّ المشترك والمتمثّل بكلّ من التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي تقوده أمريكا وبمشاركة برّية فعّالة من قبل قوات سوريا الديمقراطية، لذلك نشأت بين الطرفَين تفاهمات وتنسيق من أجل محاربة الطرفَين المذكورين عبر تجنيد أشخاص من مناطق شرق الفرات متعاونين معها، إلى جانب تسهيل وتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لخلايا داعش من قبل الحرس الثوري الإيراني من أجل القيام بهذه المهام بعد إجراء عمليات تسوية لهم مع النظام السوري لسهولة التنقّل بين منطقة وأخرى.

هذه العلاقة والتفاهمات الناشئة بين الطرفين أكّدتها العديد من المواقع والمصادر الإخبارية؛ لعلّ أبرزها تقرير المرصد السوري لحقوق الإنسان، والذي أفاد بحصول اجتماعات بين كل من قيادات داعش والحرس الثوري الإيراني من أجل إيقاف العمليات العسكرية ضدّ الميلشيات الإيرانية في مناطق غرب الفرات، أو التقليل منها عبر التواصل مع مختلف خلايا داعش المنتشرة في المنطقة وحثّها على عدم اعتراض القوافل الإيرانية القادمة من العراق، إلى جانب تنسيق جهودهم من أجل محاربة كلّ من القوات الأمريكية وقوات سوريا الديمقراطية، علماً أنّه - وبحسب التقرير - قامت الميلشيات الإيرانية بتقديم معلومات مفصّلة حول سجن غويران والمنطقة المحيطة به، بما في ذلك نقاط التفتيش التابعة

[17]- Global public affairs- Remarks By President Trump On Iran U.S Department of state (.gov)- Strategy- October 13, 2017- https://2017-2021-translations.state.gov/2017/10/14/remarks-by-president-trump-on-iran-strategy/

لقوات سوريا الديمقراطية والدوريات والطرق التي كان من المستحيل على التنظيم جمعها لوحده ([18]) أثناء هجومه على سجن غويران في 20 كانون الثاني عام 2022م.

- **العمل على إنشاء بنية تحتية لحرب مُحتمَلة مع إسرائيل وتأمين الدعم اللوجستي العسكري لحزب الله:**

يُعَدُّ إنشاء بنية تحتية عسكرية ضدّ إسرائيل من أهم التكتيكات الثابتة في العقيدة العسكرية الإيرانية منذ عام 1979م، لذا؛ ما إن بدأت الاضطرابات والحرب الأهلية في لبنان حتى عمل الحرس الثوري على إيجاد تلك الأرضية عبر دعم حزب الله اللبناني وتطويره من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، وتزويده بصواريخ ومعدّات لوجستية ليصبح مع مرور الوقت الميليشيا الأكثر تنظيماً وقوة في لبنان بعد تأسيسها لبنية تحتية عسكرية ساهمت في تغيير موازين القوى لصالحها نسبياً في حرب 2006م. بعد اندلاع الأزمة السورية سحبت إيران تجربتها في لبنان، لكن هذه المرّة بمعيّة ذراعها حزب الله، إلى سوريا؛ حيث قام الطرفان بإنشاء بنية تحتية عسكرية ضدّ عدوّهما اللدود "إسرائيل"، وحاولتا - بشتّى الوسائل - التمركز بالقرب من المناطق المحاذية لها، رغبة منهما في تشكيل واقع أشبه بسيف ديموقليس ([19])عليها، وخلق حالة من البانتوفوبيا ([20]) لدى القادة الإسرائيليين الذين حاولوا - بشتّى الوسائل - تعطيل هذه النوايا، سواء بمفردهم من خلال الضربات والاستهدافات المتكرّرة على المواقع والبنى التحتية التابعة للميليشيات الإيرانية من جهة، ومن جهة أخرى عمل القادة الإسرائيليون على إيجاد تفاهمات مشتركة ضدّ الميليشيات الإيرانية عبر التنسيق مع كلّ من أمريكا وروسيا التي تجمعها علاقات مشتركة في سوريا؛ ويمكن ملاحظة ثمرة هذه التفاهمات في عام 2018م عندما قامت الأطراف الثلاثة، وبمشاركة الأردن، بالاتفاق على انسحاب الميليشيات الإيرانية

---

[18] المرصد السوري لحقوق الإنسان، بشكل حصري.. المرصد السوري يكشف بالوثائق والدلائل تفاصيل التعاون السري بين حزب الله والحرس الثوري وتنظيم "الدولة الإسلامية"، يوليو 14, 2023، الرابط الالكتروني؛
https://www.syriahr.com/%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82/617683/

[19] كان عضوًا في بلاط ديونيسوس الثاني حاكم سيراقوسة في جزيرة صقلية من سنة 367 ولغاية سنة 344 ق.م. كان ديموقليس متملقًا مغاليًا. قال شيشرون، الخطيب الروماني: "إن ديموقليس غالى في وصفه لسعادة وحظ ديونيسوس". لتلقين ديموقليس درسًا، دعاه ديونيسوس إلى حفل كبير، وبعدما أخذ مقعده، وجد ديموقليس سيفًا معلقًا بشعرة واحدة وهو متدل فوق رأسه، وظل ذلك يعبر عن الخطر المتكرر الذي يواكب الثروة والسعادة المادية التي يهتم بها. وقد أصبح سيف ديموقليس.
https://www.tagepedia.org/Entry.aspx?id=150213&title=%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%B3&lang=ar

[20] لا يُعترف برهاب البانتوفوبيا على أنه اضطراب منفرد، بل يُنظر إليه على أنه اضطراب القلق العام أو اضطراب الهلع ولكن لقرون تم تعريف هذا الرهاب على أنه الخوف الشديد والمنهك من كل شيء، في ذلك الوقت، تم استخدامه للأفراد الذين أظهروا قلقًا مستمرًا ويصعب السيطرة عليه مما جعلهم يخشون كل شيء.
الموسوعة الأوروبية، أسباب رهاب البانتو فوبيا- تاريخ النشر27010-2023م، الرابط الالكتروني:
https://europe.lifestyle-4u.net/articles/216046/%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

على بُعد خمسة وثمانين كيلومتراً، على الأقل، من الحدود مع إسرائيل، إلّا أنّ هذا التفاهم لم يحقّق ما تصبو إليه الأخيرة؛ كون الميلشيات الإيرانية قامت بتغيير تكتيكاتها العسكرية من خلال تغيير ملابسها إلى بزّات عسكرية سورية؛ في مسعى واضح لتجنّب الضربات الجوية الإسرائيلية والبقاء بالقرب من حدودها، لا بل ازدادت بشكل كبير بعد أحداث 7 أكتوبر وأخذت منحنىً خطيراً بعد قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف القنصلية الإيرانية في 1 أيار من هذا العام، والتي جاء ردّها خجولاً ولحفظ ماء وجهها على المستوى المحلّي والدولي على إثر ذلك الاستهداف الذي يُعتبَر بمثابة استهدافٍ للأراضي الإيرانية.

بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الأزمة، يمكن القول أنّ الميلشيات الإيرانية، بما فيها حزب الله اللبناني، قد نجحت بشكل كبير في تشكل بنية تحتية عسكرية ضدّ إسرائيل في الأراضي السورية، استناداً إلى التقارير الأخيرة الصادرة من المرصد السوري لحقوق الإنسان، والتي نُشِرَت على عدّة مواقع إلكترونية، مقدّرة عدد القواعد والنقاط العسكرية الإيرانية في سوريا بـ750 منها 55 قاعدة عسكرية، إلى جانب ذلك تمكّنت إيران من تأمين الدعم اللوجيستي العسكري لحليفها حزب الله؛ هذه التطوّرات المتسارعة والانشغال الروسي بالحرب الأوكرانية قد أفسح المجال مجدّداً أمام كلّ من حزب الله والميلشيات الإيرانية لترسيخ تواجدهم العسكري، وخاصة في منطقة الجنوب السوري.

يبدو أنّ البنية التحتية العملياتية التي شكّلتها إيران وحزب الله لاستخدامها ضدّ إسرائيل في أوقات التوتّر والحرب، وإصرارها المتزايد في تطويرها، قد تسبّبَ بأزمة كبيرة بين الطرفين فيما بعد، خاصة أنّ إسرائيل اعتبرت هذه البنية خطراً على أمنها القومي، بحسب تصريح العديد من قاداتها، ومنها تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق أفيغدور ليبرمان الذي قال أنّ «إسرائيل لن تسمح لإيران بتحويل سوريا إلى قاعدة أمامية ضدّها»([21]) ثم إنّ المنطقة الحدودية تتّسم بأهمية خاصة لقربها من إسرائيل، إذ إنّ مرتفعات القنيطرة، المطلّة على الجولان المحتلّ والمتاخمة للبنان، تمنح إيران نقطة ضغط ضدّ إسرائيل؛ وهذا ما يفسّر مسارعة إسرائيل إلى احتلال جبل الشيخ والتوغّل في مناطق من الجنوب السوري بعد سقوط النظام البعثي.

- **محاربة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا:**

لم تحتلّ إيران وميلشياتها أي أجزاء من مناطق شمال وشرق سوريا، إلّا أنّها كانت تسعى عبر أساليب مختلفة، بما فيها الحرب الهجينة، للسيطرة على هذه المنطقة وإلحاقها باستراتيجيتها حيال سوريا، ومن ضمن هذه الوسائل تشكيل ميلشيات تحت مسمّيات عاطفية ووهمية، كقوات العشائر، والتي تنحصر مهمّتها في إذكاء الفتن والدسائس بين أهالي مقاطعة ديرالزور كي تعمّ الفوضى، وبالتالي؛ تسهل الهيمنة عليها خاصة أنّها تحتل مكانة مهمّة في استراتيجيتها، ويمرّ من خلالها الممرّ البرّي الذي يوصلها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، لذا؛ فإنّ فمحاولات الهيمنة عليها متواصلة من قبل كل من الميلشيات الإيرانية والنظام السوري وحزب الله، كما أنّ الأولى لا تكتفي بتشكيل الميلشيات

[21] Iran and Israel Are Racing Toward Confrontation in - Mona Yacoubian-US Institute of Peace Syria- 21May2018- https://www.usip.org/publications/2018/05/iran-and-israel-are-racing-toward-confrontation-syria

بل تعمل على سحب تجربتها في منطقة غرب الفرات إلى مناطق شمال وشرق سوريا ونشر أيديولوجيتها بين مكوّناتها، خاصة في مناطق التماس، وذلك عبر عدةّ آليات؛ أولًا: التجربة المريرة لأصحاب المذهب السنّي مع داعش وإظهارها للمذهب الشيعي كمبدأ للخلاص من الظلم. ثانيا: تنسيب العديد من العشائر الموجودة في مناطق شمال وشرق سوريا إلى آل البيت من أجل تسهيل تشييعهم. ثالثا: استغلال حالة الفقر الموجودة في عموم سوريا وتنظيم الأعمال الخيرية، من أجل كسب متعاطفين مع إيران، وتنظيم الشباب منهم في ميلشيات عسكرية هدفها محاربة قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف الدولي على السواء، عبر تصويرهما كقوة كافرة أو محتلّة أو انفصالية.

إلى جانب ذلك؛ عملت إيران، وبالتعاون مع حزب البعث، على تصوير الإدارة الذاتية بـ"الكردية" من أجل خلق حالة من التوتّر بين المكوّنات، وتحريض الأفكار القومية المتطرّفة والعنصرية، عبر اتّهام قوات سوريا الديمقراطية بالتعاون مع أمريكا، والترويج لعودة النظام السوري إلى المنطقة طيلة عقد من الزمن، وتسخير كوادر حزب البعث من أجل القيام بهذه المهمة؛ وذلك عبر حثّ الأشخاص على القيام بعمليات تسوية مع النظام السوري من أجل تعزيز سلطة الأخير في المنطقة، وتشكيل خلايا نائمة للقيام بالعمليات التخريبية ونشر الشائعات وأعمال الجريمة المنظّمة في مناطق الإدارة الذاتية، كما أنّ إيران وميلشياتها انخرطت في جهود واسعة مع كل من الاحتلال التركي وروسيا في تنفيذ العمليات التآمرية ضدّ الكرد والمكوّنات الأخرى في إطار محادثات آستانة وسوتشي التي تُعَدُّ جزءاً من المقايضات التي حصلت بين محور آستانة، وتتحمّل جزءاً من المعاناة التي حصلت بحقّ الكرد في عفرين.

استناداً على ما تم ذكره؛ تعارض إيران حالة الاستقرار النسبيّ والمناخ الديمقراطيّ التي تم تحقيقها في مناطق شمال وشرق سوريا، خاصة فيما يتعلّق بالقضية الكردية، لذا؛ فقد عملت مع كل من النظام السوري وميلشياتها لإفشال هذه التجربة، بالإضافة إلى ذلك عملت على زيادة تغلغلها انطلاقاً من المربعات الأمنية الموجودة في كل من قامشلو والحسكة، واستقدام أسلحة وميلشيات تابعة لها للتمركز في نقاط النظام السوري، وقد كشفت الضربات الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٢٤.١٢.٠٩ لفوج طرطب في ريف القامشلي حجم تلك الأسلحة؛ حيث حاولت قدر الإمكان أن يكون نشاطها سرّيّاً؛ وذلك عبر الاعتماد بشكل كبير على أعضاء حزب البعث السابقين وبعض رؤساء العشائر الموالين للنظام من أجل نشر أيديولوجيتها وإيجاد حاضنة شعبية لها في مناطق شمال وشرق سوريا التي تُعْتَبَر من المناطق العصيّة عليها.

خامساً- العوائق التي اعترضت وأفشلت الاستراتيجية الإيرانية في سوريا (سقوط النظام البعثي):

واجهت إيران عدداً من الخصوم والمنافسين في الجغرافيا السوريا، بسبب تضارب المصالح فيما بينها، وشكّل هؤلاء الخصوم والمنافسين تحدّياً كبيراً أمام إيران لتطبيق مشروعها السياسي والأمني والعسكري والأيديولوجي في سوريا التي تُعَدُّ مهمّة في استراتيجية الخصوم كالولايات المتحدة وحلفائها، والمنافسين كتركيا وروسيا، حيث كان الجميع في صراع وتنافس كبيرَين، واستناداً إلى ذلك؛ يمكن تحديد عدد من العوائق التي اعترضت الاستراتيجية الإيرانية في سوريا، ويبدو أنّها كانت سبباً في فشل إيران في تحقيق مشروعها في سوريا بالشكل الذي كانت تطمح إليه:

- **الرفض الأمريكي والإسرائيلي والعربي للهيمنة الإيرانية على سوريا:**

شكّلت الاستراتيجية الإيرانية الخاصة بسوريا تهديداً لمصالح واستراتيجيات عدّة دول كإسرائيل ومعظم الدول العربية والولايات المتحدة؛ فالأولى تنظر إلى التواجد الإيراني في المنطقة بأكملها، وبالأخص في سوريا، كتهديد مباشر لوجودها وأمنها القومي، لذا؛ فإنّ القادة الإسرائيليين يعتبرون أنفسهم في خِضَمّ حرب عالمية ثالثة مع إيران([22])، وبناء على ذلك؛ فقد حشدوا جميع الموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها من أجل إيقاف هذه التهديدات القادمة من سوريا، حيث استندت إسرائيل في بادئ الأمر على تكتيك "حرب الظلّ"، والتي اقتصرت على تنفيذ أعمال غير مباشرة على غرار العمليات السرّيّة والاغتيالات المستهدفة لشخصيات عسكرية إيرانية، إلّا أنّه وبعد ازدياد وتيرة التدخّل الإيراني وسيطرتها على القرار العسكري للنظام السوري غيّرت إسرائيل استراتيجيتها وتكتيكاتها العسكرية لمواجهة الوجود الإيراني وفق مسارَين؛ الأول إبرامها لتفاهمات واتفاقيات مع كلّ من روسيا وأمريكا للضغط على النظام السوري وإيران لإبعاد ميلشياتهم عن حدودها، وخاصة حزب الله الذي تلقّى ضربات كبيرة من قبل الجيش الإسرائيلي، أمّا الثاني - والذي كان أكثر تأثيراً على الوجود الإيراني - فهو استهدافها لجميع الأماكن والأعيان المرتبطة بالميلشيات الإيرانية، بما فيها شحنات الأسلحة والنقاط والقواعد وحتى المستشارين العسكريين الإيرانيين، بالتنسيق مع كلّ من أمريكا وروسيا على ما يبدو. وعلى الرغم من الضغط والاستهدافات المتواصلة إلّا أنّ إسرائيل لم تحقق ما تصبو إليه في كبح جماح الميلشيات الإيرانية وإجبارها على الانسحاب من سوريا بشكل كلّي؛ وهو ما دفعها إلى اتّخاذ خطوات أكثر تأثيراً وفتكاً، كالقيام بعمليات عسكرية برّية محدودة، وتهيئة الأجواء لعملية عسكرية واسعة لا سيّما أنّها حقّقت أبرز أهدافها في غزة ولبنان وعملت على تكرار تجربتها في سوريا أيضا بعد عجز الروس والنظام السوري عن إعطاء ضمانات للإسرائيليين بعدم قيام أي عناصر أو جهة باستهداف الأراضي الإسرائيلية؛ حيث توغّل الجيش الإسرائيلي لمسافة معيّنة في الأراضي السورية، إلى جانب إزالتها للألغام ([23]) بحسب بعض المصادر؛ هذه التحرّكات

---

[22] موقع i24NEWS، يسرائيل كاتس وزيرًا لخارجية إسرائيل مرة أخرى: "نحن في خضم حرب عالمية ثالثة"، تاريخ النشر 02 يناير 2024، الرابط الالكتروني؛
https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/1704193234-%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%B3-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7-%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B6%D9%85-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9

[23] By Suleiman Al-Khalidi and Maya Gebeily- October 15, 2024- Israel's demining near Golan signals wider front against Hezbollah, sources say- Reuters
https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-demining-near-golan-signals-wider-front-against-hezbollah-sources-say-2024-10-15/

والعمليات الإسرائيلية قد دخلت في جانبها العملي بعد سقوط النظام البعثي بوصول القوات الإسرائيلية إلى مشارف دمشق وإعلان سيطرتها على الجانب السوري من جبل الشيخ؛ وبذلك تمكّنت من كسر الطوق المفروض عليها من قبل الميلشيات الموالية لإيران، الأمر الذي وجّه ضربة قوية لاستراتيجية الأخيرة.

بدورها حاولت الدول العربية الوقوف في وجه النفوذ الإيراني في سوريا، وذلك عبر دعم الفصائل السُنّية، إلّا أنّ رهانها عليها قد باء بالفشل بعد تصفية معظمها وتحوّلت الباقية منها إلى مرتزقة لدى الدولة التركية؛ الأمر الذي أجبرها على اتّخاذ منحىً آخرَ، لا سيّما بعد خروج العديد من المناطق من سيطرة الفصائل الإسلامية المعارضة، ألا وهو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري المتهالِك والمنهار من مختلف النواحي، خاصّة من الناحية الاقتصادية، وتشغيل مقعده المجمّد في الجامعة العربية، آملة أن يبدي الأخير مرونة تجاه مخاوفها، وعلى رأس تلك المخاوف الوجود الإيراني وتجارة المخدّرات، وفق مبدأ "خطوة مقابل خطوة" التي فشلت لوجود العديد من العوائق السياسية والعسكرية والاقتصادية أمامها؛ الأمر الذي فرض على الدول العربية إيجاد حلول واقعية، كالتنسيق مع إسرائيل وحتى دعمها في بعض الجوانب من أجل القضاء على الوجود الإيراني في سوريا، ويبدو أنّ هذا السيناريو قد حصل بطريقة غير مباشرة وغير معلَنة، علماً أنّ بعض المحلّلين قد حلّلوا بأنّه بعد 2015 اتّبعت أمريكا تكتيكاً جديداً ضمن استراتيجيتها فيما يخصّ اعادة هندسة منطقة شرق الأوسط؛ حيث تعمّدت سحب الدعم من الجيش الحر، وطبعاً الدول العربية معها، لتفسح المجال للتوغّل الروسي والايراني والتوسّع لصالح سيطرة النظام على حساب تراجع المعارضة بالتنسيق مع تركيا، أمّا هي – أمريكا – فقد تفرّغت لمحاربة الإرهاب (داعش)؛ وهذه الخطوة كانت كفيلة بمنحهما - بشكل مبدئيّ - وَهْم الانتصار، ولكنّها أمريكا في الحقيقة كانت تريد توريطهما في المستنقع السوري بعدما تم ربط الأزمة السورية بالأزمات الدولية كأوكرانيا وأيضا بغزة ولبنان ومن ثم المقايضات معهم حالياً (سوريا مقابل أوكرانيا).

على الرغم من ذلك، كان هناك غموض حول مدى جدّية معارضة أمريكا للتدخّل والتواجد الإيراني في سوريا؛ فتحرّكاتها ضدّ المصالح الإيرانية كان قائماً على ردّة الفعل (أي الردّ على الميلشيات التي تستهدف قواعدها العسكرية) والتنسيق مع إسرائيل أثناء استهدافها للنقاط والأعيان المرتبطة بإيران ومدّها بالمعلومات الاستخباراتية. بشكل عام؛ أصدرت القيادة الإيرانية مؤشّرات عن رغبتها في تخفيف التوتّر مع الولايات المتحدة، وما يشير إلى ذلك هي تصريحات مسعود بزشكيان "نحن لسنا معادين للولايات المتحدة، وعليهم أن ينهوا عداءَهم تجاهنا من خلال إظهار حُسن نيّتهم في الممارسة العملية". مضيفاً: "نحن إخوة مع الأميركيين أيضاً"([24]). يُعَدُّ رفض هذه الدول للتواجد والتمركز الإيراني في سوريا من أصعب العوائق التي واجهت الاستراتيجية الإيرانية وحتى إفشالها في الفترة الأخيرة، وذلك استناداً إلى عدد من المتغيّرات الحاصلة على الساحة؛ وأوّلها هو تقلّب المعادلة السياسية والعسكرية في سوريا لصالح كلّ من إسرائيل وأمريكا والدول العربية وخاصة السعودية، فمثلاً الأولى بدأت بالسيطرة

[24] - Iran's president says direct talks with U.S. possible if it abandons its hostility-By Reuters https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-president-says--September 16, 2024 direct-talks-with-us-possible-if-it-abandons-its-hostility-2024-09-16/

على مساحة واسعة من الأراضي السورية والتي كانت حلماً لها ذات يوم، ولاسيّما مناطق في الجنوب السوري التي كانت بمثابة الخاصرة الرخوة لها نظراً للانتشار الكثيف للفصائل الموالية لإيران فيها، كما أنّ إسرائيل ساهمت بطريقة غير مباشرة في إسقاط النظام البعثي بفعل الضربات التي وجّهتها لكلّ من حزب الله اللبناني وإيران نفسها؛ الأمر الذي حفّز "هيئة تحرير الشام" على القيام بعملية "ردع العدوان" في سياق عملية إسقاط "نظام البعث" (الذي كان - وبحسب العديد من المحلّلين السياسيين - نتيجة تفاهم أمريكي - روسي – إسرائيلي؛ فقبل وصول الجولاني الى دمشق وصل أحمد العودة الى العاصمة، كما أنّه قبل مغادرة بشار الأسد لسوريا طلب من جيشه حلّ نفسه، الأمر الذي يشير إلى ترتيب مُسبَق لتحقيق خروج ايران من سوريا وسيطرة إسرائيل على الجولان، والحصول على خرائط أماكن تخزين الأسلحة وتدميرها، مقابل السماح لبشار بمغادرة البلاد وعدم الوقوع بيد الفصائل المسلّحة) وتوجيه ضربة قاصمة إلى ما يسمّى "محور المقاومة" وأصبح مفكّكاً وغير قادر على مساندة بعضه بعضاً على أرض المعركة؛ أمّا أمريكا فيبدو أنّها تواصل تطبيق استراتيجيتها في سوريا والتي أعلن عنها بومبيو (وزير الخارجية الأمريكي السابق) في عام 2019م؛ والتي ارتكزت على القضاء على داعش، وطرد آخر جندي إيراني من الأراضي السورية، وتنفيذ القرار الدولي /2254/ ([25])، الذي تعمل حالياً على تطبيقه على أرض الواقع بمساعدة الدول العربية التي كان لها دور أيضاً في إفشال الاستراتيجية الإيرانية في سوريا، وذلك عبر التنسيق المتواصل مع الطرفَين المذكورَين من أجل احتواء نفوذ إيران والقضاء على وكلائها في المنطقة. استناداً إلى ما تمّ ذكره؛ يُعْتبَر رفض هذه الدول، وبالأخص إسرائيل، من أكبر العوائق التي واجهت الاستراتيجية الإيرانية التي كانت مرتبطة، إلى حدّ كبير، ببقاء رأس النظام البعثي، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين، وعلى رأسهم خامنئي الذي قال: "ما حصل في سوريا كان مخطّطاً له بشكل أساسيّ في غرف القيادة بأمريكا وإسرائيل، ولدينا دليل على ذلك"، هذه التصريحات تثبت أنّ هذه الأطراف الثلاثة المذكورة قد لعبت دوراً كبيراً في إفشال الاستراتيجية الإيرانية في سوريا.

- **العقوبات الدولية على إيران والنظام السوري ورغبتهما في التطبيع مع العالم العربي:**

منذ بدء الأزمة في سوريا وحتى قبلها أيضاً كان الغرب يفرض عقوبات دولية مفروضة على النظامَين السوري والإيراني، خاصّة أمريكا التي اعتبرت النظام السوري من بين الدول الراعية للإرهاب بعد قيامه بفرض وصاية على لبنان لمدة 29 عاماً، ودعمه لحزب الله اللبناني والحركات الفلسطينية وعرقلته للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؛ ما دفع بالأمريكيين لفرض عقوبات على

[25] موقع فرانس برس، بومبيو يؤكّد أنّ واشنطن ستعمل بـ"الدبلوماسية" على "طرد آخر جندي إيراني" من سوريا، نشرت في 2019م، الرابط الالكتروني؛
https://www.france24.com/ar/20190110-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D9%85%D8%A8%D9%8A%D9%88-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D8%B5%D8%B1

كيانات وأشخاص مرتبطين به، إلّا أنّ هذه العقوبات تضاعفت بعد الأزمة في البلاد ليس فقط من جانب أمريكا بل من دولاً أخرى أيضاً، وقد شملت هذه العقوبات عدداً من القطاعات كرد على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السورية والكيانات والأفراد المرتبطين بها بحسب تصريحات الدول الغربية وغيرها، ومن هذه العقوبات؛ العقوبات المالية: حيث تم تجميد الأموال والأصول وحظر التمويل؛ والعقوبات الاقتصادية: كالعقوبات المفروضة على المنتجات النفطية السورية؛ والعقوبات المتعلقة بحركة الأشخاص: مثل فرض حظر سفر على العديد من المسؤولين ورجال الأعمال السوريين ومنعهم من دخول العديد من الدول؛ والعقوبات الدبلوماسية: كقيام العديد من الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، وقد تم فرض هذه العقوبات من قبل منظمات دولية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، أو تمّ فرضها بشكل فردي من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا([26])، والتي كان أبرزها قانون قيصر([27]).

هذه العقوبات المفروضة على النظام السوري أثّرت عليه وعلى حليفته (إيران) بشكل كبير، على الرغم من محاولته الالتفاف عليها عن طريق تنشيط "اقتصاد الفساد"، وذلك عبر استغلال المساعدات الإنسانية المقدّمة للشعب السوري، والاعتماد على التهريب وتجارة الممنوعات كالمخدّرات التي تم تحويلها إلى ورقة ضغط ضدّ بعض الدول العربية كالأردن بناءً على معظم التقارير التي تداولت هذا الملف، بالإضافة إلى استغلال الأزمات الحاصلة في الدول المجاورة كلبنان والعراق وتجاهل العقوبات وخرقها عبر عقد اتفاقيات تبادل تجاري مع دول تشارك النظام نزعته لخرق العقوبات، أو عبر مسار التطبيع العربي الذي تزايد في السنوات الأخيرة، ووصلت إلى حدّ إعادة سوريا إلى مقعدها في الجامعة العربية (علماً أنّ العودة كانت مرتبطة، حتى وإن لم يتم الإعلان عنها، بعدم انخراط النظام السوري في محور المقاومة خاصة في غزة ولبنان، وهنا بدأت شرارة الخلاف بين الأسد وإيران؛ حيث اتّهمت الأخيرة استخبارات الأسد، ولأوّل مرّة وبشكل عَلَنيّ منذ دخولها سوريا، باحتمالية تورّطها في إعطاء احداثيات القنصلية الإيرانية بدمشق)؛ فإيران أرادت أن تكسر العزلة المفروضة على حليفتها، وبالتالي عليها أيضاً عبر القنوات الدبلوماسية، فمثلاً كان لإعادة العلاقات الإيرانية - السعودية دور كبير في عودة العلاقات بين النظام السوري والدول العربية، إلّا أنّها لم ترتقِ إلى حدّ كسر العُزلة الاقتصادية المفروضة على النظامَين، ووقفت عائقاً أمام تحقيق أجنداتهما التي تعرّضت في الفترة الأخيرة لضربات قاصمة بعد تعرّض حليفهما (حزب الله اللبناني) الذي كان يشترك معهما في كيفية الالتفاف على العقوبات وتأمين الدعم المادّي للنظام السوري عبر طرق غير شرعية. بشكل عام؛ نجحت

[26] البرنامج السوري للتطوير القانوني، لمحة مختصرة عن بعض أنظمة العقوبات المفروضة على سوريا، تاريخ الإصدار ١٩ أذار ٢٠٢٠م، الرابط الإلكتروني؛
https://c5a8d841-f233-4eb1-b756-6b4df54e9f1d.filesusr.com/ugd/92fa9e_abb05a45676a478aaf67bf9742b84bbb.pdf

[27] للمزيد عن قانون قيصر راجع هذا الرابط:
https://2017-2021-translations.state.gov/2020/06/17/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

العقوبات في تقليص الموارد المالية للنظام وحليفه الإيراني، وسهّل من عملية سقوطه المدوّي؛ كونها قد أثّرت بشكل كبير على حالة عدم الاستقرار لدى النظام، فمثلاً لم يستطع الأخير تحويل الانتصارات العسكرية الميدانية إلى انتصارات سياسية واقتصادية بسبب العقوبات التي فرضتها عليه الدول الغربية وخاصة أمريكا على الرغم من التفافه عليها، ثانياً: التأثير الكبير للعقوبات على الوضع الاقتصادي للنظام البعثي؛ حيث أفقدته شعبيته ليس فقط في مناطق سيطرته وحتى بين جنوده الذين لم يحاربوا ويدافعوا عنه بسبب الفساد والفقر المتفشّي بينهم، وبسبب اعتماده بشكل كبير على الغنائم والإتاوات المفروضة على المدنيين والتجّار، ثالثاً: إرهاق العقوبات الغربية لحلفاء النظام البعثي المتمثّلين بروسيا وإيران؛ فالأولى لم يعد بإمكانها مساندته بسبب تدهور حالتها الاقتصادية نتيجة الحرب في أوكرانيا والعقوبات العالمية المفروضة عليها، أمّا الثانية فقد قدّمت مختلف أنواع الدعم ولم يكن بمقدورها ضخّ المزيد من الأموال في ظلّ تعرّضها لضغوط داخلية وخارجية كبيرة.

- **طبيعة العلاقة التنافسية مع كل من تركيا وروسيا:**

الموقع الجيوسياسي الهام لسوريا في معادلة الشرق الأوسط عرّضها لتدخّلات إقليمية ودولية عديدة حوّلت أراضيها إلى ساحة صراع سياسيّ وعسكريّ وحروب بالوكالة بين القوى المتصارِعة؛ فالصراع في سوريا لا يشبه مثيلاته في الدول الأخرى لتبايُن وكثرة القوى الفاعلة وتضارب أجنداتها ومصالحها، فبحكم التدخّل المباشر لكل من روسيا وتركيا في الأزمة لصالح الأطراف المحلّية نشأت بين الدولتَين المذكورتَين وإيران التي سبقتهما في التدخّل، علاقات تقارب وتنافس في نفس الوقت، وذلك بسبب اختلاف أجنداتها وأهدافها في سوريا، إلّا أنّه على الرغم من ذلك لم تصل العلاقات بينها إلى مراحل الصراع المباشر والقطيعة، باستثناء بعض الحالات التي برزت قبل اتفاقيات خفض التصعيد.

فمثلاً؛ العلاقة بين تركيا وإيران تتّسم بنوع من التنافس والتوافق التكتيكي نظراً لتبنّي كل طرف لمسار مغاير للطرف الآخر في الأزمة الراهنة واختلاف استراتيجيتهما في سوريا، إلّا أنّ العلاقات بينهما لم تصل إلى حالة الصراع والاستهداف المباشر لمصالح الطرف الآخر، وبقيت في خانة حروب الوكالة لإضعاف الطرف الآخر، وفي حال تطوّر الصراع بين وكلائهما على الأرض إلى تهديد مصالح الآخر، لجأ الطرفان إلى المفاوضات لتنسيق أجنداتهما وتقاسم النفوذ فيما بينهما عبر عقد اجتماعات في آستانة وسوتشي بالاشتراك مع روسيا. هناك نقاط خلاف كبيرة بين الأطراف الثلاثة على الشكل النهائي لسوريا المستقبلية باستثناء القضية الكردية التي يتّفق الثلاثة حولها، ولعلّ أبرز تلك النقاط هي التضادّ الايديولوجي المذهبي الذي لا يُعْتَبر وليد اللحظة، بل ممتدّ إلى عهد الإمبراطوريتَين (العثمانية والصفوية) على المنطقة، ومن بينها الجغرافية السورية التي تشهد حالة صراع إيديولوجي بين الطرفَين، إيران وتركيا، فكلّ دولة منهما تقوم بنشر أفكارها وأيديولوجيتها بين الشعب السوري وتجنّد الشباب السوري في صفوف ميلشياتها ومرتزقتها، وهناك صراع خَفِيّ بين الطرفَين على مدينة حلب، فإيران تنظر إليها (حلب) كجزء من تاريخها الثقافي ولها رمزية كبيرة عند الشيعة وقد جاء ذلك على لسان علي خامنئي، في 7 ديسمبر 2016، بقوله: "ندافع عن إيران من حلب"، مضيفًا: "ينبغي ألّا ننتظر حتى يأتي العدو إلى داخل بيتنا لنفكّر بالدفاع عن حياضنا، بل يتعيّن قمع العدو عند حدوده"

([28]). أمّا الأتراك ومسؤولوهم فيعتبرونها (حلب) من المناطق التاريخية التابعة لهم وتقع ضمن ما يسمّى مناطق "الميثاق الملّي"، أضف على ذلك أنّ إيران ترى في مناطق الاحتلال التركي امتداداً لنفوذ الناتو، وبالأخصّ أمريكا، الأمر الذي يثير من مخاوفها بشكل أكبر، لذلك حاولت قدر الإمكان احتواء النفوذ التركي عبر الضغط على النظام البعثي وتحويل مسألة انسحاب الأتراك من المناطق المحتلّة كشرط لإعادة العلاقات بين الطرفَين، ويبدو أنّ القادة الإيرانيين كانوا على دراية بأنّ أمريكا تحاول تقليص نفوذهم عبر دعم الأتراك في المنطقة وتغيير الواقع السياسي والعسكري في سوريا؛ وذلك عبر إسقاط الحليف المقرّب لطهران في 8 كانون الأول 2024م بعد سنوات من عمليات خفض التصعيد في منطقة إدلب تحت الرعاية التركية، التي استفادت منه "هيئة تحرير الشام" كي تقضي على منافسيها وتحسّن صورتها أمام الرأي العام، إلى جانب قيامها بتطوير قدراتها العسكرية وتلقّيها أسلحة من جهات خارجية سهّلت من سقوط النظام البعثي، وبالتالي؛ تعرّضت إيران لنكسة أخرى على المستوى الإقليمي ولكن هذه المرة بمساعدة النظام التركي، ويمكن استنتاج ذلك من تصريحات خامنئي([29])عندما قال إن دولة جارة لسوريا اشتركت مع إسرائيل وأمريكا في إسقاط حليفها؛ الأمر الذي قد يؤدّي إلى نوع من التصعيد بينهما في الفترة الحالية، بعد أن ردّت تركيا على لسان وزير خارجيتها، فيدان، بأنّه على طهران إدراك الوضع الجديد في سوريا وألّا تحوّلها إلى ساحة للتجاذبات الإقليمية مجدّداً، وعلى الرغم من العلاقة التنافسية بينهما والأهمية الجيوسياسية لسوريا في مخططاتهما الإقليمية، إلّا أنّ كلتا الدولتين حريصتان على عدم تدهور العلاقة وعلى تجاوز الخلافات في بعض القضايا، وعدم الوصول إلى حالة تصارعية – تباعدية، والنقطة التي يتّفق عليها الطرفان في سوريا هي الوقوف سدّاً منيعاً أمام أي حركة سياسية تطالب بمبادئ الديمقراطية التعدّدية تضمن حقوق جميع المكوّنات، ولعلّ اتفاقاتهما وتفاهماتهما في آستانة ضدّ مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تثبت توجهاتهما؛ حيث عمد الطرفان لنشر بروباغندا ضدّ الإدارة واتّهامها بأنّها ذات طابع "كردي انفصالي" ومرتبطة بتوجّهات غربية لخلق حالة من الذعر وعدم الثقة وبثّ الفوضى في المنطقة.

أمّا طبيعة العلاقة بين روسيا وإيران فقد أدّت ديناميات الأزمة السورية إلى نشوء تعاون عسكريّ سياسيّ بين الطرفَين، فعلى الرغم من الاختلافات والتباينات والتعارضات التاريخية والمعاصرة بينهما، إلّا أنّ ذلك لم يقف عائقًا جدّياً أمام تحقيق أهدافهما المشتركة على الأراضي السورية، بالوقوف في وجه المعارضة المسلّحة التي كادت أن تطيح بحليفهما لولا تدخلهما المباشر لصالحه بين أعوام 2013و2015م، وعلى الرغم من اشتراكهما في بعض النقاط إلّا أنّه كانت هناك بعض الأمور التي نظر إليها كل طرف من منظوره الخاص، ولعلّ أبرزها؛ المستقبل السياسي للبلاد وبالتحديد "منصب الرئيس"، فالروس أبدوا نوعاً من البراغماتية في عدّة مناسبات بأنّه لا يوجد لديهم أي اعتراض في تغيير رأس النظام البعثي مع بقاء الدولة بمؤسساتها الحالية، على عكس السلطة في إيران التي كانت تعتبر أنّ بقاء النظام البعثي أمر ضروريّ لضمان حُسن سير مشروعها، وأنّ أيّ تغيير فيه سيخلّ

[28] مركز المستقبل، رؤية إيران لتداعيات ما بعد معركة حلب، 29ديسمبر، 2016م، الرابط الالكتروني؛
https://www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2319

[29] DW- Iran-Turkey ties tested by Assad's downfall in Syria- Amir Soltanzadeh- 12/12/2024December
https://www.dw.com/en/iran-turkey-ties-tested-by-assads-downfall-in-syria/a-71037109

بالتوازن الجيوسياسي التي تسعى إيران لإقامته في المنطقة؛ كونها لديها ارتباطات مذهبية واقتصادية وسياسية مع السلطة الحاكمة، وتعتبر نفسها، وبالاشتراك مع حزب الله اللبناني ضمن ما يُسمّى "محور المقاومة"، إلى جانب ذلك كان هناك تنافس شديد بين الدولتَين على النفوذ الاقتصادي والعسكري؛ فمن الجانب الاقتصادي كان هناك صراع حادّ على خطوط الغاز (التي تراها روسيا خطراً على أمنها القومي) والنفط وعقود الإعمار والاستثمارات وعقود في مجالات الزراعة والنفط والصناعة والثروة الحيوانية والموانئ والكهرباء وحتى المطارات؛ فكلّ طرف كان يسعى إلى إبرام اتفاقات مع السلطة للحصول على حصصه من موارد البلاد مستقبلاً، أمّا في الجانب العسكري فكلّ طرف قام بتجنيد الشبّان السوريّين لصالحه؛ فإيران هيمنت على الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، والروس على الفيلق الخامس.

ويبدو أنّ الضربات التي كانت تتلقّاها إيران وميلشياتها من قبل إسرائيل، وبتساهل روسيّ، قد أثارت امتعاض إيران ومخاوفها من حصول تفاهم بين روسيا وأمريكا وإسرائيل قوامها تقليم أظافر إيران عبر الضربات الجوية الدقيقة ضدّ مراكز ميليشياتها ومخازن الأسلحة؛ الأمر الذي دفع بعلاقات الطرفَين، في بعض الأحيان، إلى حالة يسودها التوتّر والاحتقان، وبالتالي؛ عدم ارتقاء علاقاتهما في سوريا تحديداً من التحالف التكتيكي إلى التحالف الاستراتيجي الذي كان له دور كبير في سقوط حليفهم وخسارة نفوذهما القويّ في منطقة غرب الفرات.

استناداً إلى ما تمّ ذكره؛ يبدو أنّ إيران قد فشلت في فهم النفاق السياسي التركي في الاجتماعات التي كانت تعقد في سوتشي وآستانة، والتي كان قد قدّمت فيها وعود بتقليص نفوذ "هيئة تحرير الشام"، كما أنّها لم تنجح في تطوير العلاقات الاستراتيجية مع روسيا في سوريا والحفاظ على ما حقّقوه على أرض الميدان طيلة عقد من الزمن الأمر الذي انعكس بشكل سلبيّ على استراتيجيتها.

- **المعارضة الإسلامية السُّنّية:**

تُعَدُّ المعارضة الإسلامية السُّنّية من القوى التي عارضت الوجود الإيراني بشدّة، ولطالما عملت على تصوير معاركها وصراعها في سوريا على أنّه صراع مذهبيّ بين (السُّنّة والشيعة)؛ وذلك لكسب الدول العربية التي تعادي المشروع الإيراني، وعلى رأسها السعودية، كما أنّ خطابها وتنديدها المستمرّ بالممارسات الإيرانية في مناطق غرب الفرات، واتّهامها بتشييع السكان قسراً قد ساهم في تهيئة أرضية معادية للإيرانيين في كامل منطقة غرب الفرات وتشحين عواطفهم من أجل التعاون معهم، ومع القوى الخارجية أيضاً، في سبيل القضاء على التواجد الإيراني؛ وذلك عبر تزويدهم بمعلومات حول تحرّكات قيادات الحرس الثوري وحول مخازن أسلحتهم من أجل توجيه ضربات جوية ضدّها؛ الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في هدم الثقة بين النظام البعثيّ والحرس الثوري بعد اتّهام الأخيرة بعضَ الضباط بالتجسّس لصالح إسرائيل.

إنّ عدم تمكّن إيران من القضاء الكلّي على المعارضة الإسلامية، وعلى رأسها هيئة تحرير الشام، إلى جانب هشاشة الاتّفاقيات والتسويات التي توصلوا إليها في بعض المناطق كالجنوب السوري، قد أثبتت فشل الاستراتيجية العسكرية الإيرانية بعد أن قامت الفصائل التي قَبِلت بالتسوية معها بتشكيل غرفة عمليات الجنوب وانضمامها إلى المعارك التي حصلت ضدّ النظام البعثيّ وانتهت بسقوطه

وفقدان إيران لأهم أوراق ضغطها على إسرائيل وأمريكا؛ هذه العوامل والضربات المؤلمة التي تعرّض لها وكلاء إيران في كل من غزة ولبنان وحتى سوريا أيضاً، ساهمت في رفع معنويات المعارضة الإسلامية والبدء بعملية "ردع العدوان"، التي أظهرت مدى هشاشة الجيش والميلشيات المتحالفة معه؛ حيث سلموا حلب من دون قتال وهرب بعضهم إلى دول مجاورة. استناداً إلى ما ذكر؛ يمكن استنتاج أنّ الاستراتيجية العسكرية الإيرانية في سوريا قد فشلت في تصوّر هذا السيناريو واعتمدت بشكل كبير على الوجود الروسي وعلاقاتها مع إسرائيل وأمريكا، كما يبدو أنّ القادة الإيرانيين اعتقدوا أنّ الحرب في سوريا قد انتهت وأنّه من غير الممكن قيام المعارضة الإسلامية بشنّ مثل هكذا هجوم واسع النطاق على حليفهم، إلى جانب اعتقادهم بأنّه من المستحيل أن تراهن القوى الغربية مجدّداً على "هيئة تحرير الشام" التي تصنّف على لوائح الإرهاب لديهم؛ وبذلك كانت قراءتهم للمشهد السياسي والعسكري في سوريا قراءة خاطئة.

هذه العوائق المذكورة وعوامل أخرى كفشلهم في التمدّد في مناطق شمال وشرق سوريا الغنية بموارد الطاقة والمهمّة لحليفهم من الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري، ووجود حدود مشتركة طويلة مع العراق تنشط فيها فصائل الحشد الشعبي الموالي لإيران، إلى جانب عدم قدرتهم على تحييد النظام البعثيّ وفصله عن مقاربة ما تُسمّى بـ"وحدة الساحات" القاضية بتقديم الدعم العسكري والسياسي لمحور المقاومة الإيراني، وفي حال عدم القدرة على دعم تسهيل نقل مرور الأسلحة والتعاطف معهم عبر تجييش السكان في مناطق نفوذه، بالإضافة إلى فشلهم في تناول القضية في سوريا كأزمة عميقة ونابعة من رغبة مختلف مكوّناته بالتخلّص من هذا النظام بعدما قامت بمساندته وتصوير ما يحدث في ساحتها بالمؤامرة الكونية، فمثلاً لم تقم القيادة الإيرانية بلعب أدوار إيجابية تجاه الأزمة السورية وتشخيصها بشكل موضوعي بعيداً عن تحالفاتها الشخصية والضيقة مع رأس النظام؛ الأمر الذي أفقدها قوتها الناعمة بين الشعب السوري وحوّلها إلى عدو مباشر، وبالتالي تفضيل أي جهة أخرى عليها في سبيل الخلاص من هيمنتها حتى ولو كانت هذه القوى معادية له. بشكل عام؛ تُعَدُّ هذه العوائق المذكورة هي الأكثر تأثيراً في فشل الاستراتيجية الإيرانية في سوريا، ووضعت أجنداتها المرسومة منذ عقدين أو ثلاثة عقود على المحكّ، ويمكن استنتاج ذلك من تصريحات قائد الحرس الثوري الإيراني حول سوريا عندما قال: "اليوم ترون كيف سقطت هذه القوى الأجنبية التي تشعل النار في سوريا كالذئاب الجائعة على حياة غزال واحد في الصحراء، يواجه هؤلاء الصهاينة جنوب البلاد وشمالها وشرقها، وهذا درس مرير نتعلّمه، لكن يجب أن نتعلّم هذا الدرس العظيم مع الدروس العظيمة المتبقّية من الدفاع المقدّس"([30]).

[30] سكاي نيوز العربية، قائد الحرس الثوري الإيراني يتحدث عن "درس سوريا المرير"، تاريخ النشر 15 ديسمبر 2024م، الرابط الالكتروني:
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1762327-%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%AF%D8%B1%D8%B3-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%B1

السياسة الإيرانية تجاه سوريا الجديدة:

بعد سقوط النظام البعثي في /8/ كانون الأول /2024/م، وتسلّم "هيئة تحرير الشام" لمقاليد الحكم في دمشق، يرى العديد من المحلّلين والباحثين أنّ الاستراتيجية الإيرانية في سوريا قد تعرّضت لضربات قاصمة أدّت إلى خسارتها لنفوذها الإقليمي، استناداً إلى المعطيات الموجودة على الأرض والمتمثّلة بتعرّض وكلائها لدمار كبير في غزة ولبنان وحالياً في سوريا، والتي كانت لها قيمة استثنائية لدى الحكام الإيرانيين الذين ما زالوا في حالة صدمة بعد الانهيار المفاجئ لحليفهم؛ إنّ الواقع الجديد في سوريا قد أجبر الإيرانيين على إعادة تقييماتهم من مختلف النواحي، ولا سيّما بعد سيطرة جماعات تكنّ العِداء لهم، وقد ظهر ذلك بعد تعرّض السفارة الإيرانية في دمشق لهجوم مباشر بعد فرار قادة النظام البعثي من البلاد والعبث برموزهم الدينية؛ وهذا يُعتَبَر مؤشّراً على أنّ طهران ستجد صعوبة بالغة في المستقبل للحفاظ على العلاقة الحميمة التي تمتّعت بها في الماضي مع سوريا، إلى جانب ذلك؛ فإنّ تصريحات أحمد الشرع الذي "اتّهم النظام البعثي بتحويل سوريا إلى منصّة إيرانية، وإبعادها عن الحضن العربي". وأضاف بأنّهم "أعادوا مشروع طهران 40 عاماً إلى الوراء"([31])، توحي بأنّ الإيرانيين قد يتوجّهون إلى زعزعة استقرار النظام الجديد في سوريا في حال أُتيحت الفرصة لهم؛ فبعد خطابهم البراغماتي لأداء الجيش السوري في المعارك، وعناد رأس النظام البعثي في تقديم تنازلات للشعب والمعارضة منذ البداية، جاءت التصريحات الإيرانية الأخيرة أكثر حدّة في الفترة الأخيرة، ووصلت إلى مستوى تهديد النظام الجديد، وذلك على لسان خامنئي الذي قال: "المناطق التي استولى عليها الأعداء في سوريا سيتم تحريرها على يد الشباب السوريين الغيورين، لا شكّ في أنّ هذا سيحدث، وستُطرَد أميركا من المنطقة عبر جبهة المقاومة"([32])، يبدو أنّ هذه التصريحات نابعة من تعرّض إيران لضربات متتالية ومؤلِمة على مختلف الساحات؛ الأمر الذي قد يحفّزها على القيام بعمليات انتقامية ضدّ النظام الجديد المتمثّل حالياً بهيئة تحرير الشام، عبر إثارة القلاقل لها كقوىً معادية ومساندة للغرب؛ فمثلاً قد تعمل الاستخبارات الإيرانية على فتح قنوات تواصل مع بعض التنظيمات الموجودة ضمن الهيئة، والممتعِضة من توجّهات وتصريحات زعيم الهيئة "أحمد الشرع"؛ فبحسب بعض المراقبين والباحثين لشؤون الجماعات الجهادية قد تظهر، أو أنّ هناك بالفعل، جماعات وفصائل لا تعترف بتوجّهات الشرع وتراها بمثابة تقديم تنازلات للغرب والدول الإقليمية من أجل إخراج جماعات من لائحة الإرهاب وتعويمها إقليمياً، لذا؛ قد يظهر تيّاران ضمن الهيئة، الأول يعتقد بوجوب التكيّف مع المتغيّرات الدولية والإقليمية والتلوّن بما تقتضيه الحاجة، أمّا الثاني فيعتقد أنّ هذه

---

[31] العربية الحدث، أحمد الشرع: مشروع إيران في المنطقة عاد 40 سنة إلى الوراء، نشر في 20 :ديسمبر ,2024م، الرابط الالكتروني:
https://www.alhadath.net/syria/2024/12/20/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A8%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%AD%D8%AF

[32] ايران انترناشيونال، المرشد الإيراني يعد باستعادة سوريا من أيدي معارضي بشار الأسد وطرد أميركا من المنطقة، 11 ديسمبر 2024م، الرابط الالكتروني:https://www.iranintl.com/ar/202412113522

التغييرات بمثابة التنازل عن المبادئ الأيديولوجية الثابتة لديهم؛ لذا؛ ستحاول إيران الاستفادة من أي توتّر أو جدال أيديولوجي مستقبلي بين الفصائل المسلّحة، خاصة أنّ هناك تقارير تفيد بوجود زعيم القاعدة الحالي (بحسب وزارة الخارجية الأمريكية) "سيف العدل" على أراضيها، والقادر على التأثير على الفصائل المتشدّدة لنهج القاعدة، وبالتالي التسبّب بتوتّرات بين فصائل الهيئة نفسها، وبين الهيئة والغرب أيضاً، وحدوث اضطرابات ومواجهات عسكرية بينها، كما أنّها قد تعمل (الحرس الثوري) على فتح قنوات التواصل مع الحرس القديم (ضباط وعناصر النظام البعثي) الذين قاموا بإجراء تسوية مع النظام الجديد دون قناعة تامّة، وما يزيد من فرضيات حدوث تواصل بينهم هو أن تقوم عناصر الهيئة بتعامل مهين معهم (عناصر النظام البعثي) وحصر السلطات بيد عناصرها فقط؛ الأمر الذي قد يشجّعهم على التنسيق مع الحرس الثوري من أجل إثارة المشاكل وحتى محاولة إسقاط الحكم، لا سيّما أنّ هناك عناصر ضمن النظام السابق يمتلكون خبرة عسكرية كبيرة في كيفية تسيير الأمور لصالح أجنداتها، إلى جانب ذلك قد تقوم استخبارات الحرس الثوري بالتنسيق مع عناصر داعش من أجل شنّ هجمات ضدّ الهيئة، لا سيّما أنّ هناك تناقضاً وعداءً أيديولوجياً بين الطرفَين؛ هذه التكتيكات وغيرها قد تلجأ لها إيران في حال تصاعد حدّة التوتّرات بينهما وبين النظام الجديد، إلّا أنّ ما يقف عائقاً أمامها هي التوتّرات المتزايدة في المنطقة، والضغط الكبير الذي يتعرّض له وكلاؤها الباقون في العراق ولبنان واليمن، إلى جانب ذلك فقد خسرت إيران هيبتها في المنطقة بعد تعرّضها لسلسة من الضربات المتتالية، الأمر الذي قد يشجّعها على فتح قنوات تواصل مع النظام الجديد وكسبها كصديق بدلاً من إثارة المشاكل لها، وبالتالي حدوث انقطاع دبلوماسي قد يؤثّر بشكل سلبيّ على مستقبل العلاقات بين الطرفَين.

يبدو أنّ الوضع في الداخل الإيراني معقد بشكل كبير، ويمكن تلمّس ذلك من خلال التصريحات المتضاربة لمسؤوليها؛ فمثلا وزير الخارجية والبرلمان يصرّحان بفتح القنصلية في دمشق وطهران، بينما الحرس الثوري الإيراني وخامنئي يدلون بتصريحات قد تثير المشاكل والعوائق للنظام الجديد. بشكل عام؛ هناك حالة اضطراب سياسي في الداخل الإيراني وسيؤثر ذلك على السياسة الجديدة التي سيسلكها النظام الإيراني مع الواقع الجديد في سوريا التي يبدو أنّ الاحداث والتوتّرات فيها لا تزال مستمرّة، وسيتوقّف مسار التوجّه الإيراني على مستقبل البلاد ككلّ والذي لا زال يكتنفه الكثير من الغموض.

سيناريوهات الوضع الأمني والسياسي الجديد في سوريا:

بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأ النفوذ الإيراني الواسع في المنطقة يتداعى بفعل دخول وكلائها والموالين لها "محور المقاومة" ودخولها هي أيضاً، في صراع مباشر مع إسرائيل المدعومة غربياً بعد أن كانت تقتصر مواجهاتهم على حروب الظل والحروب الهجينة؛ وقد أظهرت هذه المواجهات مدى هشاشة نفوذها القائم على تأسيس كيانات تكتيكية موالية لها بعد أن تركتهم وحيدين في المعارك والمواجهات أمام الجيش الإسرائيلي الذي وجّه لهم ضربات مميتة وقوية خلال فترة يمكن وصفها بالوجيزة، ليس فقط لوكلاء إيران بل لها أيضاً بعد أن قامت باستهداف منظومة دفاعها، الأمر الذي يوحي بفشل الاستراتيجية العسكرية الإيرانية التي كانت تعتمد على مبدأ "استراتيجية الدفاع الأمامي"، أي؛ إبعاد الخطر عن حدودها وخوض الحروب في دول أخرى منعاً لتمدّدها إلى أراضيها،

وينطلق ذلك من الوقائع الموجودة على الأرض وتقييمات المحلّلين العسكرين الذين يؤكّدون أنّ إسرائيل استطاعت تحقيق الجزء الأكبر من أهدافها العسكرية بعد أن دمّرت حماس وقتلت قاداتها الفعليّين وأضعفت حزب الله اللبناني بشكل كبير وفرضت عليه وقف إطلاق النار بشروط إسرائيلية، كما أنّها - وبحسب تصريح وزير دفاعها يسرائيل كاتس([33])- قامت بالتخطيط لإسقاط نظام بشار الأسد الذي كان بمثابة حلقة الوصل بين إيران وحزب الله اللبناني، والحليف الأبرز والأقوى لإيران التي باتت أمام حالة جيوسياسية جديدة في سوريا والمنطقة والعالم، فخروج نظام بشار الأسد من المعادلة السياسية والعسكرية لسوريا قد وجّه ضربة قوية للنفوذ الروسي والإيراني بشكل خاص؛ كون الأخير كان ينظر إلى خسارته كخسارة إحدى المحافظات الإيرانية بحسب تصريح العديد من قاداتهم الذين لا يزالون يعيشون في حالة دهشة وذهول ممّا حصل في عدّة أيام، والذين فقدوا أشياء كثيرة كانت مرتبطة ومهمّة جداً لمشاريعهم وأجنداتهم؛ ولعلّ أبرزها خسارتها للموقع الجيوسياسي المهمّ لسوريا التي كانت قريبة من عدوها الرئيسي إسرائيل، ومن تركيا منافستها الإقليمية على الهيمنة، ومنها صعوبة في إيصال المساعدات العسكرية لحزب الله الذي بات محاصراً، داخلياً وخارجياً، ويخضع لمراقبة أمنية دقيقة من قبل إسرائيل، وكذلك انهيار مشروعها المتمثّل بإنشاء ممرّ أمني واقتصادي يضمّ عدّة دول، وأهمّها سوريا، إلى جانب الخسارة الاقتصادية (مليارات الدولارات)، والخسائر البشرية (عناصر الحرس الثوري والمستشارين وفصائلها) الكبيرة والتي قد تلقي بظلالها سلباً على الداخل الإيراني، كلّ تلك الخسارات ستؤثر من دون أدنى شكّ على كيفية التعامل مع المتغيّرات الجيوسياسية الجديدة، بعد أن سيطرت الهيئة على دمشق والبدء بمرحلة جديدة قد تكون مغايرة ومختلفة كثيراً عن سياسة إيران التي تراقب عن كثب مستقبل البلاد الذي لا يزال يخيّم عليه الغموض؛ خصوصاً في ظل وجود أجندات دولية وإقليمية والتي ستحدّد الشكل النهائي للبلاد وللاستراتيجية الإيرانية المستقبلية تجاه سوريا.

إنّ التصريحات والتحرّكات الميدانية على الأرض في سوريا من قبل جميع الجهات لا توحي بوجود حالة من الاستقرار على المدى القريب ولا على المدى البعيد أيضاً؛ فتصريحات المسؤولين الأمريكيين تجاه الأوضاع في سوريا ووصفها بالخطيرة واحتمالية بروز دكتاتور آخر بدلاً من بشار الأسد، وقيام إسرائيل بالتوغّل لمسافة كبيرة، وزيارة نتنياهو وهاليفي وكاتس لجبل الشيخ وتصريحهم بأنّ قواتهم لن تنسحب من المناطق التي سيطرت عليها في المدى القريب، إلى جانب التهديدات التركية المستمرّة بغزو مناطق شمال وشرق سوريا وإبادة مكوّنات المنطقة، والزيارات المكوكية للمسؤولين الأتراك إلى دمشق وتقديم خدماتها للنظام الجديد مقابل مشاركة وجهة نظرهم تجاه قسد والإدارة الذاتية وغيرها العديد من الملفات؛ كلّها بوادر لتوتّرات قد تبرز في المستقبل القريب في حال عدم التوصّل إلى

[33] الحرة، محمد الصياد – القدس، إسرائيل تتبنى اغتيال هنية وتكشف عن "دورها" في إسقاط "الأسد"، 24ديسمبر 2024م، الرابط الالكتروني:
https://www.alhurra.com/top-news/2024/12/23/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D9%82%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF

حلّ سياسي شامل يرضي مختلف أطراف النزاع؛ هذه التوترات التي قد تظهر ستحاول إيران توجيهها لمصلحتها من أجل فرض نفسها من جديد في المعادلة السياسية والعسكرية في سوريا عبر القيام بعدد من التكتيكات والاستراتيجيات، فمثلاً على الجانب التكتيكي ستحاول إيران الاستفادة من التناقضات الموجودة على الأرض بين الفصائل المتعدّدة، خاصة أنّها تترافق مع حالة اقتصادية مزرية؛ الأمر الذي سيساعدها على تشكيل وتنظيم ميلشيات موالية لها، علماً أنّها لا زالت تحتفظ بنفوذ واسع في العراق وهي قادرة على التدخّل عندما تدخل البلاد في حالة فوضى، وما يساعدها أكثر هو وجود الآلاف من جنود النظام البعثيّ الممتعضين من الهيئة وممارساتها التي يمكن وصفها بالطائفية تجاههم، أمّا على المستوى الاستراتيجي فستحاول إيران الاستفادة من المظالم التي تحدث ضدّ العلويين في الوقت الحالي واحتمال اندلاع حرب طائفية في المستقبل، وذلك عبر عرض حمايتها عليهم وتقديم الدعم لهم أو ضدّ مكوّنات أخرى، إلّا أنّها قد تعمل على مراجعة نهجها واتّباع نهج وخطاب سياسي جديد للتأثير على شعوب المنطقة تحت مسمّيات أخرى، كما تأمل طهران أن تعاود جذور تنظيم "القاعدة" بروزها إلى واجهة "هيئة تحرير الشام"؛ وهو ما سيؤدّي في النهاية إلى عودة النظام السوري كصديق للهيمنة الإقليمية الإيرانية في سوريا.

بمعزل عن هذه السيناريوهات المذكورة؛ فقد خسرت إيران نفوذها الاستراتيجي والمهمّ في سوريا، والذي كان يمتدّ منذ أيام الخميني، ويبدو أنّها لن تعود كما كانت قبل 8 كانون الأول 2024م ولاسيّما بعد تسلّم جماعات تكنّ العداء الإيديولوجي والطائفي لها، وحاربا بعضهما بعضاً لمدة عقد من الزمن، كما أنّها تلقت ضربات أليمة من أعدائها، الذين يتفوّقون عليها بالتكنولوجيا والأسلحة الاستراتيجية في مختلف الساحات، ويهدّدون ما تبقى ممّا يُسمّى "محور المقاومة" في اليمن والعراق اللتين تبدوان أنّهما ستواجهان مخاطر كبيرة في المستقبل القريب في حال عدم تغيير كل من جماعة الحوثيين والحشد الشعبي لسلوكهم وخطابهم السياسي والعسكري ضدّ إسرائيل والغرب، وخاصة جماعة الحوثيين التي تتلقّى تهديدات خطيرة من قبل إسرائيل بتدمير ترسانتها من الأسلحة وقتل قاداتها، أمّا الحشد الشعبي فهو بدوره يتعرّض لضغوط كبيرة من قبل الدولة العراقية والغرب وإسرائيل ودول الجوار السُّنّية من أجل فك ارتباط بعض فصائلها مع إيران ونبذ مشاريعها الإقليمية، وحالياً هناك توجّه وسياسة متّبعة في هذا الاتجاه، وفي حال الوصول إلى طريق مسدود هناك احتماليات كبيرة أن تتعرّض العراق لحرب أهلية طائفية بين الحشد الشعبي الشيعي والجيش العراقي والفصائل السُّنّية التي تتلقّى دعماً غربياً وحتى إسرائيلياً؛ الأمر الذي سيؤدّي لخروج العراق أيضاً من تحت الهيمنة الإيرانية، وبالتالي؛ ازدياد التباعد الجغرافي عن سوريا، وخسارته لعمقها الاستراتيجي وللدولة التي كانت الهيمنة عليها حلماً لدى إيران التي قد تتلقى ضربات من قبل أمريكا وإسرائيل على منشآتها النووية في حال عدم عدولها عن خطابها السياسي الحالي.

إنّ استراتيجية إيران الكبرى المتمثّلة في التنسيق بين جبهات متعدّدة ضدّ إسرائيل من خلال شبكة من الوكلاء قد أخفقت إلى حدّ كبير، وأصبحت الآن أكثر انكشافاً من أي وقت مضى من الناحية العسكرية، خاصة أنّها خسرت سوريا التي كانت تراهن عليها بشكل كبير في حال بروز حرب بينها وبين إسرائيل وأمريكا؛ بعد هذه الهزائم على مختلف الجبهات ستعمل إيران على مراجعة وتقييم استراتيجيتها العسكرية في مختلف المناطقّ، ولا سيما سوريا التي باتت خارج نفوذها، إلّا أنّ ذلك

يصطدم بالتهديدات المتكرّرة من قبل منافسيها وأعدائها، وتغيير سلوكها وحلّ فيلق القدس المختص بالعمليات الخارجية، وإيقافها لبرنامجها النووي، كلّها مؤشّرات على إصرار القوى العظمى على تحجيم القدرات الإيرانية العسكرية، وسحب يدها من المنطقة عبر إيقاف الدعم لوكلائها في المنطقة، لذا؛ فإنّ الاستراتيجية الإيرانية الجديدة في سوريا ستكون مرتبطة بشكل كبير بالتوافق الدولي النهائي لمنطقة الشرق الأوسط التي تتعرّض لتغييرات دراماتيكية مفاجئة ومتسارعة، الأمر الذي يُصعّب من التنبّؤ بالمشهد السياسي والعسكري للمنطقة ككل في ظل استمرار الفوضى والحروب.

الخاتمة:

كانت سوريا منذ عام 1979م الدولة الأكثر موثوقية واستراتيجية لدى إيران لما قامت به من مواقف داعمة وثابتة في أوقات حرجة ومفصلية كالوقوف إلى جانبها في حربها مع نظام صدام حسين وصراعها الأيديولوجي مع الدول السُّنّية، وقد استمرّت هذه العلاقات بين الطرفين إلى حين بروز الأزمة في البلاد، والتي أعطت الفرصة لإيران للسيطرة على القرار السياسي والعسكري للنظام والتمتّع بنفوذ واسع في المنطقة، إلّا أنّ ذلك لم يدم طويلاً بعد سقوط حليفها مع نهاية عام 2024م؛ الأمر الذي ساهم بشكل كبير في عرقلة المشاريع الإقليمية لإيران وخاصة المتغيّرات التي شهدتها سوريا، وقد تكون بمثابة الضربة القاضية لاستراتيجيتها في المنطقة؛ فانسحابها من دون مقاومة تُذكَر يوحي بدخول استراتيجيتها التوسّعية المتمثّلة (بمشروع الهلال الشيعي) مرحلة جديدة، لأنّ ايران وجدت أنّه من الأهمية أن تتراجع بعض الخطوات للوراء للحفاظ على ما تمتلكه من قوّة ومقدّرات، وأيضا لإعادة تقييم وضعها وترتيب أولوياتها، خاصة بعد الخسارة الكبيرة في العتاد والعناصر التي لحقت حزب الله وحماس.

فمن المؤكّد أنّ السقوط المفاجئ لبشار الأسد سيضع النظام الإيراني في موقف صعب، ولا سيّما أنّه اعتمدت لعقود من الزمن على الدعم السوري للحفاظ على خطوط الإمداد الحيوية لـ"حزب الله" في لبنان المجاور، كما أنّ الفصائل الإسلامية ممتعضة كثيراً منها (إيران)؛ كونها كانت وراء هزيمتهم لعدّة سنوات، ولعلّ تعرّض السفارة الإيرانية في دمشق للهجوم مباشرة بعد فرار بشار الأسد من البلاد يُعَدُّ مؤشّراً على أنّ طهران ستجد صعوبة بالغة في الحفاظ على العلاقة الحميمة مع سوريا التي تمتّعت بها في الماضي، إلى جانب ذلك فإنّ المشهد السياسي والعسكري الحالي وزيارة الوفود الغربية والعربية المستمرّة لدمشق، وربط الانفتاح ورفع العقوبات مع هيئة تحرير الشام المصنّف على لوائح الإرهاب، بالتخلّص من القواعد الروسية، وعدم فتح المجال أمام إيران للعودة مجدّداً إلى الساحة السورية، يوحي بصعوبة تدارك طهران لهذه المتغيّرات المتسارعة والتي قد تمتد إلى داخل إيران أيضاً، خاصة أنّ هناك توافقاً دولياً وإقليمياً على كبح جماح إيران في المنطقة؛ وذلك عبر محاربة أذرعها وإخراجها من المشهد السياسي والعسكري للدول التي كان يشملها المشروع الإيراني.

الطائفية وتداعياتها على المرحلة الانتقالية في سوريا

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مقدّمة

إنّ الأزمة السياسية الناجمة عن الصراع الأيديولوجي بين الإسلاميين والقوميين، والصراع بين حركات الإسلام السياسي، والصراع بين القوميين في المنطقة، تتصدّر قائمة المشاكل التي تمنع الاستقرار والتنمية في بلدان المنطقة، وتُعَدُّ عاملاً رئيسياً في ظاهرة الاستقطاب السياسي بشكل متطرّف، وكأنّ كلّ فرد محكوم بالتبعية لمذهب طائفي وسياسي محدّد، قد يفسّر هذا الأمر ظاهرة "الصدع الاجتماعي"(*) بين المجتمعات داخل الدولة السورية، وعدم قدرة النخب السياسية أو عدم رغبتها في بناء الثقة في ما بينها وفقاً لعقد اجتماعي، وتشير الحالة السياسية والأمنية المعقّدة التي تشهدها سوريا في الوقت الراهن إلى هذه الحقيقة. وإذا ما سايرنا رأي صامويل هنتنجون ([1]) في "أنّ المَيْل للتفكير بعالمَين كان يتردّد دائماً عبر التاريخ الإنساني. فالناس لديهم دائماً ما يغريهم بتقسيم بعضم إلى «نحن» و«هم»، الجماعة التفضيلية والجماعة الأخرى" على أنّه توجّه طبيعي لدى البشر استناداً إلى التمايز الثقافي، ولكن لا يمكن تفسير الجنوح إلى العنف لتقسيم بعضهم إلى "نحن وهم" فعقيدة القتال لدى البشر تتحكّم بها في الأساس دوافع فطرية تتمحور حول تأمين الحماية والغذاء والتناسل، ولجوء الإنسان إلى القوة لبناء هذا التقسيم لا يمكن أن يتحقّق دون وجود طرف محرّض، ويبدو أنّ الطائفية أو التطرّف الديني أو الحروب العقائدية تقدّم بعض التفسير لهذه الإشكالية؛ فجميعها تشترك في أمر واحد وهي ثنائية "الملك والكاهن" أو "القائد ورجل الدين" اللذان يُديران العنف لتحقيق هذا التقسيم وبناء هرم سلطة يحتكر الثروة.

يشكّل العنف الطائفي الذي تشهده سوريا إحدى تجلّيات أزمتها التي تبدو مستعصية على الحلّ، وتسبّبت بتدهور الأمن الإنساني إلى مستويات خطيرة وغير مسبوقة، وسط عجز واضح عن تحقيق مصالحة مع الماضي ومع الحاضر، وقدرة كبيرة على ارتكاب أعمال انتقامية ونشر خطاب الكراهية. لقد أظهر هذا العنف مدى هشاشة الدولة السورية وعدم قدرتها على التحوّل إلى كيان سياسي واجتماعي واقتصادي متماسك، وأظهر فشل نظام الدولة القومية ونظام الدولة الإسلامية في بناء دول تماثل الدول التي روّجت لها الأيديولوجيات القومية والدينية ووعدت بتأسيسها ولكنّها لم تفعل، بل

---

* التصدّع الاجتماعي: هو انقسام وصراع اجتماعي يرجع إلى بعض مظاهر التناقض البنيوي في المجتمع، ويتطوّر من خلال وجود مجموعات صراع تتعارض مصالحها بشكل جذري...
د. عبد القادر عبد العالي؛ التصدّعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي؛ الطبعة الأولى/ 2010؛ الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت؛ ص56.

[1] صامويل هنتنجون؛ صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي؛ ترجمة: طلعت الشايب؛ بلا رقم طبعة؛ الناشر: مؤسسة هنداوي- يورك هاوس- المملكة المتحدة/ 2024؛ ص43.

قسّمت المُقسّم ودمّرت المُدمَّر، ولم يسلم البشر ولا البيئة من الشرور الناجمة عن الصراع على السلطة والثروة.

يأتي هذا البحث في سياق تسليط الضوء على ظاهرة التوتّر الطائفي في سوريا في إطار أبعادها التاريخية والسياسية والأمنية، بالاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، في محاولة لبناء تصوّر عن حالة التوتّر الطائفي المستجدّة في سوريا بعد سقوط النظام البعثي وتحليل عواملها بشكل قد يساهم في وضع حلول لها؛ حيث تم التطرّق إلى مفهوم الطائفية والعنف الطائفي ومسألة الاستقطاب الطائفي في سوريا بهدف تحديد أبرز خصائص الطائفية في سوريا، وبشكل يمهّد لبحث أزمة العنف الطائفي بعد سقوط النظام وتأثير التوتّر الطائفي على سوريا الجديدة. من ناحية أخرى؛ كان تركيز البحث قليلاً على إقليم شمال شرق سوريا نظراً لضعف ظاهرة التوتّر الطائفي فيه مقارنة بباقي المناطق السورية، مع الأخذ بعين الاعتبار تعرّضها لهجمات بدوافع طائفية.

ويُقصد بالمصطلحات التالية:

- الإدارة الذاتية: الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.
- قسد: قوات سوريا الديمقراطية.
- النظام البعثي: النظام الذي حكم سوريا من عام 1963م وحتى نهاية عام 2024م.
- التنظيمات الإسلامية المتطرّفة: التنظيمات الإسلامية السورية التي تستخدم العنف المبالَغ فيه لإقامة دولة أو إمارة إسلامية وتُقصي المكوّنات السورية غير العربية أو غير السُّنّية، ولا تعترف بدولة المواطنة في سوريا.
- نظام الدولة القومية أو نظام الدولتية القومية: نظام الحكم الشمولي الذي يمجّد العِرق الواحد.

○ الطائفية والعنف الطائفي

تُعَدُّ الطائفة في المنظور السوسيولوجي ظاهرة اجتماعية قديمة، تتشكّل كوحدة اجتماعية في سياق بحث جماعة ما عن أمانها المعنوي والمادي في إطار نسق فكري يستند إلى ثقافتها، وبشكل يمنحها خصوصية في الهوية ونوع من التمايز عن الجماعات الأخرى، وتتجسّد من خلال التنظيم وفقاً لتراتبية اجتماعية، ويمكن تعريف الطائفة بأنّها "فرقة أو جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو رأي يمتازون به عن سواهم..."([2]). وكثيراً ما اقترن مصطلح الطائفة بالجماعات الدينية، حيث لا تخلو أي ديانة من الطوائف، ولكلّ طائفة مذهب فكري خاص بها يستند إلى مبدأ الإيمان بالمعتقَد الواحد، بينما يكمن الاختلاف مع الطوائف الأخرى في المقاربة المتّبَعة في الأمور الفقهية المتعلّقة بالقضايا التشريعية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وتعرّضت هذه الظاهرة في مراحل تاريخية([3]) لطفرة

[2] إلهام ناصر؛ الطائفية- Sectarianism؛ الناشر: الموسوعة السياسية؛ الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary/الطائفية

[3] مثل الصراع بين دول المدن السومرية، والصراع بين أخناتون والكهنة، وانشقاق الفرس عن الميديين، الذي تجلى في الصراع بين فرقة دارا ابن قمبيز الفارسي مع الكهنة الميديين الزرادشتيين، وثورة ماني على كهنة الفرس، والتاريخ السياسي للإسلام حافل بالأمثلة...

تمثّلت بتسخير الطائفة لتشريع العنف في سبيل بناء هرم سلطوي؛ ممّا تسبّب بتحوّلها إلى مصدر من مصادر العنف، وتشير المراجع التاريخية إلى أنّ معظم الطوائف الكبيرة تشكّلت نتيجة للصراع السياسي العقائدي بين مجموعتَين من نفس المعتقَد، كانشقاق المسلمين بين السُّنّة والشيعة والخوارج بعد معركة صفين ٣٧هـ (بين سنتي 657- و658م)، والتوتّر الطائفي بين المسيحيين في شمال سوريا ([4]) حوالي عام 500م ومن ثم ما سُمّي "الانشقاق الكبير" بين المسيحيين الكاثوليك والأرثوذكس عام 1054م ولاحقاً انشقاق طائفة البروتستانت عن الكاثوليك في القرن السادس عشر الميلادي.

تخوض معظم الطوائف الدينية فيما بينها صراعاً فكرياً حول التمثيل الشرعي للمعتقَد والطعن في مصداقية الآخر، وكثيراً ما تحوّل هذا الصراع إلى نزاع مسلّح ارتُكِبت في سياقه عشرات المجازر والانتهاكات للحقوق، وتحوّلت مفاهيم الأخلاق في سيرورتها إلى مفاهيم نسبية؛ فمقاربة السُنّي للعدالة تجاه قرينه السُنّي تختلف عن مقاربته تجاه الشيعي، كون المذهب الطائفي هو من يحدّد مقوّمات العدالة المعمولة بها، وتمتدّ هذه الإشكالية إلى قضية نظام الحكم الإسلامي، حيث أدّى الخلاف الفقهي حول شروط الخلافة أو السلطة الدينية إلى صراع سياسي لأكثر من ألف عام، وتكرّر هذا الأمر بشكل نسبيّ في الصراع بين الطوائف المسيحية؛ هذه القضية أفرزت مصطلح الطائفية الذي يشير إلى "تسْييس الهوية المجتمعية الدينية"([5]) مّا يعني تحوّل المذهب الديني إلى عقيدة سياسية تطمح لبناء سلطة يخضع لها الجميع وفقاً لـ"جدلية السيّد والعبد"([*])، وتسخير الطائفة في خدمة المصالح السياسية وتجنيد أتباعها لفرض السلطة على باقي الطوائف، وتصبح المذهبية الدينية هي الهوية المُبجّلة وتتضاءل أمامها الهوية القومية أو الهوية الاجتماعية أو الهوية الوطنية، وبمجرّد فرض سلطة طائفية سيادتها على عدد من الطوائف الأخرى تبدأ المظالم الطائفية بالظهور نتيجة للاضطهاد، ولهذا الاضطهاد سببان: الأوّل تخيير الآخر المختلف بين اعتناق المذهب الطائفي للسلطة و القتل على غرار ما فعله تنظيم داعش بالطائفة الشيعية في العراق وسوريا، أمّا السبب الثاني فهي النظرة الدونية والتكفيرية إلى طائفة الآخر على غرار موقف متزمّتي شيعة إيران من السُّنّة؛ وهذا ما يعبّر عن الصراع الطائفي.

إنّ تحول الطائفة من طورها التعبّدي إلى حالة تعصبية - سياسية، أي التحوّل إلى وسيلة للوصول إلى السلطة المطلقة أو المُلك، قد تسبّبت بأنماط مختلفة من العنف وانحرفت في كثير من الأحيان نحو التوحّش تجاه الآخر المختلف، من خلال إلغاء التعامل الأخلاقي معه واستباحة حقوق الناس وحياتهم، ودائماً ما يكون مصدر طاقة الشرّ هذه أشخاصٌ ديماغوجيون متطرّفون متخَمون بالطموحات السياسية،

للمزيد عن طبيعة هذا الصراع انظر: عبدالله أوج آلان؛ من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية/ الجزء الأول؛ الناشر: دار شلير للطباعة والنشر/ قامشلو- شمال وشرق سوريا؛ بلارقم طبعة.

[4] ج.ب. سيغال؛ الرّها: المدينة المباركة؛ ترجمة: يوسف إبراهيم جبرا؛ الطبعة الأولى/1988؛ الناشر: دار الرها للنشر/ حلب؛ ص117 .

[5] انظر: هيذر إم روبنسون وآخرون؛ الطائفية في الشرق الأوسط: التداعيات على الولايات المتحدة؛ الناشر: مؤسسة RAND/ كاليفورنيا/ 2018؛ بلا رقم طبعة؛ الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1600/RR1681/RAND_RR1681z1.arabic.pdf

[*] جدلية السيد والعبد: هي موضوع أساسي في كتاب الفيلسوف الألماني جورج فريدريك هيغل "ظواهرية الروح" الصادر عام 1807. يشرح هيغل هذا الموضوع من خلال الحديث عن وجود وعيان ذاتيان لدى الإنسان يواجهان بعضهما البعض وينظر إلى الآخر عبر ذاته. ويستعمل التجريد للحديث عن نوعين من الوعي الذاتي: وعي السيد مقابل العبد. يريد هيغل شرح الفروقات بين ضمير السيد والعبد والجدل بينهما وكيفية تفاعلهما تبادلياً... ويكيبيديا؛ جدلية السيد والعبد.

ويُسخّرون العشرات من الأتباع ووسائل الإعلام للترويج لدعايتهم، وتكمن المفارقة في اعتقادهم أنّهم يمثلون الخير وأنَّ الأخلاق تُسيّرهم، وما يميّز هؤلاء، على الرغم من التظاهر بالفضيلة، أنّهم براغماتيون بارعون في التلاعب بالهويات الدينية لتقسيم المجتمع بشكل يُمكّنهم من السيطرة بشكل أفضل، وقد تتقاطع هذه السياسات مع مصالح بعض القوى الدولية التي من المفروض أنّها ستعمل على ضمان مصالحها بعقد نوع من الاتفاق مع زعماء الحركات الطائفية بالإكراه أو الإغراء([6])، وهذا ما يتوافق مع الاعتقاد أنّ "العنف الطائفي واسع النطاق كان دائماً نتيجة للجهود المدروسة التي بذلتها الجهات الفاعلة المحلّية والأجنبية لإثارة الصراع الاجتماعي من أجل غاياتها السياسية" ([7])، وفي المقابل يتزمّت الانتماء الطائفي لدى الآخر كنوع من الدفاع الذاتي عن هويّته ورفض التسلّط عليه باسم طائفة أخرى، وهكذا تدور عجلة الصراع الطائفي.

وبالتالي؛ يمكن الجزم بأنّ العنف الطائفي، بمختلف أشكاله، الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة لصيرورة الطائفية من كينونتها الاجتماعية- التعبّدية إلى حالة برغماتية- سياسية تُستغَلّ لبناء نظام سلطويّ، ومعظم الأزمات التي تشهدها بلدان الشرق الأوسط، خاصة تركيا وإيران وسوريا والعراق ولبنان، هي نتيجة لهذه الصيرورة.

- **الاستقطاب الطائفي في الأزمة السورية**

لظاهرة التوتّر الطائفي جذور في التاريخ السياسي للمنطقة، فقد كانت سبباً في عدم مواجهة بعض الطوائف المسيحية لغزو المسلمين لبلادهم ([8]) نتيجة التوتّر الطائفي فيما بينهم، وتطوّر النزاع الطائفي بين السُنّة والشيعة بعد معركة صفين إلى نزاع عقائدي في عهد الخلافة العباسية (750- 1258م)، وتحوّل هذا الصراع إلى جزء من العقيدة السياسية لدى كلّ من الصفويين والعثمانيين، ولا تزال تداعياتها مستمرة إلى الوقت الراهن.

في تاريخنا المعاصر؛ شهدت العديد من بلدان الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية تصاعداً في أزماتها؛ وذلك بسبب فشل الأنظمة الدولتية القومية في تحقيق الازدهار في دولها، وازدياد معدّلات قمع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان تجاه القوميات والطوائف على الرغم من وسم هذه الأنظمة نفسها بمصطلح الجمهورية، مثل الجمهوريات التركية والإيرانية والعراقية والسورية، إلّا أنّها كانت على أرض الواقع أنظمة شمولية، تورّطت في بعض الفترات في ارتكاب مجازر بحق الكرد والعلويين والشيعة والسُنّة والمسيحيين والدروز، وفي خضمّ حالة عدم اليقين المترافقة مع الصراعات الطائفية

---

[6] في الحالة السورية انظر: د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961-1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة؛ ص20.

[7] انظر: هيذر إم روبنسون وآخرون؛ الطائفية في الشرق الأوسط: التداعيات على الولايات المتحدة؛ الناشر: مؤسسة RAND/ كاليفورنيا/ 2018؛ بلا رقم طبعة؛ ص3؛ الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1600/RR1681/RAND_RR1681z1.arabic.pdf

[8] انظر: ج.ب. سيغال؛ الرّها: المدينة المباركة؛ ترجمة: يوسف إبراهيم جبرا؛ الطبعة الأولى/1988؛ الناشر: دار الرها للنشر/ حلب؛ ص236.
الإمام محمد بن عمر الواقدي؛ تاريخ فتوح الجزيرة والخابور وديار بكر والعراق؛ تحقيق: بد العزيز حرفوش؛ الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق/ 1996؛ بلا رقم طبعة.

تبرز ظاهرة الاستقطاب الطائفي بتأثير عوامل نفسية وثقافية ومادية؛ وتشير معظم الأبحاث الاجتماعية والنفسية إلى أنّ حالة القهر التي يتعرّض لها الإنسان تدفعه للبحث عن منقِذ أو معين يسانده في منع انهياره تحت وطأة البؤس الذي يعاني منه، وأفضلُ مَنْ بإمكانه تقديم هذه الطمأنينة، ولو ظاهرياً، في المجتمعات الشرقية هم رجال الدين الذين يديرون الأعمال الخيرية ويبعثون راحة في النفوس من خلال أحاديث العدالة في يوم القيامة ووصف النعيم المذهل في الجنة. وبطبيعة الحال؛ ينجذب كل شخص نحو الطائفة التي ولد في أحضانها أو المذهب الذي يقتنع به، وتزداد الرابطة الوجدانية بين الشخص وطائفته كلّما قدمت الطائفة الرعاية والطمأنينة له، وتصبح بمثابة العشيرة بالنسبة له، يثأر لها ويدافع عنها ويمارس حياته الاجتماعية وفقاً لأعرافها ولا يبخل بالدعم المادّي لها؛ فهي الضمانة لتحقيق التوازن الوجودي وتحقيق الذات في سياق "جدلية السيّد والعبد"، وفي هذا السياق يقول د. مصطفى حجازي في كتابه "التخلّف الاجتماعي"([9]) أنّه "بمقدار ما يتنكّر الإنسان المقهور للمتسلّط ويبتعد عنه، يندمج في جماعته الأصلية، التي تشاركه قدره ووضعيته لدرجة الذوبان في الانتماء إليها"، حيث يجد الإنسان المقهور في هذا الذوبان حماية له، وتأميناً ضدّ أخطار الطبيعة وأذى المتسلّط، ويجد فيه ضمانة للمستقبل من خلال نظام المشاركة والتعاضد. وتوجّه الإنسان نحو الماضي بالتمسك بالتقاليد والأعراف بدل التصدّي للحاضر والتطلّع للمستقبل يتناسب طردياً مع درجة القهر الذي يُمارَس على الإنسان في مجتمعه من قبل المتسلّطين ([10]).

ازدادت وتيرة الاستقطاب الطائفي في سوريا بعد تطوّر حالة العِداء بين نظامَي البعث في سوريا والعراق ونظام السادات في مصر([11])، حيث حوّل النظام البعثي العراقي ونظام السادات([12]) صراعهما مع نظام البعث السوري إلى صراع طائفي بين السُنّة والعلويين، وكان للأردن موقف مشابه بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال رئيس الوزراء الأردني "مُضَر بدران" عام 1981م ودعم النظام البعثي للفصائل الفلسطينية في أحداث أيلول الأسود عام 1970م، بالتوازي مع زيادة تنظيم الإخوان المسلمين لوتيرة خطاب الكراهية تجاه الطائفة العلوية بالذات([13]) وتركّزت معظم هجماته على المسؤولين والأفراد العلويين في النظام البعثي على الرغم من وجود سُنّة وأفراد من طوائف أخرى في هيكل هذا النظام. ويبدو أنّ جميع العلويين قد وجدوا أنفسهم مضطرّين للتعاون مع النظام البعثي، وأصبح معظم السُنّة يجدون أنفسهم في وضع أقرب إلى الإسلاميين المتطرّفين، وكان لهذا الاستقطاب تداعيات كبيرة

---

[9] د. مصطفى حجازي؛ التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور؛ الطبعة التاسعة/2005؛ الناشر: المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء- المغرب؛ ص98.

[10] للمزيد انظر: المرجع السابق.

[11] انظر: د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة.

[12] أشار الرئيس السادات في العديد من خطاباته إلى النظام السوري بـ "البعث العلوي"... وقال في خطاب له بتاريخ 1 أيار 1979: " كنت مستعدّاً لأن أتحدّث من أجل الجولان، ولكن لا... سأترك هؤلاء العلويين القذرين يتحدّثون من أجلها، إن هؤلاء الناس فقدوا كل معاني الحياة، ولكن، والله سأتركهم أمام شعبهم في سوريا ودعهم يحلّونها٠ سنرى ماذا سيحقّقون٠ كان بمقدوري إرجاع الجولان لهم ولكنّني لست مسؤولا عنه ما دام العلويون في السلطة... كلّنا نعلم من هم العلويون في نظر الشعب السوري، سيتعامل معهم الشعب السوري، وبعد ذلك ستكون الأشياء مختلفة٠ إن موقف سوريا لا يصلح أن نقول سوريا لأنّ الشعب السوري لا قوة له في هذا. إنّ موقف العلويين معروف ٠٠٠ لقد قال لي) الملك (فيصل) ملك المملكة العربية السعودية (إنّ حافظ الاسد علويّ وبعثيّ وأحدهما ألعن من الآخر... كما قال لي فيصل كيف تضع يدك في يد البعثيين السوريين؟ الأسد علويّ وبعثيّ وأحدهما ألعن من الآخر..." المرجع السابق؛ ص133.

[13] المرجع السابق؛ ص157.

على البلاد؛ حيث زاد الانقسام بين المجتمعات المحلّية، وظهرت لأول مرة ظاهرة التكفير من منطلق سياسي([14]) من خلال استغلال الطائفية كسلاح أو وسيلة لتقويض النظام، ووقعت أعمال عنف رهيبة أشهرها المذابح المتبادَلة في حلب وحماة (1976- 1982) وزادت السلطة من قبضتها الأمنية وقمع الحريات، ليؤدّي فقدان الثقة بين المكوّنات السورية إلى تحوّل الاستقطاب الطائفي إلى قضية اجتماعية أيضاً، وأصبحت الحياة الاجتماعية مؤطّرة بالعقيدة السياسية للطائفة، فمثلاً؛ داخل الجامعات السورية قبل الأزمة السورية وبعدها كانت التكتّلات الشبابية يغلب عليها الطابع الطائفي والديني والعرقي، فالعلويون كانوا يختارون الشراكة في السكن والنشاطات الترفيهية مع بعضهم، ونفس الأمر بالنسبة للإسماعيليين والسُنّة والمسيحيّين والإيزديّين والكرد. هذه المشكلة تُعَدُّ إحدى تداعيات التوتّر الطائفي في البلاد منذ قرون، حتى أنّ كل مجتمع يمتلك في موروثه الثقافي ذكرى مريرة تجاه واحدة أو أكثر من الطوائف أو المعتقدات الأخرى، لذا؛ فالطائفية ليست حديثة العهد في سوريا، حيث شهدت العديد من المناطق السورية الكثير من حالات العنف ذات الطابع الطائفي، وأشهر حوادثها التي باتت معروفة هو الصراع بين الأيوبيين وجماعة الحشّاشين الشيعية، والمجازر التي ارتكبها العثمانيون بحقّ العلويين، ومطالبة العلويين بالحماية الفرنسية بعد تحرير سوريا من الاحتلال العثماني ومن ثم بالحماية البريطانية ([15])، والنزاعات التي نشبت بين الدروز والموارنة المسيحيين([16]).

يُعَدُّ مشروع الدولة القومية العربية السورية الذي بدأ مع الأمير فيصل (1919-1920) واحداً من أبرز العوامل التي عزّزت الطائفية في سوريا، ولاقى اعتراضاً من قِبَل المكوّنات الدينية والعرقية والمذهبية في سوريا؛ بسبب عدم ثقتهم بقدرة أو رغبة مشروع الوحدة العربية في احترام خصوصياتهم التي يحرصون على الحفاظ عليها([17])، ويشير د. بشير زين العابدين إلى أنّ غالبية أبناء الأقليات الطائفية في سوريا أظهرت رغبتها في الانفصال بكياناتهم المستقلة عن الحكم الفيصلي ([18])؛ حيث سعت النخب الدرزية وراء تشكيل دولة لهم في حوران بعد قدوم الجنرال الفرنسي غورو إلى بيروت عام 1919م وتلقّوا وعوداً لتحقيق مطالبهم، بالتزامن مع رغبة العلويين في تشكيل كيان مستقل لهم.

وطالما تستمرّ حركات الإسلام السياسي في إقحام الدين في السياسة ويستمرّ استغلال مظالم الماضي لأهداف سياسية وتعزيز خطاب الكراهية كوسيلة للهيمنة، ستستمرّ مشكلة الاستقطاب الطائفي لعقود أخرى، وهذا ما يتّفق مع رأي د. نيقولاس فان دام ([19])الذي يرى أنّ " الاعتماد على الروابط الاقليمية والعشائرية في دول مثل سوريا شرط أساسي للاحتفاظ بالسلطة. ونظرياً، ليس بالضرورة أن

---

[14] انظر: د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة؛ ص128- 140.

[15] د. بشير زين العابدين؛ الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)؛ الطبعة الأولى/2008م؛ الناشر: دار الجابية/لندن-بريطانيا؛ ص22.

[16] ويكيبيديا؛ مقتلة الدروز والموارنة 1860؛ الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/مقتلة_الدروز_والموارنة_1860

[17] د. بشير زين العابدين؛ الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)؛ الطبعة الأولى/2008م؛ الناشر: دار الجابية/لندن-بريطانيا؛ ص33.

[18] للمزيد انظر المرجع السابق؛ ص35.

[19] د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة؛ ص147.

تؤدّي الإقليمية والعشائرية لظهور الطائفية، حتى وإن كان هناك تداخل قويّ بين الفئات الثلاث..." إلّا أنّه يرى إمكانية في كبح الطائفية على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المجموعات المُبعَدة عن السلطة لتشجيع الطائفية لصالح أهدافها السياسية الشخصية.

لقد كان الاستقطاب الطائفي أحد أركان الأزمة السورية ولا يزال، وتم استغلاله بفعالية كبيرة في عمليات التجنيد والتحريض على القتال بين فصائل المعارضة والنظام، وارتكبت الكثير من الانتهاكات وعمليات القتل والتهجير القسري لدوافع طائفية، ولاقى هذا الاستقطاب الدعم المادّي والعسكري والإعلامي من بعض الدول الإقليمية التي تمتلك أجندة طائفية متنازعة، أي تركيا وإيران، حتى أنّهما وجّها الفصائل الموالية لهما لمهاجمة الكرد والدروز والمسيحيين، ومهاجمة بعض السُنّة من الذين التزموا الحياد تجاه هذا الصراع ورفضوا الخضوع للأجندة الطائفية.

- **خصائص الطائفية في سوريا**

تشير بعض الدراسات إلى أنّ الأقلّيات الدينية تشكّل نحو ربع السكان، وفقاً لإحصائيات تقريبية في عام 2015م ([20])، ويشكّل السُنّة نحو 68.4% من سكان سوريا من مختلف الإثنيات، والعلويون 13.3%، والدروز 3.2%، والإسماعيليون 2.1%، والشيعة 1.1%، والمسيحيون 11.2%، والإيزيديين 0.2%؛ وتزداد كثافة هذه الطوائف في مناطقها التاريخية وتقلّ بشكل تدريجي مع الابتعاد عن مراكز تجمّعها لتعيش بشكل متداخل داخل المدن.

للطائفية في سوريا خصائص تميّزها عن الطائفية المتواجدة في الدول المجاورة، ويمكن تحديد أبرز تلك الخصائص:

أ- **تتحرّض بتأثير دوافع سياسية:** التوتّر الطائفي في سوريا يقترن بطموحات الوصول إلى السلطة ([21]) وديمومتها، وباستثناء المؤلّفات الفقهية السُنّية، من النادر العثور على مؤلّفات فقهية أو لاهوتية الطابع مُثيرة للجدل بين الطوائف السورية الأخرى على غرار البلدان المجاورة، لذا؛ فإنّ هذا التوتر ذو طابع أيديولوجي (سياسي) أكثر من كونه عقائدياً، ويستمدّ طاقته من التوتّر الطائفي في العراق ولبنان وإيران. وخلال حكم النظام البعثي انحصر التوتّر الطائفي في سوريا بين تنظيمات الإسلام السياسي السُنّي والطائفة العلوية بالدرجة الأولى، وبين هذه التنظيمات والطائفة الدرزية بالدرجة الثانية، ومع الطوائف المسيحية بالدرجة الثالثة. بالنسبة للديانة المسيحية؛ فإنّ التوتر الطائفي فيها ليس بالمستوى الذي يؤدّي إلى العنف، ولا يتعدّى الجدالات اللاهوتية على الرغم من بروز انقسام سياسي بينهم تجلّى في تأييد البروتستانت للإنكليز والكاثوليك للانتداب الفرنسي بعد مؤتمر السلام عام 1919م([22])، بعكس الطوائف الإسلامية التي تستند، على ما يبدو، إلى كراهية ذات خلفية تاريخية – سياسية، خاصةً أنّ معركة صفين بين الإمام عليّ وقائد جيشه في الشام معاوية قد وقعت في سوريا،

[20] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ قضية الأقليات في سوريا: من الحظر إلى الحضور الطاغي؛ الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ الربيعان 1438هـ (ديسمبر 2016- يناير 2017م).

[21] انظر: د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة.

[22] نفس المرجع السابق؛ ص34.

ووفقاً لـ ميشيل سورا([23]) يبرّر الإخوان المسلمون عداءهم للعلويين استناداً إلى تهمة التآمر على الإسلام ويعتبرون حزب البعث أداة لهم، ويحمّلون الطائفة العلوية مسؤولية جميع الجرائم التي ارتُكِبت خلال ألف سنة على يد جميع فرق الشيعة من دون تمييز، حتى أنّهم متّهمون بنزع الحجر الأسود من الكعبة على يد القرامطة في القرن العاشر الميلادي. وفي التاريخ السياسي الحديث لسوريا فإنّ سياسة الانتداب الفرنسي في دعم الطوائف السورية والظهور بمظهر الحامي لها قد لعبت دوراً في تطوّر مسألة الطائفية في سوريا ([24])، بالإضافة إلى تداعيات السياسة التي اعتمدتها في تجنيد أبناء الطوائف في قواتها المعروفة بـ"جيش الشرق" لقمع المعارضين لها، خاصة مع إبداء الكثير من الطوائف الإسلامية والمسيحية رفضها لمشروع الدولة القومية العربية، ويمكن الجزم بأنّ الحركة القومية العربية قد مهّدت الأرضية المناسبة لتفاقم الطائفية في سوريا، واعتماد مصطلحات الأقلّية والأكثرية والقومية، فأصبحت هناك أكثرية قومية غير قادرة على استيعاب الأقلّية والتعايش معها، بالتوازي مع تنامي الطائفية لدى السُّنّة من خلال خُطَب الجمعة ودروس المساجد التي حرّضت على قتال الفرنسيين والإنكليز واليهود وكلّ مَن يتعاون معهم؛ وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في رواج مصطلح "المجاهدين" من عام 1919م وحتى جلاء الفرنسيين عن سوريا، وظهر ذلك مجدّداً في سياق الحرب بين النظام البعثي والإخوان المسلمين في فترة السبعينات والثمانينات، ولاحقاً خلال الأزمة السورية التي انفجرت عام 2011م.

ب- **الشخصنة أو تجسيد الطائفية في شخص المستبدّين:** معظم الأنظمة التي توالت على الحكم في سوريا كانت شمولية نسبياً ومؤطّرة بالقومية العربية والطائفة السُّنّية على الرغم من التظاهر بالعلمانية في الإدارة الحكومية، وتسبّب عجزها عن تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين، على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والإثنية وممارسة الاستبداد بحقّهم في معظم الأحيان، بخلق تصوّر ربْطِ رؤساء الحكومات الفاسدين بالطائفة السُّنّية، وكانت هذه الظاهرة حاضرة أيضاً في فترة نهاية العهد العثماني في بلاد الشام، عندما ساد الفقر وتدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث فسّرها أبناء الطوائف كنمط من أنماط التمييز الطائفي ضدّهم على الرغم من معاناة السُّنّة أيضاً من هذه الأوضاع([25])، من ناحية أخرى كان هناك نوع من الاضطهاد الاجتماعي يمارسه الإقطاعيون السُّنّة بحقّ الفلاحين العلويين:؛ وتجلّى ذلك في ثورة الفلاحين في القرى العلوية في ريف حماة عام 1953م([*]). وعلى الرغم من عَلمانية النظام البعثي وتبنّيه الفكر القوميّ العربي المتطرّف، إلّا أنّه حصر السلطة الأمنية والعسكرية بعد عام 1970م بالضباط العلويين بالتوازي مع القضاء على معظم العلويين المعارضين لهذا النظام، وحاول القادة العلويون توحيد الطائفة العلوية لجعلها "طائفة

[23] ميشيل سورا؛ سورية الدولة المتوحشة؛ ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو؛ الطبعة الأولى/ 2017؛ الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت؛ ص31.

[24] انظر: د. بشير زين العابدين؛ الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)؛ الطبعة الأولى/2008م؛ الناشر: دار الجابية/لندن- بريطانيا.

[25] المرجع السابق ص61.

[*] يقول ميشيل سورا "كان آل الكيلاني والبرازي من حماة، ومعهم وكلاء أعمالهم وخدمهم وبمساعدة من رجال الدرك، يضطهدون الفلاحين بطريقة وحشية ويضربونهم ويربطونهم إلى أذيال الأحصنة ويرمون أولادهم عراة على الثلج كما تم طرد العديد منهم"..
ميشيل سورا؛ سورية الدولة المتوحشة؛ ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو؛ الطبعة الأولى/ 2017؛ الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت؛ ص55.

سياسية"([26]) من خلال جمعية "علي المرتضى"، وكرّس رئيس النظام كلّ سياسته "لربط مصير الطائفة بمستقبله الشخصي"([27]). ورغم عدم تطبيق "الشريعة العلوية" في إدارة الدولة ذات المظهر السُّنّي، وتوحيد المنهاج الديني الإسلامي في المدارس لكافّة الطوائف الإسلامية، إلّا أنّ معظم الأبحاث المعارِضة له وكذلك تنظيمات الإسلام السياسي السُّنّية قرّرت إطلاق مصطلح "النظام النُّصَيري" "أو النظام العَلَوي" عليه، معتبرة استبداده بمثابة استبداد طائفة، وهو ما روّج له أيضاً بعض الضباط الدروز الذين دخلوا في نزاع على السلطة مع الضباط العلويين([28])، ولم تتوانَ تلك التنظيمات عن تنفيذ اعتداءات لدوافع طائفية كلّما سنحت لها الفرصة ذلك، خاصة بعد عام 1976م وبدء تنظيم "الطليعة المقاتلة"، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، بتنفيذ عمليات ضدّ المسؤولين العَلويين في النظام البعثي والدعوة إلى "ثورة إسلامية- سُنّية" ضدّ النظام الذي ردّ بشكل وحشيّ عليها، ليأتي الردّ بارتكاب مجزرة "مدرسة المدفعية" في حلب بتاريخ 16 حزيران 1979 والتي أسفرت عن مقتل 83 ضابطاً عَلَوياً، حيث تطوّر التوتّر ذو الطابع الطائفي لاحقاً بارتكاب مجزرة حماة عام 1982م، وتجدّد هذا الخطاب في بداية الأزمة السورية بعد أن دخل في حالة سُبات نتيجة للظروف الدولية بعد القضاء على قوة جماعة الإخوان المسلمين داخل سوريا:؛ ففي خطبة الجمعة في إحدى جوامع قطر هاجم يوسف القرضاوي (مصريّ الجنسية) أحدُ دعاة الإخوان المسلمين، الطائفةَ العَلويةَ وأعلن "الجهاد المقدّس"([29]) لقتالهم وقال: " النُّصَيرية أكفر من اليهود والنصارى كما قال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فنراهم اليوم يقتلون الناس كما الفئران والقطط بالآلاف وعشرات الآلاف، وبات الأسد هو الحاكم بأمره، ومعه فئته النصيرية...".

وفي المقابل على الرغم من مسالمة المجتمعات السُّنّية السورية بشكل عام وعدم تأييد العديد منها للتنظيمات السُّنّية المتطرّفة، بدليل وقوف العديد من العشائر والمجتمعات السُّنّية ضدّ هذه التنظيمات، إلّا أنّ النظام اعتبر هذه المجتمعات جزءاً منها، ولم يتوانَ عن استخدام الأسلحة الفتّاكة ضدّها، سواء بالبراميل المتفجّرة والصواريخ الحرارية أو بالأسلحة الكيميائية.

ت- **التركّز ضمن مناطق جغرافية محدّدة:** هناك مناطق في سوريا شكّلت تاريخياً مناطق تمركز لعدد من الطوائف في سوريا ([30])؛ حيث تركّز العلويون في الساحل، والدروز في الجنوب، والمسيحيون في وسط سوريا، والإسماعيليون في ريف حماة، بينما شغل السُّنّة باقي المناطق ويشكّلون الطائفة الأكبر في سوريا مع وجود للتداخل في العديد من المناطق، لذلك يزداد التوتّر الطائفي في غربي سوريا وجنوبها بدرجة أكبر في شمال شرقها، ولدى رصد مجتمعات شمال وشرق سوريا أمكن ملاحظة ضعف العاطفة الطائفية، باستثناء المنخرطين في تنظيمات الإسلام السياسي، حتى أنّ التوتّر

---

[26] ميشيل سورا؛ سورية الدولة المتوحشة؛ ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو؛ الطبعة الأولى/ 2017؛ الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت؛ ص33.

[27] المرجع السابق؛ ص86

[28] د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة؛ ص93.

[29] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ قضية الأقليات في سوريا: من الحظر إلى الحضور الطاغي؛ الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ الربيعان 1438هـ (ديسمبر 2016- يناير 2017م).

[30] د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة.

الديني بين المسلمين والمسيحيين والإيزديين ضعيف بشكل ملحوظ، أمّا في مجتمعات غرب سوريا وجنوبها فلا يتكبّد المرء عناء في ملاحظة هذا التوتّر.

ث- تتأثّر بالتوتّرات الطائفية الخارجية أكثر من تأثّر الخارجية بها، أي أنّ التوتّر الطائفي في سوريا يستند إلى تنظيمات متعصّبة لتنظيمات أكبر من خارج سوريا، مثل تنظيمات الإخوان المسلمين والقاعدة وداعش وحزب التحرير الإسلامي والحرس الثوري الإسلامي وغيرها، لذلك هناك تأثير للتوتّر الطائفي في العراق ولبنان وإيران ومصر والسعودية والأردن وفلسطين (**)؛ قد يعود سبب ذلك إلى عدم وجود زعامات طائفية محلّية ملهمة مقارنةً بتلك الدول (*)، وهذا ما يدعم الاعتقاد بأنّ التوتّر الطائفي في سوريا سياسي أكثر من كونه دينياً.

ج- **انحصار مشروع الدولة الطائفية بالطائفة السُّنّية:** عدا التنظيمات السُّنّية المتطرّفة من الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة وحزب التحرير الإسلامي، لا تمتلك أي طائفة أو ديانة في سوريا حالياً مشروعاً أيديولوجياً لبناء سلطة أو دولة طائفية عَلوية أو مسيحية وإسماعيلية أو درزية، ولدى رصد مختلف الفعاليات الشعبية والسياسية؛ يمكن ملاحظة أنّ معظمهم يتقبّلون التعايش مع أي نظام سياسي طالما لا يتدخّل في حياتهم الاجتماعية ويحترم معتقداتهم الدينية.

- **التوتّر الطائفي بعد سقوط النظام:**

بما أنّ النظام السوري يُعَدُّ المسؤول الرئيسي عن الأزمة السورية، وارتكب الكثير من الانتهاكات بحق السوريين بمختلف مكوّناتهم العرقية والدينية؛ فإنّ سقوطه كان من المفترَض أنّ يؤدّي إلى توقف خطاب الكراهية، وإلى الشروع ببناء دولة المواطنة التي تضمن حقوق جميع السوريين استناداً إلى برامج العمل السياسية لدى القوى السورية المعارِضة التي تزعم أنّها قادت "الثورة السورية" ضدّ النظام. إلّا أنّ ما حصل كان العكس؛ حيث تصاعد التحريض ضدّ الكرد والدروز والعلويين والإسماعيليين والشيعة والمسيحيين، والتي تُعَدّ المكوّنات الأصيلة في سوريا، وعملت "هيئة تحرير الشام" على الاستفراد بالسلطة وإقصاء باقي القوى السورية عن عملية إعادة بناء النظام السياسي والعسكري والاقتصادي للبلاد، واتّبعت في تحقيق ذلك سياسة المراوغة من خلال حلّ الفصائل بالإكراه والإغراء ودمجها في وزارة الدفاع الجديدة، ومن ثم عقد مؤتمر تحت مُسمّى "مؤتمر الحوار الوطني" والذي قاطعته الإدارة الذاتية والكرد والدروز والمسيحيين والعلويين وعدد كبير من القوى السياسية العربية، ومن ثم تشكيل لجنة لصياغة الدستور تحت مُسمّى "الدستور الانتقالي" وأقصت أغلب القوى السياسية والاجتماعية والحقوقية السورية، هذه السياسة - وفقاً للعديد من المحلّلين - تحاكي السياسة التي اتّبعها نظام الأسد الأب في سبيل ترسيخ سلطته من خلال ما كانت تُسمّى بـ"الجبهة الوطنية التقدّمية" وإخضاع الدولة لأيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي؛ وقواعد السلطة السابقة

** حمل عدد من القادة المُلهمين لأبرز تنظيمات الإسلام السياسي جنسيات هذه الدول مثل: محمد بن عبد الوهاب وعبدالله عزام وأسامة بن لادن وحسن البنا وأبو مصعب الزرقاوي وأبو عمر البغدادي وأبو بكر البغدادي، والخميني وغيرهم...

* في عام 1980 تقرّر إرسال 200 طالب علوي إلى مدينة قم للتخصص في الفقه الشيعي الجعفري بعد عقد تحالف استراتيجي مع النظام الإيراني... ميشيل سورا؛ سورية الدولة المتوحشة؛ ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو؛ الطبعة الأولى/ 2017؛ الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت؛ ص88.

التي كانت : البعث والجيش والطائفة، أصبحت الآن: جبهة النصرة والجيش والطائفة، وفقاً للجدالات السياسية بين السوريين.

خلال الأشهر الثلاث التي تلت سقوط النظام البعثي حدثت اعتداءات دموية وانتهاكات ممنهَجة لحقوق المكوّنات والتي باتت تُسمّى لدى النظام الجديد في دمشق باسم "الأقلّيات"، وحمّلت منظمة العفو الدولية السلطة السورية المؤقّتة مسؤولية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ([31]) وأضافت: " يجب أن تلتزم بالدفاع عن حقوق الإنسان لجميع الذين يعيشون في سوريا. ويتعيّن على السلطات أن تتّخذ إجراءات واضحة للدفاع الحازم عن الحقوق المتساوية لجميع السوريين، بما في ذلك الحرص على عدم استهداف أي شخص أو جماعة استنادًا إلى الانتماء السياسي المتصوَّر..."، ويمكن تقديم سرد مختصر لأبرز هذه العمليات:

1) استهداف الكرد:

إنّ الهجمات على الكرد تنطلق من مبدأ طائفي، ويتفرّد المتطرّفون السُّنّة، من داعش والقاعدة والإخوان المسلمين، بتنفيذ هذه الهجمات، وتتواصل الهجمات على مناطق الإدارة الذاتية واستهداف الكرد بشكل رئيسي؛ فبعد تقهقر قوات النظام أمام تقدّم الفصائل الإسلامية، مستغلّة اختلال التوازن العسكري بانسحاب الإيرانيين وتململ الروس وبُعد الريف الحلبي عن مراكز القوة لقوات سوريا الديمقراطية وبُعدها عن نطاق العمليات البرية لقوات التحالف الدولي، سارعت الدولة التركية ومرتزقتها من فصائل "الجيش الوطني السوري" والجماعات الجهادية المتطرّفة لشنّ عمليات دموية ضدّ الكرد في مقاطعة عفرين والشهباء ومقاطعة منبج، تسبّبت تلك العمليات بفقدان العشرات لحياتهم وإصابة المئات، وتهجير مليون كردي على الأقل، اضطرّ معظمهم للالتجاء إلى حلب والمناطق الآمنة في شمال شرق سوريا، بالتوازي مع تصاعد الانتهاكات ضدّ مَن تبقّى من الكرد في عفرين وريفها الخاضعة لاحتلال القوات التركية ومرتزقتها.

تمكّنت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من إيقاف زحف القوات التركية ومرتزقتها على تخوم جسر قرقوزاق وسدّ تشرين ودير حافر بريف منبج الجنوبي؛ حيث تدور - حتى إعداد هذا البحث - معارك عنيفة بين قسد والمرتزقة المدعومين بالتغطية النارية، البرّية والجوّية، التركية والدعم الاستخباراتي، إلّا أنّهم عاجزون حتى الآن من اختراق دفاعات قسد. وفي سياق تعبير مجتمعات شمال وشرق سوريا عن دعمها لقسد ورفض هجمات القوات التركية ومرتزقتها على سد تشرين، نظّمت مؤسسات المجتمع المدني المحلّية بتاريخ 2025.01.08 اعتصاماً مفتوحاً على جسم السد وشارك فيه العشرات من المدنيين من مختلف المناطق لمطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالتدخّل لإيقاف العمليات العسكرية وحماية السد الذي يُعَدُّ مصدراً استراتيجياً للطاقة في البنية الخدمية للمنطقة، إلّا أنّ أولئك المدنيّين لم يسلموا أيضاً من هجمات القوات التركية ومرتزقتها، حيث هاجمت قوافل نقل المحتجّين والمعتصمين على السدّ، وتسبّبت بإصابة العشرات وفقدان العشرات أيضاً لحياتهم بالتوازي

[31] منظمة العفو الدولية؛ سوريا: ينبغي التحقيق في أعمال القتل المُروّعة بحق مدنيين في الساحل الشمالي الغربي؛ تاريخ النشر: 2025.03.11؛ الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/03/syria-horrific-killings-of-civilians-on-northwest-coast-must-be-investigated

مع سقوط ضحايا مدنيّين في عمليات القصف التي استهدفت أرياف تل تمر وكوباني وعين عيسى ومنبج. لا تزال العمليات العدوانية مستمرّة حتى لحظة كتابة هذه الفقرة، وتعليقاً على هذه الانتهاكات قالت هبة زيادين (باحثة أولى في شؤون الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش) ([32]): "أظهر الجيش الوطني السوري والقوات التركية نمطاً واضحاً ومقلقاً يتمثّل في الهجمات غير القانونية ضدّ المدنيّين والأعيان المدنية، ويبدو أنّ الطرفَين يحتفيان بهذه الهجمات. بصفتها الداعم الرئيسي للجيش الوطني السوري، فإنّ تركيا ملزَمة بردع الانتهاكات التي يمارسها الجيش الوطني السوري، وإلّا فإنّها تخاطر بالتواطؤ في جرائمه".

على الرغم من أنّ معظم الكرد يُعتبَرون ضمن الطائفة السُّنّية، إلّا أنّ التنظيمات الإسلامية المتطرّفة، خاصة تنظيمات القاعدة وداعش والإخوان المسلمين، تغلب عليها النزعة القومية، وأقدم الكثير من قادتهم في أوقات سابقة على تكفير الحركة السياسية الكردية ([33]) سواء في إيران أو العراق أو سوريا أو تركيا، فكلّ كردي متمسّك بهويته القومية ويطالب بحقوقه الثقافية والإدارة الذاتية لشؤونه يُعتبر في نظرهم عدوّاً يستحلّ دمه وماله وعرضه، وهي حقيقة يمكن الاطلاع عليها من خلال الانتهاكات التي يتعرّض لها الكرد في المناطق التي احتلّتها تركيا، في عفرين وكري سبي (تل أبيض) وسري كانيه (رأس العين)، على يد الفصائل التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى الانتهاكات الفظيعة التي ارتكبها تنظيم داعش وجماعة أنصار الإسلام العراقية التابعة للقاعدة وحزب الله التركي بحقّ الكرد. لذا؛ فإنّ الهجمات التي تعرّض لها الكرد على يد التنظيمات الإسلامية المتطرّفة في يمكن إدراجها إطار الهجمات المحرّضة بدافع الطائفية.

2) استهداف المسيحيين:

حاول كل من النظام البعثي وتنظيمات الإسلام السياسي استغلال المسيحيين، حيث أظهر النظام نفسه كحامٍ للمسيحيين، بينما هاجمتهم العديد من التنظيمات المتطرّفة لدوافع طائفية، وكانت طائفة المسيحيين الأرثوذكس أكثر مَن تعرّض للهجمات، حيث تم اختطاف المطران "يوحنا إبراهيم" رئيس طائفة السريان الأرثوذكس في حلب وتوابعها في نيسان 2013م، واختطاف المطران "بولس يازجي" رئيس طائفة الروم الأرثوذكس في حلب وريفها في نفس العام، ولا يزال مصيرهما مجهولاً، وتعرّضت راهبات دير معلولا في القلمون للخطف على يد "جبهة النصرة" عام 2014م، واختطاف عشرات الآشوريين في سهل الخابور شمال الحسكة في نفس العام، وتم تدمير كنائس في كلّ من الرقة ودير الزور وريف الحسكة وسَري كانيه (رأس العين) وتل تمر([34]).

---

[32] هيومن رايتس ووتش؛ شمال شرق سوريا: جرائم حرب مفترضة على يد قوات تدعمها تركيا؛ تاريخ النشر: 2025.01.30؛ الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/30/northeast-syria-apparent-war-crime-turkiye-backed-forces

[33] انظر رسالة أمير القاعدة في العراق "أبو عمر الحسيني البغدادي" إلى الكرد؛ الرابط:
https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/18/182C359B079FFB1A37BC363768E9FFB7.pdf

[34] مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ قضية الأقليات في سوريا: من الحظر إلى الحضور الطاغي؛ الربيعان 1438هـ (ديسمبر 2016- يناير 2017م).

وبعد سقوط النظام استمرت عمليات مضايقة وترهيب المسيحيين من قبل الإسلاميّين المتطرّفين في صفوف قوات النظام الجديد، وتركّزت الانتهاكات في ريف حمص وحماة، حيث اضطرّ بعض المسيحيين لإغلاق كنيسة "آيا صوفيا" في مدينة السقيلبية بريف حماة الشمالي، كما وتعرضت مقابرهم للتخريب، ويبدو أنّ الخشية من انتقام القوى الدولية المسيحية كان عائقاً أمام المتطرّفين في ارتكاب انتهاكات مماثلة لتلك التي مورست بحق الكرد والعلويين والشيعة، إلّا أنّ اتّهام الكثير من المتطرّفين للعديد من قيادات الكنائس بالوقوف إلى جانب النظام البعثي والانتهاكات التي تُرتكَب بحقّ العلويين يثير حالة من القلق بين صفوف مختلف الطوائف المسيحية ([35]).

3) استهداف الدروز:

إنّ تركّز الدروز في السويداء وريفها وتجربتهم مع العثمانيين والفرنسيين قد ساعد في تمكينهم من حماية أنفسهم بشكل جيّد، واتّخذوا منذ أيام النظام البعثي نوعاً من الحماية الذاتية لأنفسهم عبر تشكيل مجموعة من الفصائل التي يغلب عليها الطابع الدرزي، وعلى غرار النظام البعثي؛ فقد فشل النظام الجديد في دمشق في فرض هيمنته الأمنية والعسكرية وحتى السياسية على محافظة السويداء، وفي خِضمّ الاحتفالات برأس سنة 2025 حاولت مجموعات إسلامية ضمن غرفة عمليات ردع العدوان التابعة لـ"هيئة تحرير الشام" التغلغل بشكل تدريجي فيها، إلّا أنّها جوبهت برفض حازم من قبل الفصائل الدرزية (*)، ويبدو أنّهم حاولوا لاحقاً تعويض هذا العجز بالسيطرة على مدينة جرمانا في ريف دمشق، المدينة ذات الغالبية الدرزية، إلّا أنّ فصيل "لواء درع جرمانا" تصدّى لهم وجرت معارك عنيفة، وحاول الإسلاميون المتواجدون في مدينة "المليحة" مساندة قوات سلطة دمشق في اقتحام المدينة؛ إلّا أنّ تهديد الحكومة الإسرائيلية بالتدخّل المباشر للدفاع عن الدروز قد أفشل محاولة السيطرة المباشرة على المدينة، ويبدو أنّ الدروز قد أصبحوا من الناحية العملية تحت الحماية الإسرائيلية المباشرة ([36]).

---

[35] كلاوديا منده؛ مسيحيو سوريا: خوف من القادم و"حرج" من مواقف الكنائس من الأسد؛ الناشر: موقع DW؛ تاريخ النشر: 2025.03.23؛ الرابط:
https://www.dw.com/ar/مسيحيو-سوريا-خوف-من-القادم-وحرج-من-مواقف-الكنائس-من-الأسد/a-71992967

* رداً على هذه المحاولة قال قائد عمليات طائفة الموحدين الدروز بمحافظة السويداء جنوبي سوريا، بهاء الجمال: "لم يتم التنسيق مع أي من قادة الفصائل في غرفة العمليات، ولا مع سماحة شيخ العقل. وجدنا أن الوقت كان غير مناسب، والناس كانت منشغلة باحتفالات رأس السنة فدخلوا بالخدعة وبطريقة خبيثة دون إخبار أحد، نحن نرفض هذا الأمر". وأضاف "لن نسمح لأي منظمة أو فصيل، بغض النظر عن حجمه، بفرض قرارات علينا أو التدخل في الجنوب حيث نمتلك وجوداً فاعلاً ودوراً أساسياً"...
عربي21/ لندن؛ دروز يرفضون دخول قوات "قيادة العمليات" إلى السويداء ويهددون باللجوء للفيدرالية؛ تاريخ النشر: 2025.01.04؛ الرابط:
https://arabi21.com/story/1652244/دروز-يرفضون-دخول-قوات-قيادة-العمليات-إلى-السويداء-ويهددون-باللجوء-للفيدرالية

[36] السياسة؛ إسرائيل تهدّد بالتدخل عسكرياً في سوريا "إذا هاجم النظام الدروز في ضاحية جرمانا"؛ تاريخ النشر: 2025.03.02؛ الرابط:
https://alseyassah.com/article/432934/إسرائيل-تهدد-بالتدخل-عسكريا-في-سوريا-إذا-هاجم-النظام-الدروز-في-ضاحية-جرمانا/

4) استهداف العلويين:

على الرغم من معاناة غالبية العلويين من سياسة النظام البعثي، إلاّ أنّ جميع تنظيمات المعارضة الإسلامية السورية قد اعتبرت العلويين من فلول النظام، ويبدو أنّ العلويين قد تم تحميلهم جزءًا كبيراً من مسؤولية المجازر والانتهاكات التي ارتكبها النظام بحق الإسلاميين وعموم السوريين دون الاستناد إلى قرائن قانونية، هذا بالإضافة إلى الكراهية الطائفية التاريخية للمتطرّفين السُّنّة تجاه العلويين وتكفيرهم، فمثلاً تُعَدُّ فتوى ابن تيمية في القرن 14 الميلادي بخصوص تشريع قتل العلويين ووصفهم بأنّهم "أكفر من اليهود والنصارى" لا تزال المرجع الرئيسي لتلك التنظيمات وخاصة جماعة الإخوان المسلمين([37])، لذلك فإنّ قرار إبادتهم مُتّخذ بشكل مسبق، ولن يتكبّد المتطرّفون عناء البحث عن ذرائع لتبرير الانتهاكات وعمليات القتل بحق العلويين طالما أنّ زعماءهم أصدروا فتاوى تبيح ذلك.

يبدو أنّ العلويون كانوا يتّكلون على النظام وحليفيه الإيراني والروسي لتأمين الحماية لأنفسهم، ولم يتخذ الزعماء في مجتمعاتهم تدابير استراتيجية لتأمين الحماية الذاتية لأنفسهم، على غرار الكرد والدروز، كما أنّ الوقت لم يكن كافياً لتدارك الأمر بعد انهيار النظام وفرار بشار الأسد وتخلّي حلفائه عنه؛ الأمر الذي جعلهم بلا قوة أمام المتطرّفين الإسلاميين، حيث تعرّض العلويون وكذلك الشيعة المتواجدون في ريف دمشق لانتهاكات تضمّنت المعاملة المهينة أو الاعتقال بتهمة التبعية لفلول النظام، إلّا أنّها لم تكن بحجم الانتهاكات التي تعرّض لها العلويون خلال شهر آذار 2025؛ ففي بداية الشهر شنّت مجموعات مسلّحة من فلول النظام هجوماً مباغتاً ضدّ قوات سلطة دمشق في مدن وبلدات الساحل السوري، ويبدو أنّ حجم الهجوم الذي شمل كامل المنطقة كان يهدف إلى انتزاع السيطرة على كامل الساحل من قبضة سلطة دمشق، إلّا أنّ التعزيزات التي أرسلتها سلطة دمشق المدعومة بالآلاف من المسلّحين المدنيين من السُّنّة الموالين لـهيئة تحرير الشام (**) في الساحل وإدلب وحلب وحماة وحمص ودير الزور ودمشق، ومع الدعم العسكري التركي المباشر تم أفشال أهداف فلول النظام، وتم استغلال الوضع لتعريض مئات المدنيين من المجتمع العلوي لعمليات قتل ممنهجة ([38]) ووفقاً لتوثيقات المرصد السوري لحقوق الإنسان([39]) فقد ارتُكِبت 62 مجزرة في الساحل السوري والمناطق الجبلية حتى تاريخ 2025.03.22، ما تسبّب بإجبار الآلاف على اللجوء إلى الجبال المحيطة وإلى قاعدة حميميم وشمال

---

[37] ميشيل سورا؛ سورية الدولة المتوحشة؛ ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو؛ الطبعة الأولى/ 2017؛ الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت؛ ص166.

[**] حثت قنوات حكومية على تيليغرام الناس على التوجه إلى الساحل "لدعم إخواننا"، لكن تغير هذا الخطاب بسرعة مع تأكيد المسؤولين لاحقا عدم ضرورة قدوم المتطوعين...
هيومن رايتس ووتش؛ شمال شرق سوريا: جرائم حرب مفترضة على يد قوات تدعمها تركيا؛ تاريخ النشر: 2025.01.30؛ الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/30/northeast-syria-apparent-war-crime-turkiye-backed-forces

[38] منظمة العفو الدولية؛ سوريا: ينبغي التحقيق في أعمال القتل المُروّعة بحق مدنيين في الساحل الشمالي الغربي؛ تاريخ النشر: 2025.03.11؛ الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/03/syria-horrific-killings-of-civilians-on-northwest-coast-must-be-investigated/

[39] المرصد السوري لحقوق الإنسان؛ آلاف المفقودين ومئات الجثث المجهولة.. مجازر وانتهاكات الساحل لم تنتهي؛ تاريخ النشر: 2025.03.22؛ الرابط:
https://www.syriahr.com/754056/آلاف-المفقودين-ومئات-الجثث-المجهولة-م/

لبنان. ولدى متابعة التصريحات العربية والدولية بخصوص العمليات التي شهدها الساحل السوري يمكن ملاحظة ضعف التعاطف مع المجتمع المحلّي ويمكن الإشارة إلى بعض أسباب ذلك؛ فالنظام البعثي في فترة انخراطه في الصراع مع إسرائيل والمعسكر الرأسمالي إلى جانب المعسكر الاشتراكي كان يعتمد على الضباط العلويين في مراكز القيادة واتّخاذ القرار، بالإضافة إلى تعاطف شريحة واسعة من العلويين مع حزب الله اللبناني، كما أنّ التحالف الوثيق للضباط العلويين مع الروس والإيرانيين والانتهاكات التي ارتكبوها بحقّ آلاف السوريين؛ كل هذه الأسباب كانت سبباً في بقائهم بلا حماية ،ودفع آلاف الأبرياء من العلويين ثمن ضعف التفكير الاستراتيجي لدى نخبهم الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية.

- **تأثير التوتر الطائفي على سوريا الجديدة**

إنّ انفجار التوتّر الطائفي الذي أعقب سقوط النظام البعثي قد تسبّب بآثار بعيدة المدى على الجغرافيا المسوّرة بحدود الدولة السورية، وزاد من صعوبة بناء دولة متماسكة وطنية، وعزّز الانقسام بين المجتمعات المحلّية، ولن يكون من السهل ترميم هذه التصدّعات في بنية المجتمعات السورية، ويمكن أن تمتدّ تداعياتها إلى البلدان المجاورة وتتعمّق بوتيرة أكبر في الشرق الأوسط، وحتى لو تمّت تهدئة النفوس إلّا أنّ الأحقاد والضغائن ستستمرّ وستبقى في حالة كمون إلى أن يأتي مَن يحرّرها سواء أكان المتطرّفون المستقبليّون أو القوى الدولية الساعية وراء الهيمنة.

لدى العودة إلى التاريخ السياسي للدولة السورية نجد أنّها تشكّلت نتيجة لتقاسم الدول المنتصرة، فرنسا والمملكة المتحدة، في الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) للأراضي التي كانت تحتلّها السلطنة العثمانية، وتستند حدودها الحالية إلى كل من اتفاقية سايكس بيكو ومعاهدة أنقرة 1921، ومعاهدة لوزان 1923 واتفاقية أنقرة الثانية 1926، ولم تتشكّل الدولة السورية نتيجة لانتفاضة شعبية شاملة أو ثورة أيديولوجية، وفي التاريخ السياسي للمنطقة يصعب العثور على دولة أو مملكة باسم سوريا بحدودها الحالية، ويرى د. بشير زين العابدين ([40]) وجود تناقض كبير بين مفهوم سوريا الكبرى (بلاد الشام) وسوريا الجمهورية، مؤكّداً على أنّه كان لهذا التباين تأثير سلبيّ على الهوية المحلّية والإقليمية للدولة السورية؛ وبالتالي هناك إشكالية في إسناد الهوية الوطنية السورية إلى قواعد تاريخية، وفي المقابل فإنّ الأنظمة التي تعاقبت على حكم سوريا، منذ إعلان استقلالها عام 1948 وحتى وقتنا الراهن، قد فشلت في بناء هوية وطنية سورية يمكنها خفض الحواجز المعنوية بين المجتمعات التي توصَف بالسورية، وتؤمّن الحماية للشعوب الأصيلة فيها من كرد وسريان وآشور وأرمن وأبناء الطوائف العلوية والدرزية والشيعية وأتباع الديانات المسيحية والإيزدية واليهودية، وتضمن حقوقهم. ويتحمّل النظام البعثي (1963-2024) الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذا الفشل؛ كونه الأطول عمراً في حكم الدولة السورية، عدا عن مسؤوليته عن المجازر والانتهاكات التي ارتكبها بحق الكرد ومعارضيه الإسلاميين والعَلمانيين.

[40] د. بشير زين العابدين؛ الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)؛ الطبعة الأولى/2008م؛ الناشر: دار الجابية/لندن-بريطانيا؛ ص25.

ممّا لا شكّ فيه أنّ هناك إشكالية كبيرة وحالة عدم يقين فيما تسمّى "المرحلة الانتقالية" التي تمرّ فيها سوريا، ويمكن إيجاز المشهد السياسي والأمني خلال شهر آذار 2025 بالشكل التالي: دولة مقسّمة بين ثلاث إدارات محلّية، السلطة السورية المؤقّتة وإدارة الدروز والإدارة الذاتية، وتعمل السلطة المؤقتة (هيئه تحرير الشام سابقاً) على الاستفراد بالحكم وبسط سيطرتها على كامل سوريا وتحويل سلطتها إلى دائمة، كما ويخضع معظم الجنوب السوري لهيمنة القوات الإسرائيلية التي احتلّت مؤخراً أجزاء من القنيطرة وريف درعا، بينما تحتلّ تركيا مناطق عفرين وكري سبي (تل أبيض) وسري كانيه (رأس العين) ومنبج، وينشط تنظيم داعش في البادية ومحيطها. وبخصوص مشهد العمليات القتالية يمكن سرد المعطيات التالية:

1. تستمرّ هجمات تركيا ومرتزقتها من الفصائل السورية على أرياف تل تمر وعين عيسى وكوباني ومنبج والطبقة، وتتواصل انتهاكات الفصائل المدعومة من تركيا بحقّ من تبقّى من سكان عفرين والشهباء.

2. تتواصل الانتهاكات والمجازر والأعمال الانتقامية بحق العلويين في الساحل السوري وريفَي حمص وحماة، ويحاول فلول النظام البعثيّ إعادة تنظيم أنفسهم كقوة شعبية مدافعة عن العلويين، وشنّ عمليات انتقامية ضدّ قوات السلطات السورية المؤقّتة.

3. يشعر الدروز بالتهديد ويرفضون تسليم أسلحتهم للسلطات السورية المؤقّتة، وجرت محاولات لإخضاعهم في جرمانا إلّا أنّ التدخّل الإسرائيلي لصالحهم قد ساعد في مقاومتهم.

4. يواصل تنظيم داعش تنفيذ هجمات ضدّ الأعيان المدنية وقوات حفظ الأمن وقوات سوريا الديمقراطية في شمال وشرق سوريا.

5. تستمرّ عمليات الاغتيال وحوادث العنف والأعمال الانتقامية في محافظتَي درعا وديرالزور، والتي ازدادت وتيرتها مع عودة المئات من المسلّحين من الشمال السوري إلى مناطقهم بعد سقوط النظام، واصطدامهم بالمجتمعات المحلّية التي كانت قد هادنت النظام أو انخرط أبناؤها في صفوف قواته.

6. تستمرّ الألغام والمفخّخات في حصد أرواح المدنيين، وهناك تحفّظ في كون معظمها تندرج تحت مسمّى "مخلّفات الحرب"، خاصة مع تزايد عمليات الاغتيال والنشاط العملياتي لتنظيم داعش والجماعات المتطرّفة الأخرى وعودة عشرات المرتزقة إلى مناطق الداخل السوري.

7. لا تزال القيادة المركزية الأمريكية وقوات التحالف الدولي تنفّذ ضربات ضدّ الجماعات الإسلامية المتطرّفة المصنّفة على لوائح الإرهاب العالمي، حيث تركّزت الضربات على أشخاص من تنظيم حرّاس الدين وداعش في محافظة إدلب وفي البادية.

هذه الأوضاع الميدانية تقود إلى الحاجة لإعادة النظر في مسألة "المرحلة الانتقالية" التي توصَف أنّها بداية انفراجة للأزمة السورية؛ كون الأزمة على أرض الواقع لا تزال مستمرّة وتبدو متفاقمة، وكلّ ما هناك هو تغيّر في موازين القوى بسقوط النظام البعثي وخسارة حليفَيه روسيا وإيران لنفوذهما في سوريا.

سوريا في الوقت الحالي بلد مقسَّم يعاني من تصدّع طائفي وتصدّع اجتماعي، تسبّب بها النظام البعثيّ، والآن تعمّقه السلطة المؤقّتة في سوريا التي يبدو أنّها اختارت طريق الصعود على ركام الأنظمة التي حكمت سوريا، تكمن المشكلة في أنّ كل طرف من الأطراف السورية يريد أن يكون النظام السياسي والإداري والعسكري والاقتصادي في سوريا وفقاً لعقيدته السياسية، ويعمل على إقصاء كلّ مَن يخالفه. وتشير الظروف السياسية والأمنية المحلّية إلى أنّ الوضع الحالي في سوريا يتمحور بين اتجاهَين سياسيَّين رئيسيَّين؛ الأوّل هم الإسلاميون، بمختلف مذاهبهم، ويتلقّون التعاطف من السعودية وأفغانستان وتركيا وقطر، أمّا الاتّجاه الثاني فهم الديمقراطيون، ويتلقّون التعاطف من مصر والعراق وبعض الدول الغربية، وهناك أزمة ثقة بين الاتجاهَين مصدرها تضارب القناعات والأيديولوجيات. وبشكل عام؛ ووفقاً لاستبيان قام به مركز روجآفا للدراسات الاستراتيجية (NRLS) على هامش "المنتدى السوري للحوار الوطني: نحو سوريا حرّة، تعددية وديمقراطية" فإنّ معظم المتديّنين السُّنّة ينحازون إلى الاتّجاه الأوّل، بينما الكرد والدروز والعلويّون والشيعة والمسيحيّون والإيزديّون والعرب من اليساريّين والليبراليّين والمعتدِلين السُّنّة ينحازون نحو الاتجاه الثاني.

استناداً إلى هذه المعطيات؛ تواجه ما تُسمّى "المرحلة الانتقالية" التي تمرّ بها سوريا تحدّياتٍ كثيرةً أبرزها مسألة توحيد البلاد وإنهاء الأزمة والقضاء على خطاب الكراهية، ولكن على العكس؛ فلا تزال العقلية الفصائلية الجهادية تسيطر على العقيدة العسكرية لدى الكثير من قادة السلطة المؤقّتة ([41])، والسياسة التي تتّبعها السلطة السورية المؤقّتة هي نفسها التي اتّبعتْها هيئة تحرير الشام للسيطرة على إدلب وتشكيل حكومة الإنقاذ([42]) عندما قامت بحلّ عدد من الفصائل بين أعوام 2018 و2020 أبرزها أحرار الشام وجيش العزّة وجبهة فتح الشام وحركة نور الدين الزنكي ولواء الحق وجبهة أنصار الدين وجيش السُّنّة وغيرها؛ حيث تمّ تخيير معظم فصائل إدلب بين الاندماج أو الترحيل أو الاستسلام، كما أنّ الإعلان الدستوري الذي أعلنته السلطة المؤقّتة واتّخاذ الإسلام كمصدر تشريع وحيد ومنح رئيس الدولة صلاحيات غير محدودة هي أقرب ما يكون إلى دستور إمارة إسلامية سُنّية. وبالتالي؛ فإنّ للتوتّر الطائفي تبعات كثيرة على إعادة توحيد سوريا، ولا يسمح ببناء هوية وطنية سوريّة، ويعزّز الانقسام بين مختلف المعتقدات؛ وما يدعم هذه الأزمة هو محاولة المجتمع الدولي بناء الثقة مع السلطة السورية المؤقّتة وتقبّل معظم سياساتها الداخلية المخالفة لروح المواثيق الدولية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى قد يكون لبعض الدول التي تمتلك أجندات للهيمنة مصلحة في بقاء سوريا ضعيفة عسكرياً ومقسَّمة جغرافياً ومأزومة اقتصادياً وسياسياً؛ بهدف الدفاع عن أمنها القومي أو بهدف الهيمنة على ثروات البلاد، وتبرز في هذا السياق ثلاث دول لديها هذه الأجندات هي تركيا وإيران وإسرائيل.

---

[41] المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة؛ استنساخ الفوضى: لماذا تتعثر حكومات "الإنقاذ الوطني" في المنطقة العربية؟؛ تاريخ النشر: 2018.02.26؛ الرابط:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3742/استنساخ-الفوضى-لماذا-تتعثر-حكومات-الإنقاذ-الوطني-في-المنطقة-العربية

[42] أحمد الصوراني؛ "حكومة الإنقاذ" في إدلب تواجه رفضًا شعبيًا واسعاً؛ الناشر: نون بوست؛ تاريخ النشر: 2018.03.25؛ الرابط:
https://www.noonpost.com/22623/

استناداً إلى ما سبق؛ فإنّ للتوتر الطائفي تأثيراتٍ سلبيةً خطيرةً على سوريا الجديدة، وتتمّ معايشتها على أرض الواقع رغم محاولة بعض وسائل الإعلام التخفيف من حدّتها، وأبرز ما يتسبّب به هذا التوتّر:

1. يعزّز الانقسام بين الطوائف السورية، ويزيد من معدل التطرّف العقائدي والعنف الطائفي، وانعدام الأمن والأمان.

2. يمنع بناء هوية وطنية سورية متماسكة، ويعزّز الانقسام السياسي.

3. يعيد إنتاج نظام استبدادي جديد، ويتسبّب باستمرار سياسة قمع الحريات وحقوق الإنسان التي أنتهجتها الأنظمة المتعاقبة على سوريا.

4. يُعقِّد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولا يسمح بتحقيق العدالة الانتقالية.

5. يعزّز الروابط المعنوية بين المجتمعات على طرفَي الحدود التي رسمتها اتفاقيات سايكس بيكو ولواحقها في مختلف جهات الدولة السورية؛ وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في زيارة وفود من الدروز لأقربائهم الدروز في شمال إسرائيل، ولجوء العلويّين إلى أقربائهم العلويين في شمال لبنان وتنامي مشاعر الانتماء بين الكرد وأقربائهم الكرد في شمال كردستان وجنوبه، بالتوازي مع تنامي مشاعر الانتماء للكرد في الداخل السوري مع شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى تنامي مشاعر الانتماء للمجتمعات العربية مع المجتمعات العربية في العراق والأردن.

- **الخاتمة:**

النظام سقط والأزمة السورية لا تزال مستمرّة ومتفاقمة، والوضع يحاكي المثل القائل "سقط الظالم وبقي الظلم"، لقد أثبت نظام الدولة القومية فشله في بناء حضارة إنسانية وتحقيق السلام والازدهار وبناء بلد متماسِك في العديد من دول الشرق الأوسط، وفي مقدّمتها سوريا، ويتحمّل هذا النظام المسؤولية الأكبر عن التوتّر والعنف الطائفي الذي تشهده سوريا، ورغم ذلك تستمرّ التنظيمات المتطرّفة في تمسّكها بنهج هذا النظام والسعي لإخضاع الجميع لسلطانها ومن ثم صهرهم في منهجها الأيديولوجي أو المذهبي، لذا؛ لا يمكن للذهنية الطائفية بناء دولة المواطنة أو بناء دولة قوية دون إبادة الآخرين المختلفين والمعارضين. في المحصلة؛ الطائفية تحطّم دولة المواطنة وتمزّق الأوطان والمجتمعات، ولا يمكن بناء حضارة في ظلّها، فهي تتمحور حول مبدأ "إمّا نحن أو هم".

الكثير من البلدان القوية، كالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها، تجاوزت هذه المشكلة، أمّا الدول التي تتّبع النهج الطائفي، كإيران وتركيا والعراق ولبنان، فلا تزال عاجزة عن حماية تماسكها الداخلي. ممّا لا شكّ فيه أنّ هجرة الآلاف من مختلف الطوائف من الدول الطائفية إلى الدول الغربية والاندماج في مجتمعاتها تُعَدُّ مؤشّراً قويّاً على أنّ المجتمعات متيقّنة من أنّ الأنظمة الطائفية لا يمكنها بناء حضارة إنسانية، وأنّها عاجزة عن حلّ الأزمات وغير قادرة على الاستجابة للتطوّر العلمي ومواجهة الكوارث البيئية، وأنّ قدرها هو استمرار العنف من أجل استمرار التسلّط.

في سوريا، التوتّر الطائفي حقيقة تعيشها البلاد، إلّا أنّه لا يُعَدُّ قدَراً يتعيّن على السوريين عيشه، وبنفس الوقت؛ لا يمكن إنهاء التوتّر الطائفي دون دعم خارجي ودون إيقاف الدول الإقليمية من إثارة النعرات الطائفية، وتقع مسؤولية السلام الداخلي، بالدرجة الأولى، على النخب الاجتماعية لدى جميع الطوائف من خلال اتّخاذ قرار المصالحة الوطنية، وعدم استحضار أحقاد الماضي في التربية الاجتماعية، ونبذ التطرّف الطائفي وتجريم خطاب الكراهية. وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا في تحييد التوتّر القومي بشكل نسبيّ بين الكرد والعرب، وبنفس الوقت النأي بالنفس عن الصراع الطائفي في سوريا، تُعَدُّ دليلاً على إمكانية تحقيق هذا السلام.

قد يجد المرء صعوبة في إنهاء خلاصة مئات السنين من التوتّر الطائفي، إلّا أنّه ليس من الأمور المستحيلة بالاستناد إلى تجربة الحروب الدينية في أوروبا والحربَين العالميتَين، وفي وقتنا الراهن يمكن للديمقراطية التوافقية التي ترتكز على عقد اجتماعي أن تحقّق هذا الأمر، وذلك فقاً لمبادئ فصل الدين عن السياسة والعلم، وضمان حقوق الإنسان وتحقيق الأمن الإنساني، والقصد هنا ليس إقصاء فئة محدّدة من أجل رفاهية فئة أخرى، ولكنّ الغرض هو جعل السلام الداخلي مصدر قوة للبلاد؛ فمثلاً يمكن للدولة أن تكون إسلامية وفقاً لـ"ميثاق المدينة" الذي عقده الرسول مع مجتمعات يثرب، أي إدارة إسلامية وليست سلطة إسلامية. ويمكن أن تكون الدولة ديمقراطية وفقاً لمبادئ المواطنة والحياة الكومينالية، أي إدارة ديمقراطية وليست سلطة الأغلبية. بشكل عام؛ هناك أيضاً مسؤولية كبيرة للمدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية لإيقاف النزاعات الطائفية في سوريا سواء كانوا دولاً أو تنظيمات، وفي ذلك منفعة عالمية كبيرة من خلال تحقيق الأمن والسلم الدوليَّين؛ فالسلام في سوريا يُنهي أو يُضعف نشاطات التنظيمات المتطرّفة مثل داعش والقاعدة والمتطرّفين الشيعة والبعثيّين في العديد من البلدان، ويمكن لجميع الدول تحقيق مكاسب كبيرة في سوريا؛ فعلى الرغم من صغر مساحتها إلّا أنّ لكلّ دولة منفعة ما في هذا البلد.

المصادر والمراجع:

1. د. بشير زين العابدين؛ الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)؛ الطبعة الأولى/2008م؛ الناشر: دار الجابية/لندن- بريطانيا؛
2. ج.ب. سيغال؛ الرّها: المدينة المباركة؛ ترجمة: يوسف إبراهيم جبرا؛ الطبعة الأولى/1988؛ الناشر: دار الرها للنشر/ حلب؛
3. رسالة أمير القاعدة في العراق "أبو عمر الحسيني البغدادي" إلى الكرد؛ الرابط:
https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/18/182C359B079FFB1A37BC363768E9FFB7.pdf
4. صامويل هنتنجون؛ صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي؛ ترجمة: طلعت الشايب؛ بلا رقم طبعة؛ الناشر: مؤسسة هنداوي- يورك هاوس- المملكة المتحدة/ 2024؛
5. د. عبد القادر عبد العالي؛ التصدّعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي؛ الطبعة الأولى/ 2010؛ الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت؛
6. عبدالله أوج آلان؛ من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية/ الجزء الأول؛ الناشر: دار شلير للطباعة والنشر/ قامشلو- شمال وشرق سوريا؛ بلارقم طبعة.
7. الإمام محمد بن عمر الواقدي؛ تاريخ فتوح الجزيرة والخابور وديار بكر والعراق؛ تحقيق: بد العزيز حرفوش؛ الناشر: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع/ دمشق/ 1996؛ بلا رقم طبعة.
8. د. مصطفى حجازي؛ التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور؛ الطبعة التاسعة/2005؛ الناشر: المركز الثقافي العربي/ الدار البيضاء- المغرب؛
9. ميشيل سورا؛ سورية الدولة المتوحشة؛ ترجمة: أمل سارة ومارك بيالو؛ الطبعة الأولى/ 2017؛ الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت؛
10. د. نيقولاس فان دام؛ الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والعشائرية في السياسة (1961- 1995)؛ بلا مترجم؛ الطبعة الأولى/2006؛ الناشر: مكتبة مدبولي/ القاهرة
11. هيذر إم روبنسون وآخرون؛ الطائفية في الشرق الأوسط: التداعيات على الولايات المتحدة؛ الناشر: مؤسسة RAND/ كاليفورنيا/ 2018؛ بلا رقم طبعة؛ الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1600/RR1681/RAND_RR1681z1.arabic.pdf

- **مراكز دراسات:**

1. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ قضية الأقليات في سوريا: من الحظر إلى الحضور الطاغي؛ الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية؛ الربيعان 1438هـ (ديسمبر 2016- يناير 2017م).
2. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة؛ استنساخ الفوضى: لماذا تتعثر حكومات "الإنقاذ الوطني" في المنطقة العربية؟؛ تاريخ النشر: 2018.02.26؛ الرابط:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3742/استنساخ-الفوضى-لماذا-تتعثر-حكومات-الإنقاذ-الوطني-في-المنطقة-العربية

- **موسوعات:**

1. الموسوعة السياسية (الإلكترونية)
2. ويكيبيديا (الموسوعة الحرة).

- **تقارير حقوقية:**

1. المرصد السوري لحقوق الإنسان؛ آلاف المفقودين ومئات الجثث المجهولة.. مجازر وانتهاكات الساحل لم تنتهي؛ تاريخ النشر: 2025.03.22؛ الرابط:
https://www.syriahr.com/754056/آلاف-المفقودين-ومئات-الجثث-المجهولة-م/

2. منظمة العفو الدولية؛ سوريا: ينبغي التحقيق في أعمال القتل المُروّعة بحق مدنيين في الساحل الشمالي الغربي؛ تاريخ النشر: 2025.03.11؛ الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/03/syria-horrific-killings-of-civilians-on-northwest-coast-must-be-investigated

3. هيومن رايتس ووتش؛ شمال شرق سوريا: جرائم حرب مفترضة على يد قوات تدعمها تركيا؛ تاريخ النشر: 2025.01.30؛ الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/30/northeast-syria-apparent-war-crime-turkiye-backed-forces

- **تقارير إخبارية.**

1. أحمد الصوراني؛ "حكومة الإنقاذ" في إدلب تواجه رفضًا شعبيًا واسعاً؛ الناشر: نون بوست؛ تاريخ النشر: 2018.03.25؛ الرابط:
https://www.noonpost.com/22623/

2. السياسة؛ إسرائيل تهدّد بالتدخل عسكرياً في سوريا "إذا هاجم النظام الدروز في ضاحية جرمانا"؛ تاريخ النشر: 2025.03.02؛ الرابط:
https://alseyassah.com/article/432934-إسرائيل-تهدد-بالتدخل-عسكريا-في-سوريا-إذا-هاجم-النظام-الدروز-في-ضاحية-جرمانا/

3. عربي21/ لندن؛ دروز يرفضون دخول قوات "قيادة العمليات" إلى السويداء ويهددون باللجوء للفيدرالية؛ تاريخ النشر: 2025.01.04؛ الرابط:
https://arabi21.com/story/1652244-دروز-يرفضون-دخول-قوات-قيادة-العمليات-إلى-السويداء-ويهددون-باللجوء-للفيدرالية

4. كلاوديا منده؛ مسيحيو سوريا: خوف من القادم و"حرج" من مواقف الكنائس من الأسد؛ الناشر: موقع DW؛ تاريخ النشر: 2025.03.23؛ الرابط:
https://www.dw.com/ar/مسيحيو-سوريا-خوف-من-القادم-وحرج-من-مواقف-الكنائس-من-الأسد-a-71992967

من التناثر في الهوية السورية إلى حلّ الأمّة الديمقراطية

(شمال غرب سوريا أنموذجاً)

أحمد بيرهات: كاتب وباحث

مقدّمة:

أزمة الهوية في سوريا واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وتأثيراً على مسار البلاد منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011م، وعكست هذه الأزمة التوتّرات العميقة بين مختلف المكوّنات الدينية والعرقية والثقافية، بعد أن عاشت خلال تاريخها المديد هذا التنوّع، وكشف هذا الصراع عن صراع طويل الأمد حول تعريف الهوية الوطنية السورية، وفي ظلّ هذه الظروف تفاقمت هذه الأزمة؛ حيث أصبحت الهوية، بتنوّعها، أداة سياسية يتم توظيفها لتعزيز الانقسامات وتبرير الصراعات بين الفصائل والجماعات والقوى المتصارِعة والمتقاتِلة والجهات المختلفة الأخرى في سوريا، الأمر الذي أدّى إلى انقسامات عميقة بين مكوّناتها.

وشهدت الأزمة السورية تحوّلات جذرية، خاصةً في منطقة شمال غرب سوريا التي أصبحت مركزاً لتشابك المصالح الإقليمية والدولية وخاصةً في الآونة الأخيرة؛ فهذه المنطقة كانت ولا تزال ساحةً لتفاعلات معقّدة بين المختلِفين ذوي المرجعيات الإقليمية والقوى الدولية المتعدّدة، وذات الأجندات المتباينة، إضافة لتأثيرات إيران والحسابات الروسية - التركية - السورية الجديدة فيها؛ وهو ما جعلها نموذجاً مصغّراً للصراع الأكبر في سوريا.

ومع تطوّر هذه الأحداث في سوريا برزت على السطح تحدّيات الهوية الوطنية السورية الجامعة، والتي تزامنت مع ما سُمّي في الإعلام الغربي بـ "الربيع العربي"، وكان لابدّ من الخوض في تفاصيلها من خلال هذا البحث، حيث سيتناول بعض المصطلحات بشكل مباشر أو غير مباشر في سياقه، وهذه المصطلحات هي:

أزمة الهوية: تشير إلى الحالة التي يواجه فيها الأفراد أو الجماعات صعوبة في تحديد هويتهم أو الانتماء إلى هوية معيّنة؛ بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية المتغيّرة.

الهوية الوطنية: مفهوم يتضمّن الشعور بالانتماء إلى دولة أو أمّة معيّنة، ويشمل القيم والمعتقدات المشتركة التي تعزّز الوحدة الوطنية.

الفصائل العسكرية: مجموعات مسلّحة تأسّست في خِضَمّ الأزمة السورية، ولكلّ منها أجنداتها السياسية والاجتماعية، وهي مرتبطة بأجندات خارجية أيضاً.

التدخّلات الإقليمية والدولية: التأثيرات والعمليات السياسية والعسكرية التي تقوم بها دول أخرى داخل سوريا، كتركيا وروسيا وإيران وأمريكا، بما في ذلك الدعم العسكري أو المالي للفصائل المتنازعة.

التوافق الوطني: عملية تهدف إلى إعادة بناء العلاقات بين مختلف المكوّنات المجتمعية في سوريا؛ من خلال معالجة المظالم وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ من خلال عقد محاضرات وندوات توعوية تمهيدية لتشكيل هوية وطنية جامعة.

التعدّدية الثقافية والدينية: تشير إلى وجود وتفاعل مجموعات متنوّعة من الناحية الثقافية أو القومية أو الدينية داخل المجتمع السوري، وما ينجم عن ذلك من تحدّيات وفرص في بناء الهوية الوطنية.

الهوية الدستورية: يُقصَد بها ما اتُّفق عليه أثناء كتابة الدستور السوري منذ عام1920م.

- **الجغرافيا السياسية لشمال غرب سوريا.. لمحة عامة:**

تُعتبَر شمال غرب سوريا منطقة جغرافية تشمل الأجزاء الشمالية الغربية من البلاد، وهي منطقة تضمّ العديد من المدن الرئيسية والمناطق الريفية، وهي جزء رئيسي من محافظتَي إدلب وحلب بتداخل مع مناطق صغيرة من محافظتَي حماة (كقلعة المضيق وكفر نبودة والزكاة واللطامنة ومورك)، واللاذقية (كنسبا وسلمى وربيعة والبدروسية)، وريف حلب الشمالي والغربي (كدارة عزّة وإعزاز وعفرين وأجزاء أخرى في هذه المنطقة)، وتضمّ أيضاً العديد من البلدات والمدن الصغيرة من طرف إدلب، كمعرّة النعمان وأريحا وسرمدا وسلقين وكفر نبّل، ومن جهة جبل الزاوية هناك كفر تخاريم كنصفرة وجسر الشغور وأطمة، وهناك منطقة جبال الساحل كجبل الأكراد وجبل التركمان وقراها الصغيرة بالإضافة إلى تجمّعات سكانية، تشمل هذه المناطق الحدود مع تركيا، ومعروف بأنَّ هذه المنطقة كانت وما زالت محلّ نزاع بين عدّة أطراف خلال النزاع السوري.

وفي السياق الجغرافي والديمغرافي؛ تتميّز منطقة شمال غرب سوريا بأراضيها الزراعية الخصبة وجبالها ذات التضاريس القاسية؛ وهو ما يجعل السيطرة عليها أمراً ذا أهمية كبيرة، وتتميّز بتنوّعها الإثني والثقافي؛ فهذه المنطقة تضمّ العرب والكرد والتركمان والشركس، إلى جانب تنوّع ديني يشمل المسلمين السُّنّة والعلويين والمسيحيين والإيزيديين؛ فهذا التنوّع يعكس تاريخاً طويلاً من التعايش، بالرغم ممّا تخلّلته أحياناً توتّرات متقطّعة؛ وهو ما يساهم في تعقيد الصراع الحالي ويؤجّل الحلول أو يجعلها شحيحة.

ومن ناحية اللغة والتراث؛ فمكوّناتها يتحدثون اللغة العربية كونها اللغة الرسمية للدولة السورية وفُرِضت على الجميع، ولا يُسمَح للغة الكردية(*) بالتدريس رسمياً من قبل النظام السوري. وتمتاز منطقة شمال غرب سوريا بغنى تراثها الثقافي؛ حيث يتضمّن مواقع تاريخية كقلعة حلب وكنائس قديمة وأماكن ذات أهمية تاريخية دينية كقلعة سمعان ونبي هوري والجسر الروماني وغيرها.

* لم يستمر هذا الحظر طويلاً، حيث أعلنت الإدارة الذاتية الديمقراطية منذ 2014م اللغة الكردية لغة رسمية في مناطق شمال وشرق سوريا إلى جانب اللغة العربية والسريانية...

ويمرّ في المنطقة طريقان استراتيجيان (M4 و M5)(**) وتُعَدّ السيطرة عليهما هدفاً استراتيجياً للعديد من الأطراف؛ لأنّهما يربطان شمال البلاد بجنوبها وشرقها، ويساهمان كذلك في تأمين الإمدادات والتجارة. كما أنّ قرب المنطقة من الحدود التركية يجعلها مهمّة للغاية للتحكّم في حركة السلع والأشخاص، سواءً في سياق النزاع أو عمليات التهريب، ويمنحها موقعاً استراتيجياً هامّاً ويجعلها محوراً للصراع الإقليمي والدولي. ولتركيا تأثير كبير في المنطقة وتستفيد من هذه الحدود لدعم فصائل معيّنة أو للتدخّل عسكرياً بهدف احتلال أراضيها، وهذه السياسة مستمرّة حتى الآن وتُستخدَم بالاتفاق مع دول روسيا وإيران والفصائل التابعة لها، استناداً إلى سياسة الصفقات وفق صيغتَي أستانا وسوتشي. وفي الوقت الراهن تُعَدُّ المنطقة واحدة من أكبر مناطق تجمُّع النازحين في سوريا بسبب العمليات العسكرية المتكرّرة، والاتفاقات التي حصلت وتحصل بين الدول على حساب السكان ومقاتلي المعارضة؛ وهو ما أجبر الكثيرين إلى مغادرة منازلهم، ويعيشون الآن في ظروف صعبة في مخيّمات قرب الحدود التركية نتيجة التوتّرات بين الفصائل المختلفة والهجمات الجوية، وقصف المناطق المدنية؛ كلّ ذلك يجعل الوضع في المنطقة متقلّباً وخطيراً، ممّا يشكّل تحدّياً كبيراً لكلّ الأطراف. لقد تسبّب النزاع في هذه المناطق ببروز مشاكل اقتصادية حادّة نتيجة استمرار المعارك فيها، وكذلك بروز تبعات ذلك من نقص في الوظائف وارتفاع الأسعار، وتعيش مخاوف دائمة من أي تصعيد عسكري جديد، أو تغييرات في السيطرة على الأرض نتيجة أي مفاوضات أو تسويات سياسية قد تحدث بين الفينة والأخرى، وتعتمد المنطقة بشكل كبير على المساعدات الإنسانية التي تقدّمها المنظّمات الدولية عبر الحدود مع تركيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، فهي ضرورية لتوفير الغذاء والمياه والرعاية الصحية للملايين من القاطنين فيها.

من الناحية الجيوبوليتيكية؛ يصعب فصل جغرافية المنطقة عن تاريخها السياسي الذي يعود إلى العصور القديمة؛ حيث كانت مركزاً للحضارات والثقافات المتعاقبة عليها عبر آلاف السنين، فهذه المنطقة تمتاز بأنّها نقطة تواصل وتبادل حضاري بين الشرق والغرب، كما تمتاز بأنّها الجسرَ البرّيَّ الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط وميزوبوتاميا (بلاد ما بين النهرين)؛ وتحوّلها إلى منطقة عبور لطريق الحرير القادم من الصين إلى انطاكيا، قد أدّى لبروز ازدهار اقتصادي فيها؛ ممّا جعلها مركزاً تجارياً رئيسياً في فترات الاستقرار السياسي، الأمر الذي أكسب حلب أهميتها كموقع تجاري حيوي، ومنح المنطقة أهمية استراتيجية لا تزال مستمرّة حتى الآن؛ وهذا ما يفسّر خضوعها للعديد من الحضارات والامبراطوريات من السومريّين والأكاديّين والآشوريّين والبابليّين والحثّيّين والهوريّين والميتانيّين والفينيقيّين والإغريق والرومان والعرب والمغول والصليبيّين والعثمانيّين والفرنسيّين، ويفسّر كذلك اندلاع صراعات ومعارك كبيرة فيها. وبعد تحرير المنطقة من الاحتلال العثماني، عقب الحرب العالمية الأولى وما تمخّض عنها من اتفاقيات سايكس- بيكو 1916م ونتائج مؤتمر الصلح (مؤتمر باريس للسلام 1919م) ومعاهدة لوزان 1923م، وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي،

** المناطق التي يمر فيها طريق M4 هي الحسكة والرقة وحلب واللاذقية التي يمر بها. بينما المناطق التي يمر فيها طريق M5 هي: حلب وإدلب وحماة وحمص ودمشق ودرعا...

لتشهد منطقة شمال غرب سوريا نشاطاً للكثير من الحركات التي توصَف بالوطنية والمقاومة ضدّ الاستعمار الفرنسي (***).

- **الهوية الثقافية والمناطقية والسياسية لمكوّنات شمال غرب سوريا:**

يمكن للمتابع لأوضاع شمال غرب سوريا عن قرب، أن يلاحظ بسهولة هيمنة الهوية الثقافية والمناطقية والسياسية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات المحلّية، علماً أنّها لا تُعَدُّ عاملاً من عوامل الصراع المحلّي ما لم تُستغَلّ من قبل القوى الساعية وراء إقامة كيانات دولتية على شكل جماعات أو تنظيمات أو دول.

- **بالنسبة للهوية الثقافية:**

إنّ التنوّع الديمغرافي لشمال غرب سوريا مع أهميتها الجغرافية وتاريخها يجعلها محوراً رئيسياً وحيوياً في السياق السوري؛ سواءً من الناحية التاريخية أو في تفاصيل الأزمة السورية أوحلّ هذه الأزمة في المستقبل. وفيما يلي أبرز المكوّنات المتواجدة في المنطقة والتي تمتاز بهوية ثقافية خاصة بها نسبياً.

1. العرب:

العرب يشكّلون الآن الأغلبية السكانية في معظم مناطق شمال غرب سوريا، ومعظمهم يعتنقون الإسلام، فالثقافة العربية في هذه المناطق تعكس التأثيرات الإسلامية والقبلية، وأغلب العرب من المسلمين السُنّة، وهو المذهب السائد بين العرب في هذه المنطقة، ويشكّل جزءاً كبيراً من هويّتهم الثقافية والاجتماعية؛ حيث يَعتبِر قسم من العرب أنفسهم جزءاً من الأمة العربية الأوسع، وقد تعزَّزت هذه الهوية القومية بفعل الحركات القومية العربية خلال القرن العشرين، وقسم آخر يُمجّد الخلافة الإسلامية، إلّا أنّ معظمهم لا ينكرون سوريّتهم.

2. الكرد:

يُعَدُّ الكرد من الشعوب العريقة في المنطقة، ويعتبرهم معظم الباحثين في التاريخ الكردي أحفاد الهوريّين والحثّيين والميتانيّين والميديّين، ولديهم امتداد ديمغرافي واجتماعي وثقافي مع المجتمعات الكردية الخاضعة للسلطة التركية، والتي يسمّونها "شمال كردستان" في ولاية عنتاب وأيضاً في انطاكيا، ولديهم هوية قومية مرتبطة بلغتهم وثقافتهم وتاريخهم، وقد سعوا على مدى عقود للحصول على حقوق قومية وثقافية ضمن الدول التي يعيشون فيها، ومعظم الكرد يعتنقون الإسلام السُنّي ويتبعون مذاهب مختلفة، وهناك قسمٌ من الكرد يعتنقون الديانة الإيزيدية(*)، وكان للكرد دور سياسيّ

*** مقاومة أهالي عفرين ضد الاستعمار الفرنسي والثورة السورية الكبرى شاركت فيها شعوب ومكوّنات رغم الاختلاف القومي والديني والمذهبي، وبعد الاستقلال في 1946م أصبحت المنطقة جزءاً من الدولة السورية الحديثة، وواصلت لعب دور اقتصادي وسياسي مهم في البلاد...

* متواجدون بكثرة في قسطل جندو، بافلوني، قيباري، شيخ الدير، كفر إيزيت، برج القاص، كوندي مازن، باصفوني، فقيرا...

قويّ خلال حقبة الدولة الأيوبية التي أسّسها صلاح الدين الأيوبي، ممّا زاد من أهمية الوجود الكردي في المنطقة.

مع بروز الدولة القومية خلال العقود الأخيرة في سوريا، انتهجت الحكومات السورية سياسة عنصرية ضدّ الكرد؛ وهو الأمر الذي دفع بالكرد إلى القيام بسلسلة من المظاهرات والانتفاضات كانت أبرزها انتفاضة قامشلو عام ٢٠٠٤م، وثورة 19تموز عام 2012م التي مكّنتهم من إدارة مناطقهم مع المكوّنات الأخرى تحت ظلّ الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا عام ٢٠١٤م.

3 - التركمان:

التركمان الموجودون في هذه المنطقة هم من بقايا السلاجقة والهجرات التركمانية والمغولية والتركية اللاحقة إلى المنطقة، وأصبحوا أكثر استقراراً خلال فترة الإمبراطورية العثمانية. يعيش التركمان في عدّة مناطق من ريف حلب وإدلب، ويتحدّثون اللغتَين التركية والعربية، ولهم تقاليدهم الخاصة ويعملون في الزراعة والتجارة، وهويتهم القومية ترتبط بشكل وثيق بالثقافة والتراث التركماني، وهو ما يظهر في اللغة والتقاليد، ويشعر قسم كبير من التركمان بالانتماء إلى الأمّة التركية بشكل أوسع تحت تأثير القومية الطورانية، ممّا يؤثّر على توجّهاتهم السياسية والاجتماعية، ويعتنق التركمان الديانة الإسلامية وينقسمون بين سُنَّة وشيعة، وتربطهم علاقات ثقافية ودينية مع تركيا المجاورة، ممّا يضفي بُعْداً قومياً إضافياً لهويتهم، وقد استغلّهم النظام التركي بشكل كبير خلال الأزمة السورية؛ وقد تم تجنيدهم بكثرة ولديهم فصائل عسكرية عديدة، ويمارسون انتهاكات فظيعة في عفرين ومناطق أخرى من المنطقة.

4.الأرمن:

يحتفظون بهويتهم القومية، وتُعلَّم لغتهم وثقافتهم في المدارس والكنائس، ويعتنقون المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية، وهناك تجمّعات أرمنية صغيرة في شمال غرب سوريا خاصةً في حلب، معظمهم جاؤوا إلى سوريا خلال أو بعد الإبادة الجماعية للأرمن في عام 1915م والتي ارتكبتها السلطات العثمانية بحقّهم، ويعملون في الصناعة بشكل كبير، والأرمن في سوريا يعيشون في انسجام مع المكوّنات الأخرى.

5. الشركس:

تواجدهم التاريخي في بعض مناطق شمال غرب سوريا يرجع إلى بداية ترحيلهم من القوقاز خلال القرن التاسع عشر (بعد الحروب العثمانية والروسية)، ولديهم مجتمع متماسِك وتقاليد مميّزة تعود إلى أصولهم في القوقاز، وهم في معظمهم مسلمون سُنّة، ويحتفظون بهويّتهم ولغتهم وتقاليدهم، وقد اندمجوا بشكل جيّد مع باقي المكوّنات السورية.

- **الهوية المناطقية في شمال غرب سوريا**

هناك حضور قويّ للهوية المناطقية في شمال غرب سوريا، وقد ساهمت عدّة عواملَ بترسيخها في سياق التاريخ السياسي للمنطقة وتنوّعها الثقافي والتاريخي وما تعرّضت له من غزوات واحتلال، وما رسّخها بشكل أكبر هو غياب مبادئ الديمقراطية لدى معظم الحكومات التي تعاقبت على الدولة

السورية منذ نشوئها؛ حيث تُعتبَر مصطلحات "الحلبيّ" و"الإدلبيّ" وغيرها متداوَلة بكثرة في تمييز الأشخاص من خلال التعاملات التجارية والاجتماعية والسياسية؛ وهذا ما يُعَدُّ عاملاً مساهِماً في تناثر الهوية السورية. ولتوضيح بعض من جوانب هذا الإشكالية يبدو أنّه من المفيد تسليط الضوء على بعض أهم المدن في شمال غرب سوريا من النواحي التاريخية والسياسية والعسكرية والتي تتجلّى فيها الهوية المناطقية، وما آلت إليه أوضاعها في ظلّ الأزمة السورية.

1. حلب:

تُعَدُّ حلب من أقدم المدن المأهولة في العالم، وهي عاصمة حضارات متعدّدة على مرّ العصور، تعاقبت عليها إمبراطوريات ودول وإمارات كثيرة، وكثيراً ما كانت مركزاً حضارياً وعلمياً وثقافياً عبر القرون.

تقع بالقرب من الحدود مع تركيا، ممّا يجعلها نقطة وصل بين الشرق والغرب بفضل موقعها على طريق الحرير القديم، وتحكم المدينة طرق تجارية هامة تربط بين بلاد الشام والأناضول، وبين البحر الأبيض المتوسط وبلاد ما بين النهرين. لذا؛ تُعَدُّ حلب - منذ قرون - مركزاً تجارياً هاماً، كما أنّها تشتهر بصناعاتها التقليدية مثل النسيج والمواد الغذائية، إضافة إلى الصناعات الحديثة.

وخلال الانتشار الإسلامي في القرن السابع الميلادي، أصبحت حلب واحدة من أهم المدن الإسلامية في المنطقة، وشهدت ازدهاراً كبيراً في العصور الأموية والعباسية. وفي القرن العاشر الميلادي، أصبحت حلب عاصمة للدولة الحمدانية بجهودها في التصدّي للبيزنطيين، كما باتت مركزاً ثقافياً مهمّاً. وفي العهد العثماني كانت حلب ثالث أكبر مدينة في الإمبراطورية بعد إسطنبول والقاهرة، وكانت مركزاً إدارياً واقتصادياً رئيسياً.

ومنذ بداية الأزمة السورية في 2011م، أصبحت حلب ساحة معارك شرسة بين قوات النظام السوري والمعارضة، نظراً لأهميتها الاستراتيجية (كما ذكرنا)، فكانت السيطرة على المدينة هدفاً رئيسياً للطرفَين، بالتزامن مع ذلك تمكّن أهالي حيّي الشيخ مقصود والأشرفية من حماية أنفسهم من الصراع الدائر؛ وذلك من خلال اعتماد مبدأ "الدفاع الذاتي والنأي بالنفس" عن الصراع على السلطة، ومن خلال إدارة شؤونهم بأنفسهم.

لقد أدّت المعارك إلى دمار واسع في المدينة وإلى هجرة داخلية وخارجية كثيفة، خاصةً في منطقة "حلب القديمة" المدرَجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو. وكانت السيطرة على حلب بمثابة نقطة تحوّل في الأزمة السورية؛ حيث تمكّنت قوات النظام السوري من استعادة السيطرة على المدينة بشكل الكامل في كانون الأول 2016م، بدعم من روسيا وإيران، وبتفاهم مبطّن مع تركيا، حيث توضّحت بعض ملامح هذا التفاهم في مفاوضات استانا عام ٢٠١٧م.

وعلى هذا الأساس لعبت حلب دوراً كبيراً في تشكيل موازين القوى داخل سوريا، وغدت دافعاً للتدخّلات الإقليمية والدولية من خلال محاولة السيطرة عليها؛ حيث اعتبرتها القوى الكبرى نقطة مفصلية لتحقيق مكاسب استراتيجية في الصراع الموجود في سوريا بتشعّباته العديدة؛ لذلك يثير النظام التركي، بين الفينة والأخرى، مسألة "ولاية حلب" ولا يُخفي أطماعه في ضمّها إلى مشروعه الذي لم

يتحقّق والمسمّى بـ "الميثاق الملّي" أو "العثمانية الجديدة"، وعلى هذا الأساس تدخّلت تركيا في سوريا رسمياً منذ عام 2016م، واحتلّت عدّة مناطق من بينها جرابلس وإدلب وإعزاز وعفرين وسري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) وغيرها.

وبالرغم من التدمير الهائل للمدينة، إلّا أنّ حلب مازالت تحتفظ بأهميتها الجغرافية والاقتصادية، ويمثّل إعادة بنائها واستعادة دورها خطوة مهمّة في تحديد مستقبل سوريا؛ كونها مركزاً محورياً في الصراعات الإقليمية والدولية، وقد ساهمت هذه الأمور في تميّيز الحلبيّين ككيان اجتماعي، لهم خصوصيات ثقافية وسياسية واقتصادية تختلف نسبياً عن خارج محيطهم الجغرافي.

2. إدلب:

بعد اتفاقيات التسوية في الجنوب السوري عام ٢٠١٨ والغوطة وحمص، تحوّلت إدلب إلى آخر معقل رئيسي "للمعارضة السورية"، ولا تزال مسرحاً لعمليات عسكرية بين قوات النظام السوري وحلفائه من جهة، وبين المعارضة وجماعات أخرى تابعة للنظام التركي من جهة ثانية، ويسيطر تنظيم "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقاً) على جزء كبير منها. ربما يتساءل المرء هنا عن الأسباب المباشرة في رفض سكان هذه المنطقة العيش في كنف النظام السوري، وعن السبب المباشر في انتشار الأفكار السلفية والجهادية في هذه المنطقة، والإجابة يمكن تلخيصها من خلال عدة نقاط:

1- مشاعر الحقد الكامنة لدى الغالبية من أبناء محافظة إدلب تجاه النظام السوري؛ نتيجة أحداث الإخوان المسلمين في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

2-الإحباط الذي أصاب السكان من سياسة النظام في دمشق ومن الطرق والمذاهب الصوفية التي خدمت الأنظمة الحاكمة في سوريا.

2-فشل المشروع القومي بأشكاله المتعدّدة في الكثير من تجاربه في الشرق الأوسط.

3-المغريات المادية والوعود السياسية التي قدّمتها لهم الدول التي تدخّلت في الأزمة السورية ولها أجندات توسّعية -استثمارية.

وعلى الرغم من وجود عدّة اتفاقيات بخصوص إدلب لوقف إطلاق النار فيها بوساطة إقليمية ودولية، فإنّ المنطقة تشهد، بين الحين والآخر، تصعيداً في القتال؛ ممّا يؤدّي إلى معاناة المدنيين ونزوحهم. والسبب الكامن وراء ذلك هو كون إدلب من المراكز الهامّة والحيوية منذ بداية الأزمة السورية، وذلك لأسباب عديدة أبرزها:

1- موقعها على الحدود مع تركيا، ممّا جعلها نقطة رئيسية للمعابر الحدودية وللإمدادات العسكرية واللوجستية، كما أنّها قريبة من المدن الكبرى مثل حلب واللاذقية (الساحل)، وهو ما يزيد من أهميتها في الصراع.

2- أصبحت خلال السنوات الماضية معقلاً رئيسياً للمعارضة السورية، بما في ذلك الجماعات المتطرّفة مثل "هيئة تحرير الشام" التي تسيطر على معظمها، حيث تمثّل إدلب آخر مناطق سيطرة المعارضة الرئيسية بعد أن فقدت معظم مناطق سيطرتها في بقية البلاد (وأصبحت بمثابة دويلة) ومكاناً

لتجمّع غالبية المقاتلين والعائلات القادمين إليها نتيجة التسويات والتنقّلات والاتفاقات والمقايضات بين اللاعبين الرئيسيّين على الساحة السورية، وأبرمت في شأنها اتفاقيات عديدة: كإخلاء بلدتَي كفرة وفوعة الشيعية، وجلب المهجّرين إليها، وإبرام اتفاقات سوتشي وأستانا.

3- تحتضن إدلب الآن ملايين النازحين الذين فرّوا من مناطق القتال الأخرى في سوريا، والأزمة الإنسانية في إدلب تُعَدُّ من أكبر التحدّيات في المنطقة، لِما يعانيه السكان من نقص في المواد الأساسية والخدمات الطبية، وهناك مئات المخيّمات، وأيضاً هناك المخاوف المتزايدة من المقايضات التي تقوم بين روسيا وتركيا وإيران في المسائل الاستراتيجية والتكتيكية في سوريا وعلى حساب المكوّنات المتعايشة في شمال غرب- شمال شرق سوريا بشكل عام.

4- تشكّل إدلب مركز صراعٍ بين القوى الدولية؛ فتركيا تدعم المعارضة هناك، بينما تدعم كلّ من روسيا وإيران النظامَ السوري في سعيٍ لاستعادة السيطرة على المدينة؛ وهذا التدخّل الدولي جعل من إدلب ساحة اختبار للقوى الإقليمية والدولية.

5- تُعَدُّ مدينة إدلب محوراً رئيسياً في العديد من المفاوضات والاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات خفض التصعيد واتفاقيات وقف إطلاق النار، والتي غالباً ما كانت تفشل أو تنهار؛ ممّا يفاقم الوضع على الأرض ويضغط على السكان المحلّيين.

وعلى هذ الأساس تلعب إدلب دوراً حاسماً في الأزمة السورية؛ نظراً لموقعها الاستراتيجي وتعقيداتها العسكرية والسياسية والعقائدية المتنوّعة.

إنّ الأمور التي تمّ ذكرها، وطبيعة التنظيمات السلفية التي تنشط في إدلب وريفها، واختلاف أسلوب إدارتها عن باقي المناطق السورية، وحدودها السياسية التي رسمتها خطوط جبهات القتال، والعدد الكبير للنازحين الذين لجؤوا إليها من مختلف المناطق في وسط وجنوب وغرب سوريا، قد غيّر كثيراً من طبيعتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وبلورت هوية مناطقية خاصة بها مختلفة بشكل نسبيّ عن محيطها الجغرافي.

عفرين:

تشتهر عفرين بتاريخها العريق وتنوّعها الثقافي، وهي منطقة ذات طبيعة جبلية وغنيّة بالموارد الطبيعية والزراعية، مثل الزيتون والرمّان، وتشكّل عفرين ممرّاً مهمّاً للطرق التجارية القديمة والحديثة؛ ممّا يعزّز من أهميتها الجغرافية في ربط المناطق المختلفة من شمال غرب سوريا، وهو ما جعلها ذات أهمية اقتصادية وعسكرية واستراتيجية؛ ويعود ذلك لسببين أساسيّين: قربها من الحدود مع تركيا، وقربها من البحر الأبيض المتوسط؛ فتركيا من الناحية الأمنية تعيش حالة "الفوبيا الكردية" التي تسيطر على العقلية التركية، حيث تعتبر تركيا أنّ أية إدارة كردية أو ديمقراطية قريبة من حدودها تشكّل تهديداً لأمنها القومي المزعوم.

ومنذ عام 2018م تخضع عفرين ومعظم ريفها لاحتلال تركيا ومرتزقتها المنخرطين في صفوف ما يُسمّى "الجيش الوطني السوري"؛ وأدّى هذا الاحتلال إلى عمليات نهب وسلب للممتلكات، وتغيير ديموغرافي كبير من خلال تهجير سكانها الأصليّين الذين بلغت أعدادهم، بحسب التقارير الحقوقية،

أكثر من 400ألف من سكانها الكرد وتمّ استبدالهم بجماعات أخرى من المُهجّرين من الغوطة وحمص وحماة وإدلب وغيرها؛ وذلك في محاولة لتغيير ديموغرافية المنطقة، من خلال دعم خليجي (قطري - كويتي ومؤخّراً سعودي)، بينما التجأ المهجّرون من أهالي عفرين إلى مخيّمات في منطقة الشهباء أو السكن في أحياء الشيخ مقصود والأشرفية التابعة لمحافظة حلب، ومنهم من هُجِّر إلى دول الجوار والدول الأوربية. وفي هذا الشأن أكّدت "لين معلوف" مديرة البحوث ببرنامج الشرق الأوسط بمنظمة العفو الدولية أنّ الهجوم والاحتلال العسكري التركي أدّى ([1]) "إلى تفاقم معاناة السكان في عفرين، بعد ما كابدوه من ويلات الصراع المسلّح المستمرّ منذ عدّة سنين، وسمعنا قصصاً مروّعة عمّن تعرّضوا للاعتقال أو التعذيب أو الإخفاء القسري على أيدي الجماعات المسلّحة السورية التي ما برحت تُلحِق الدمار بالمدنيّين بلا ضابط أو رادع من القوات التركية...". كما أنّ السكان والمهجّرين القاطنين في مخيّمات منطقة الشهباء يواجهون تحدّيات كبيرة من حيث نقص الموارد الإنسانية والخدمات الأساسية؛ وهو مّا يفاقم معاناة المهجّرين، ويقوم النظام السوري، بين الفينة والأخرى، بفرض حصار عليهم من خلال تفاهماته مع روسيا وتركيا وإيران؛ وذلك للضغط على قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية الديمقراطية لتقديم تنازلات لهم، مقابل بعض التحسينات لأوضاع القاطنين في مخيّمات الشهباء.

يمكن القول أنَّ هذه المنطقة قد تشكّل بوّابة لمرحلة جديدة تتحوّل فيها هذه المخيّمات لمركز اهتمام دولي فيما يتعلّق بالاستجابة الإنسانية وحقّ عودة الأهالي لمدينتهم عفرين؛ فالمهجّرون من عفرين في منطقة الشهباء يشكّلون قوة رمزية وسياسية تعبّر عن مقاومتهم للاحتلال التركي لمدينتهم، خاصةً في ظلّ إصرارهم على العودة إلى أراضيهم، وهذه المخيّمات قد تساهم في الحفاظ على الهوية الكردية والثقافية لسكان عفرين، وهنا تكمن الأهمية القصوى في هذا المشهد الصعب.

وتشكّلت في هذه المنطقة قوات عسكرية سُمّيت "قوات تحرير عفرين" غالبيّتهم من أبناء مدينة عفرين، تحاول هذه القوات التأسيس لمرحلة العودة إلى عفرين، وتقوم بين الفينة والأخرى بعمليات عسكرية ضدّ القوات التركية وفصائلها المتعدّدة. شكّل أهالي عفرين المهجّرين هناك إدارة وينظّمون حياتهم هناك ضمن الإمكانيات المتاحة والمتوفّرة؛ وهذا بالطبع سيساهم في تعزيز الموقف التفاوضي للإدارة الذاتية الديمقراطية في أي حوار داخلي وفي أي محادثات دولية بشأن الحلّ السياسي في سوريا، فوجود هذه القوات على الأرض مع المُهجّرين وتمسُّكهم بحق العودة يعني أنَّ أي تسوية سياسية يجب أن تأخذ مصالح هؤلاء المُهجّرين وممثليهم بعين الاعتبار.

فمخيّمات المُهجّرين هناك يمكن أن تشكّل عامل ضغط على تركيا وحلفائها في سوريا، خاصة إذا ما استمرّت هذه المخيّمات في العمل كمراكز للمقاومة والثبات ورفع شعار حقّ العودة.

وما تزال منطقة عفرين تشكّل نقطة توتّر وصراع في المنطقة، وهي تمثّل حالة معقّدة في الأزمة السورية، حيث تتداخل المصالح المحلّية والإقليمية والدولية، بل حتى يُقال أنَّ المسألة السورية لن تُحَلَّ

[1] منظمة العفو الدولية؛ سوريا: يجب على تركيا وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الموالية لها والقوات المسلحة التركية ذاتها في عفرين؛ تاريخ النشر:2018.08.02؛ الرابط:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/syria-turkey-must-stop-serious-violations-by-allied-groups-and-its-own-forces-in-afrin/

دون أن تكون عفرين إحدى بنودها؛ وذلك لأنّ الإدارة الذاتية الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية الحليفة للتحالف الدولي لمحاربة داعش يوليان أهمية كبيرة لهذه المنطقة المحتلّة.

بات واضحاً أنَّ هدف الاحتلال التركي لعفرين هو توسيع نطاق السيطرة التركية في شمال غرب سوريا وشمال شرق سوريا؛ لضمان تشكيل منطقة آمنة على طول الحدود، ولتوفير منطقة نفوذ تابعة لها، وتطبيق مشروع الميثاق الملّي (الحلم التركي).

- **الهوية السياسية في شمال غرب سوريا**

تسبّب الاختلاف والخلاف الأيديولوجي والصراع على الهيمنة بانقسام شمال غرب سوريا إلى أربعة مناطق، وتتمّ إدارة كلّ واحدة وفقاً لنظام أيديولوجي محدّد، وأصبحت كلّ منطقة وُجهةً لكلّ مَن يمتلك اتجاهاً سياسياً وأيديولوجياً مطابقاً للنظام الذي يديرها، أي الطرف الذي يجده المرء جزءاً من هويته السياسية، وهذه الأطراف هي:

1. النظام السوري: ويسيطر على حلب وريفها الجنوبي وقسم من ريف إدلب الجنوبي والشرقي، ويعمل على فرض الهوية القومية العربية السورية على المنطقة، ويسعى لإعادة سيطرته على كامل شمال غرب سوريا. إلّا أنّ اتفاقية وقف إطلاق النار الموقّعة بين روسيا وتركيا قد أوقفت الهجوم الذي شنّته قوات النظام السوري في آذار 2020م لاستعادة سيطرتها على شمال غرب البلاد.

2. فصائل ما يُسمّى "الجيش الوطني السوري " المدعومة من القوات التركية: والتي تسيطر على ريفَي حلب الشمالي والشرقي، وتديرها جماعة الإخوان المسلمين من خلال ما تُسمّى "الحكومة المؤقتة"، وازداد نفوذها بعد احتلال تركيا لمنطقة لعفرين؛ لذلك يُعَدُّ هذا الفصيل منخرطاً تماماً في المشاريع التركية وقدّم عشرات المرتزقة للقتال لصالح تركيا في كلّ من أذربيجان وليبيا والنيجر وشمال وشرق سوريا، وتمارَس في هذه المنطقة سياسة تتريك ممنهَجة لبلورة هوية سياسية جديدة بصبغة عثمانية.

3. تنظيم "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقاً) المدعوم من القوات التركية، ويسيطر على ريف حلب الغربي وإدلب ومعظم ريفها، تديرها شخصيات سلفية من خلال ما تُسمّى "حكومة الإنقاذ"، وأقام علاقات استراتيجية مع النظام التركي بعد اتخاذه كضامن له في معظم اتفاقيات استانا وسوتشي، وتشكّلت الحالة السياسية لهذه المنطقة ولمنطقة سيطرة فصيل "الجيش الوطني" بعد اتفاقية أستانا بين روسيا وتركيا وإيران والنظام السوري، والتي تمّت على أساسها مقايضة بعض المناطق ببعضها، كمقايضة منطقة عفرين بالغوطة وترحيل القاطنين في الغوطة إلى الشمال السوري، ومنها عفرين وإعزاز وإدلب وغيرها من الأماكن.

وتُعَدُّ قوة عقائدية أكثر تناسقاً وتنظيماً من الفصائل العسكرية في مناطق سيطرة "الحكومة السورية المؤقّتة "، وقد ساهمت الأرضية الأمنية غير المستقرّة في منطقة الأخيرة في هجرة بعض المنظمات الخدمية والإغاثية الدولية من ريف حلب الشمالي إلى منطقة إدلب بعد أن تمَّ توفير بعض الخدمات من قِبل تركيا وباتت أفضل نسبياً من مناطق "الجيش الوطني". ويعمل التنظيم على إقامة إمارة سُنّية

بواجهة ليبرالية وبلورة هوية سياسية جديدة على أساسها، ومن أجل ذلك أعلن انشقاقه عن تنظيم القاعدة، واتّخذ موقفاً معادياً من تنظيم داعش، ويمتلك طموحاتٍ توسّعيةً في شمال غرب سوريا.

4. مقاطعة الشهباء وعفرين وحيّا الشيخ مقصود والأشرفية: وتديرها مجالس محلّية برعاية الإدارة الذاتية، تطالب بهوية وطنية سورية وفقاً للعقد الاجتماعي الذي يُعَدُّ بمثابة الدستور لها، وترفض الهويات السياسية، القومية والعثمانية والطائفية التي تحاول الأطراف الثلاثة الأخرى فرضها على المنطقة.

لقد باتت الهوية السياسية الجديدة لكلّ منطقة تترسّخ نتيجة لهذا الانقسام واستمرار التوتّر الأمني وتواصل الانتهاكات لحقوق الإنسان؛ بسبب المواجهات المسلّحة والارتهان للأجندات الدولية بشقّيها الإقليمي والدولي، ونجمت عنها فظائع ومحن ومعاناة واسعة النطاق للسوريين عامة في هذه المنطقة، مع الزيادة المطردة في شنّ الغارات المكثّفة لروسيا وحكومة دمشق ضدّ قوات المعارضة بفصائلها المتعدّدة، ابتداءً من إدلب حتى إعزاز، وكذلك قيام الفصائل المتطرّفة، العاملة كمرتزقة للدول المعنية، وبدعم من الدولة التركية بشكل رئيسي، بارتكاب أعمال فظيعة بحقّ السكان الرافضين لسياستهم أو إدارتهم للمنطقة (*). ووفقاً لهذا المشهد المشار إليه؛ فقد أصبحت منطقة شمال غرب سوريا تعكس صورة ومثالاً عن حالات المعاناة الشديدة والضعف الناجمة عن الحروب وموجات النزوح والكوارث الطبيعية، وتفاقم التهديدات المناخية في فصول السنة الأربعة، وانعدام الأمن المائي والغذائي، وأزمة الصحة العامة والفقر وحاجة السكان إلى مساعدات، بالإضافة لعدم تمتّع هذه المناطق بالخدمة الصحية المناسبة؛ فاستهداف المرافق الصحية والبُنى التحتية المرتبطة بها من مستشفيات وعيادات قد زاد في استفحال المعاناة.

- **النظام التركي كأكبر خطر على الهوية الوطنية السورية**

السياسة الإقليمية للنظام التركي في جزئها المتعلّق بسوريا تتناقض مع الهوية الوطنية السورية، وتشكّل أكبر خطر على وجودها، واحتلالها لمناطق من الشمال السوري تكمن وراءه أهداف غير معلَنة، إلّا أنّ مَن يفهم الإسلاموية التركية يدرك جيّداً مشروع إعادة إحياء "الميثاق الملّي" وإعادة بناء السلطنة العثمانية، حيث يُعَدُّ احتلال كامل الشمال السوري وإلحاقه بتركيا جزءاً من هذه الاستراتيجية، لذلك يتم استغلال الأزمة السورية بشكل كبير؛ ولتحقيق ذلك اتّبعت تركيا عدّة وسائل، يمكن سرد أبرزها على الشكل التالي:

لقد استغلّت الدولة التركية الفراغ الحاصل في المنطقة جراء الأزمة التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط ومنها سوريا، ورأت فيها فرصة لها لتنفيذ مخطّطها بضمّ أجزاء من سوريا إلى أراضيها؛ فعملت على تشكيل فصائل جديدة يطغى عليها الطابع التركماني، إضافة لدعمها للفصائل التي كانت موجودة واستخدامهم فيما بعد لمهاجمة واحتلال مدينة عفرين في 20 كانون الثاني عام 2018م؛ وبذلك حقّقت هذه الفصائل الأهداف والأجندات التركية وشرعنت تواجدها من خلال:

* منطقة عفرين مثال ساطع عن ذلك من احتلال وتهجير ونهب ثروات وانتهاكات وعمليات الخطف والاغتصاب والقتل والاعتقال وفرض الأتاوات بحق السكان وحرق الأشجار والغابات ...إلخ

1) استغلال الأزمة السورية لتنفيذ مشروعها القديم -الجديد "الميثاق الملّي"

2) حجّة الأمن القومي؛ وذلك باعتقادها الدائم بوجود خطر الإدارة الذاتية الديمقراطية على حدودها.

3) لأهداف وغايات سياسية إسلاموية إخوانية عديدة فيما يخصّ الملف السوري، ويُعَدُّ هذا جزءاً من استراتيجيتها في المنطقة، بنشر "الإسلاموية" والسيطرة من خلالها على المنطقة بشكل كامل، ودعم الحراك الإسلاموي في بلدان كاليمن ولبنان وليبيا وتونس والمغرب والصومال، وقد تكون تركيا مكلّفة بهذا المشروع الإسلاموي من قبل قوى دولية "العثمانية الجديدة".

ولفهم دور تركيا في الأزمة السورية ومسعاها لتشويه مسار ومطالب الشعب والهوية الوطنية السورية بشكل أكثر عمقاً كان لابدّ من العودة قليلاً للتذكير بالأهداف السياسية والعسكرية لها في سوريا، من خلال التطرّق لأجنداتها "بين أطماعها العثمانية -الملّية" ومدى واقعيتها المحضة ضمن مسار الأزمة السورية، ولتحقيق أهدافها استخدمت تركيا أداتين رئيسيتين هما:

a) الذهنية التركية الحاكمة تبحث دائماً في إيجاد آليات وحجج منذ تأسيسها عام 1923م وحتى الآن لقضم الأراضي السورية والعراقية التي اعتبرتها، وفق الميثاق الملّي، جزءاً منها بهدف إعادة أمجادها العثمانية التي تفاخرت بها مدة حوالي 600سنة (١٤٥٣-1923م)، فمن خلال اتفاقها مع فرنسا أثناء الانتداب الفرنسي على سوريا استطاعت ضمّ لواء إسكندرون رسمياً عام 1939م إلى دولتها الحديثة مقابل كسب تركيا لحلفها مع بريطانيا والسوفييت ضدّ ألمانيا، أو على الأقل أن تقف تركيا على الحياد باتفاقية مع الحكومة الفرنسية قبل استقلال سوريا عام 1946م، بحجّة أنَّ اللواء له خصوصية وأنَّ الأتراك القاطنون فيها مضطهَدون.

ومنذ اندلاع الأزمة السورية استغلّت تركيا الظروف ورأتها فرصة لتحقيق أطماعها في سوريا، وبحسب بنود الميثاق الملّي يعتبر الأتراك ولاية حلب وولاية موصل تابعة لتركيا، ولتحقيق هذا الهدف عملت تركيا على أكثر من جبهة وعلى مراحل متعدّدة؛ وبدأتها بالسياسة الدبلوماسية وفشلت فيها، ومع وفاة الرئيس السوري الأسد الأب وعدم رضوخ ابنه، الذي استلم الرئاسة من بعده عام 2000م، لمطالب تركيا بإشراك تيار الإخوان المسلمين في الحكومة السورية آنذاك، لأنَّ الأخيرة أدركت أنَّ هدف تركيا من خلال هذه السياسة هو السيطرة على سوريا من خلال هذه الحركة.

ولا يخفى على المتابعين أنّه، مع استلام أردوغان وحزبه الحكم في تركيا عام 2002م، لديه مشروع يتماشى ويتناغم مع السياسة الأمريكية، بل حتى يمكننا القول أنَّه كان مكلّفاً بتطبيق سياسة أمريكية خاصة بالشرق الأوسط، والكاتب التركي المعروف مردان يناردغ وفي كتابه المُعَنْوَن "AKP مشروع أمريكي" قد أشار إلى ذلك.

فتركيا تقول أنّها قد رضيت باتفاق لوزان دون قناعة منها، كأفضل الموجود آنذاك، لكن استعادة ما تراه هي حقّاً لها في سوريا والعراق ودول الغرب وأفريقيا وغيرها لم تفارق خيالها قط(*).

* تركيا تعتبر حتى الآن أنَّ سوريا ولاية عثمانية تابعة لها، وقد مر معنا أنه مع اتساع رقعة الاحتجاجات والاشتباكات في سوريا بين حكومة دمشق والمعارضة وفصائلها المسلحة وتخلي قوات حكومة دمشق عن الكثير من مراكز تواجدها في كثير

b) رغبة تركيا في استعادة أمجادها من خلال تجنيد عناصر ضمن فصائل يعملون كمرتزقة:

في هذا الجانب لا بدّ من التطرّق إلى هذه الأداة القديمة -الجديدة التي اتبعتها الحكومة التركية كتجربة تاريخية أعادت إنتاجها من جديد خلال الأزمة السورية، وهي ظاهرة تشكيل مجموعات وفصائل بمثابة "جيش رديف" من المرتزقة للعمل على تطبيق أجنداتها في المناطق التي تمارس فيها تركيا سياساتها وأجنداتها التوسّعية من خلالهم، والعاملة لخدمة الأجندات التركية كالفرق الانكشارية والألوية الحميدية وحُماة القرى(**)؛ ولتحقيق ذلك تأسّست شركات تركية متخصّصة في تقديم خدمات المرتزقة، ويوجد حالياً في تركيا عدّة شركات ومنظّمات تعمل كمراكز إعداد مرتزقة بشكل احترافي مقابل مبالغ مالية كبيرة؛ بهدف إرسالهم إلى المناطق المطلوبة لتنفيذ السياسات والأجندات التركية، فعلى سبيل المثال هناك مجموعات يرأسها "عدنان تانرفردي" (مستشار أردوغان العسكري) والمهمّة المكلّف بها هي تجنيد عناصر مرتزقة وإرسالهم لمناطق القتال، وتم تطبيق ذلك بشكل موسّع في ليبيا وسوريا، وبنسبة أقلّ في الصومال واليمن ومالي ولبنان وناغورني قره باغ وغيرها.

وفيما يخصّ سوريا؛ فقد جمع الرئيسُ التركي أردوغان وفريقُه الخاص الكثيرَ من المتشدّدين والمتطرّفين من كل أصقاع العالم، وقدّم لهم الدعم العسكري والمادّي والأمني الاستخباراتي، من مجموعات على شاكلة داعش وجبهة النصرة ومجموعات الأيغور (الحزب الإسلامي التركستاني) وغيرها؛ وهذا يعني إنشاؤها "كهوية إرهابية" بذهنية عثمانية صرفة، ويظهر ذلك بشكل واضح من أسماء هذه المجموعات والفصائل العسكرية بمسمّياتها المتعدّدة، على شاكلة فصيلة السلطان مراد وسلطان شاه والفاتح والمعتصم، الناشطة في مناطق شمال غرب سوريا.

كان الهدف الأساسي من التجنيد والأعمال التي تمارسها هذه الفصائل هو تطبيق السياسة التركية لإسقاط حكومة دمشق في بداية الأزمة عن طريق الإخوان المسلمين لصالح تنفيذ أجنداته والهيمنة على كامل سوريا، وتحوّل هذا الهدف فيما بعد لضرب المشروع الديمقراطي المتقدّم لإقليم شمال وشرق

من المناطق والمدن، ومن ضمنها مناطق شمال غرب سوريا سواءً في إدلب أو إعزاز أو عفرين وغيرها، وهذا ما أفسح المجال لملء هذا الفراغ من قبل الكثير من التيارات والقوى ذات المجموعات الشعبية أو القبلية وما سمي بالتنسيقات الشبابية والأحزاب الإسلاموية والسلفية منها والجهادية، ومع حلول منتصف عام 2012م قام في مدينة كوباني في 19 تموز حراك ثوري وامتد إلى عفرين ومناطق الجزيرة السورية ما تُعرف الآن "بثورة روج آفا" وتكلّلت فيما بعد بالإعلان عن الإدارة الذاتية الديمقراطية في مناطق شمال وشرق سوريا على مرحلتين بين أعوام 2014-2018م، للوقوف أمام هذا المد الثوري والتجربة الديمقراطية الرائدة، فقامت تركيا بالتدخل بشكل مباشر كمحاولة لاستعادة تاريخها المهيمن...

** الفرق الانكشارية: دوّن المؤرّخون أنَّ السلطان العثماني مراد الأول (1362-1389م) قد أسّس الفرق الانكشارية بهدف حماية السلطان وتطبيق أوامره دون التأثّر بأي شيء آخر وتمتلك صلاحية كبيرة، هذه الفرق كانت تتشكّل من الغلمان والمشرّدين وأسرى الحروب (من الفتيان المسيحيين الأوربيين الأسرى ومن قوميات مختلفة..)

الألوية الحميدية: أسس السلطان عبد الحميد الثاني (1842-1918م) الألوية الحميدية عام1890مم بهدف حماية حدود السلطنة العثمانية، وهذه الألوية شُكّلت من الأقلّيات المسلمة التي تعيش في كنف السلطة العثمانية وخاصة التركمان والكرد، وكان يتم زجّهم في حروب العثمانيين عامةً وبشكل أكثر كثافة ضدّ روسيا والأرمن..

حُماة القرى: شكّلت تركيا مجموعات ما تمت تسميتهم بحماة القرى في تسعينات القرن الماضي بهدف محاربة مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK وهؤلاء (حماة القرى) مجموعات من القرويين الكرد المتعاونين مع الجيش التركي بهدف (ضرب الكرد بالكرد كسياسة قديمة -جديدة لها)..

سوريا (***)؛ وبذلك تحوّل عمل ومهام هذه المجموعات من استهداف قوات النظام السوري وإسقاطه إلى محاربة الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا عامة والكرد خاصة. لذا؛ فإنّ المسؤولية الكبرى فيما آلت إليها الأوضاع في سوريا تقع على عاتق قوى المعارضة السورية، ولا سيّما "الائتلاف الوطني السوري"، الذي تسيطر عليه حركة الإخوان المسلمين، وجناحها العسكري "الجيش الوطني السوري" والتي تعمل بأوامر تركية ووفق أجنداتها.

- **تداعيات السياسة التركية الخاصة بالأزمة السورية:**

ويتبيّن ممّا سبق تأثير السياسة التركية في تناثر الهوية السورية من خلال إثارة النعرات القومية والدينية والطائفية، وإبعاد المكونات السورية عن الالتقاء والاجتماع على هوية سورية جامعة؛ وذلك من خلال ربط الفصائل العسكرية وقواتها السياسية بأجندات تركيا، حتى أنّ هذه الفصائل العسكرية المرتهنة للأجندات التركية بات مصيرها مجهولاً وستحصد بذلك نتاج رهاناتها الخاطئة، خاصة بعد أن تحوّلت إلى العمل لصالح الأجندات التركية والتورّط في ارتكاب جرائم وانتهاكات، كالتي تجري في المناطق المحتلّة في سوريا وخاصةً في منطقة عفرين، والتسبّب بتفاقم الظروف الصعبة التي يعيشها السكان في منطقة شمال غرب سوريا، خاصةً بعد أن نهب وسلب قادة هذه الفصائل كلّ ما يمكن أن يرفع من مستوى ثرواتهم، ولم يبقَ غير "الفتات" لباقي العناصر وأفراد الشعب القاطنين هناك لأسباب عديدة؛ منها إلزامية ومنها الحاجة أو الخوف من عواقب العودة إلى مناطق النظام السوري (الذي لم يغيّر أسلوب تعامله مع السوريين منذ بداية الأزمة السورية وحتى الآن)، أو الخوف من العودة لمسار وطنيّ رصين، والتواصل مع قوى وطنية سورية، لكن الأرضية المؤسساتية لأيّ تحوّل وطنيّ ديمقراطيّ سوريّ ماتزال غائبة في هذه المناطق حالياً؛ وقد لعب التدخّل المكثّف للدول الإقليمية والدولية وسياساتها المتناقضة والمتنافرة بخصوص الأزمة السورية دوراً رئيسياً وأساسياً فيها.

وعلى هذا الأساس؛ فإنّ المتابع للأوضاع يتراءى له أنّ العقلية المسيطرة في هذه المنطقة كانت العقلية الولائية لفصيل أو مجموعة مرتهنة لأجندة خارجية؛ ويعود ذلك إلى غياب ثقافة "قبول الآخر" الذي رسّخته النظم المتتالية على سوريا، فتركيا استغلّت كلّ هذه العوامل ومارست سياسة تتريك المنطقة بشكل كبير؛ وذلك من خلال بناء الجامعات والمدارس التي تدرّس باللغة التركية، والتداول بعملة تركيا، ورفع العلم التركي على "المباني الحكومية" وغيرها من إجراءات تدلّ على المسعى والهدف التركي لضمّ هذه المناطق إليها؛ كلّ ذلك قد مهَّد وساهم في شرعنة ممارسات هذه الدول، تارةً عبر اتفاقيات كأستانا وتارةً أخرى باسم سوتشي (وأحياناً تطرح اتفاقية أضنة) التي غابت عنها أصوات ومطالب السوريين الذين لم يتّفقوا حتى الآن على رؤية جامعة تعبّر عن ذاتهم وهويتهم كسوريين بمختلف ثقافاتهم ومكوّناتهم وانتماءاتهم ومذاهبهم، والسؤال الكبير هو: لماذا لم تعد تعطِ فصائل المعارضة السورية الموالية لتركيا معاركها مع النظام السوري الأولوية في نشاطها العسكري؟ يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى قادة هذا الحراك الذين يسيطرون على هياكل السلطة والمؤسسات الإدارية المشكّلة في مناطق الصراع، والذين لم يتوصّلوا ولم يستطيعوا الاتفاق على مرجعية واحدة نتيجة ذهنية

*** لكن - كما مرَّ بنا - فإنّ التدخّل الروسي قد غيّر المعادلة، خاصةً مع انسحاب الفصائل العسكرية المرتبطة بتركيا من محافظة حلب ومنطقة الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق إلى منطقة شمال غرب سوريا خاصةً محافظة إدلب، بمقايضات وحسابات تمّت بين تركيا وإيران وروسيا على حساب الشعب السوري..

السلطة والهيمنة والعقلية الدينية والمذهبية والطائفية والعشائرية المتزمّتة، ونتيجة قلّة الخبرة والخدمة والاستثمار والارتهان للقوات التركية؛ كلّ هذه الأسباب أبرزت عدم استطاعة هاتين الحكومتين (الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ) أن تمثّلا مكوّنات هذه المنطقة، وهذا ما يفسر اتّخاذ الأمور مساراً نحو تفكيك المعارضة والتحارب وإثارة المذهبية والطائفية والقومية فيما بينها، إضافة إلى الإرث العائلي القبلي العشائري الذي لا تعنيه الهوية السورية الجامعة كحالة ثقافية سياسية اجتماعية راقية وجامعة كأولوية لديها، وهذا ما يشكّل، حقيقةً، حالة التناثر التي تعيشها الهوية الوطنية السورية؛ ولا شكَّ أنَّ التفاهمات الإقليمية الدولية قد لعبت دوراً كبيراً في ذلك.

إنّ تحوّل السياسة التركية في اتجاه التصالح مع النظام السوري، ومحاولات التملّص من التزامات النظام التركي تجاه اللاجئين السوريين والمعارضة الموالية لها، قد أدّت إلى اندلاع احتجاجات واسعة في الشمال السوري في صيف عام ٢٠٢٤ وتطوّرت إلى اقتحام المؤسسات التركية ومراكزها الأمنية هناك وإنزال العلم التركي، والذي عُدَّ بمثابة سابقة خطيرة بالنسبة للنظام التركي وخاصةً في منطقة عفرين، حيث تم الردّ عليها بعمليات القمع وإطلاق النار على المتظاهرين وإغلاق المعابر وقطع التواصل مع العالم الخارجي؛ الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات حول إشكالية الهويات السياسية السائدة في المنطقة ومدى التزام عامة الناس بها، وأظهر مدى الحاجة الماسّة لبناء نظام سياسي ديمقراطي يُبنى بأيدي أبناء المنطقة وبإشرافهم إدارةً ودفاعاً واستثماراً وتعليماً، أي الرفع من شأن الهوية الوطنية وحاملها الإنسان السوري الوطني الذي يدرك أهمية تشكّل هوية وطنية جامعة، وهذا ما لم يتحقّق ولم يسمح حتى أن يحصل، إضافة إلى عدم التهيئة السياسية والثقافية والاجتماعية للقاطنين فيها في سبيل البحث عن هذه الهوية.

فاللوحة السورية التي أمامنا هي عبارة عن تكتّلات ومحسوبيات وغايات لا تأخذ الهوية السورية الجامعة أساساً ومنطلقاً لها، وخُطّط لها وفق منهجية اتُّبعت بعناية، فالمراهنون على "الهوية الدينية" باختلافاتها ومرجعياتها المتباينة سخَّروا الجانب الشخصي أساساً بدل الحالة المجتمعية والارتهان للشخصيات والهيئات الداعمة، والطرف المقابل الآخر سيطر عليهم من خلال الهوية القومية، وبذلك بات مصير السوريين بيد الغرباء؛ بحجّة أنَّ هذه الدول والشخصيات "أصدقاء الشعب السوري" أو حلفاء للنظام السوري، وأمام هذا المشهد والخريطة يظهر غياب الثقافة والأرضية المؤسساتية والديمقراطية رغم قابلية ترسيخ المفاهيم المتقدّمة في هذه المناطق، كونها تاريخياً عاشت حضارات كثيرة عبر التاريخ كما تطرقنا إلى ذلك في بداية بحثنا هذا، فالظروف والأوضاع الحالية تشير إلى ضرورة وضع رؤية مشتركة بين المعتصمِين والمعارضِين والوطنيّين في هذه المدن المحتجَّة، والتواصل مع القوى الوطنية والديمقراطية في كلّ المناطق السورية، كمجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية الديمقراطية في مناطق شمال وشرق سوريا، والشخصيات والقوى الوطنية في كلّ ربوع سوريا والمهجر؛ ممّا سيشكّل الأرضية المناسِبة لالتفاف المعارضة الوطنية والديمقراطية السورية حول برنامج وطنيّ مشترَك، والسير بها لمستوىً متقدّم حول وضع رؤىً حول الهوية السورية الجامعة تسفر لاحقاً عن انعقاد مؤتمر وطنيّ ديمقراطيّ سوريّ يؤسّس لحلّ شامل ومستدام للأزمة السورية.

- **إعادة بناء الهوية الوطنية السورية كمبدأ لحلّ الأزمة السورية**

للحفاظ على الهوية الجامعة مع وجود ثقافات مختلفة ومتعدّدة، لا بدّ من الإشارة إلى أهمية الهوية للحفاظ على التماسك المجتمعي من خلال مبادئ فكرية وسياسية وأخلاقية، ووضع دستور ديمقراطي يقبل الجميع، ويحفظ حقوق المواطن بأركانها الثلاث: المساواة والحرية والمشاركة، وبأبعادها القانونية الدستورية والثقافية والسياسية والأخلاقية، وفي هذا السياق يؤكّد الفيلسوف وعالم الاجتماع دوركايم (1858-1917م) في كتابه "الانتحار: دراسة سوسيولوجية" يؤكّد على تأثير ضعف الاندماج الاجتماعي على هوية الفرد، واعتبر أنّ ضعف التكامل الاجتماعي إنّما يؤدّي إلى فقدان الهوية أو إلى أزمة هوية.

إنّ السوريين، بتنوّعهم واختلافهم، يجب ألّا يتمّ تصنيفهم كأقلية أو أكثرية؛ فالتاريخ المشترك لكلّ مكوّنات المجتمع السوري "بحلوه ومرّه" يثبت ذلك، وقد ساهم الجميع في بناء هذا البلد وساهم كذلك في بناء قِيَمها المادّية والمعنوية والروحية.

وإذا ما تأمّلنا قليلاً فسنرى وندرك أنَّ الدول الاستعمارية قد لعبت دوراً كارثياً في فشل تشكيل وبناء الهوية السورية؛ وذلك عبر الاتفاقيات التي وقّعت بين المنتصرين في الحربَين العالميتَين الأولى والثانية.

وقد تلعب الأزمة التي نعيشها منذ ثلاثة عشر عاماً دوراً مباشراً ورياديا في إعادة مفهوم الهوية في شمال غرب سوريا إلى الواجهة كحلّ للأزمة السورية على المستوى الداخلي، وحواراتها التي لم تصل بعد إلى رؤية واضحة توحّد الرؤى المطروحة لإنقاذ سوريا الوطن من براثن المتلاعبين والسماسرة والقوى الإقليمية والدولية الساعية لاستثمار خيراتها وبعثرة مواطنيها وشعبها الذي هُجّر وأُخرِج أفواجاً إلى كلّ أصقاع العالم.

فذهنية السلطة والاستبداد للنظام السوري كان لها الدور الأكبر والرئيسي في ذلك، إضافة إلى قلّة الثقافة والوعي الوطنيّ الجامع، وارتهان الكثيرين، وفق مصالحهم، للدول والأجندات الخارجية الطامعة في خيرات البلاد.

إذاً؛ يكمن الحل في الهوية الجامعة من خلال تجاوزها للهويات الفرعية مع الإشارة إليها وعدم إغفالها؛ فالعقد الاجتماعي يربط المجتمع، بتنظيماته المختلفة وتنوّعه الثقافي، مع الدولة المؤسساتية ضمن تفاهم بين المجتمع والدولة، والتي تعتمد على الدستور الديمقراطي المتمخّض أساساً عن العقد الاجتماعي.

وهذا يعني ضرورة العمل على لمّ الشمل والبحث العميق في مفهوم المجتمعية بتنوّعها المشار إليه، والرُّقيّ بها وفق هوية تؤسّس وتبني لمستقبل يعمّه السلام المُستدام؛ فالهويتان القومية والدينية لم تستطيعا لمّ شمل السوريين بتنوّعهم الثقافي الموجود تاريخياً منذ الاستيطان الأول على جغرافية سوريا وحتى الآن.

وما لم يُدرَك ذلك فستكون الهوية المجتمعية مهدّدة في وجودها وصَهرها ضمن بوتقة الثقافة الغربية المفرغة من المعنى رغم مصطلحاتها الرنّانة والجذّابة؛ كالحداثة والليبرالية والعلم والتقدّم

والبيروقراطية والتكنوقراط إلى ما شابه ذلك من مصطلحات فُرّغت ضمنياً من أصالتها؛ فالوظيفة الأساسية لهذه الحداثة الرأسمالية هي ابتلاع كلّ الأنماط الثقافية المغايرة لها والآتية أساساً من بنية ثقافتها المهيمنة والنابعة من فلسفة الإنسان المركز والمسيطرة على كلّ حقول الإيكولوجيا والعلم والتقنية وقوى الإنتاج الرئيسية والأساسية، فلا تتحمّل وجود ثقافات مختلفة عنها، وخاصة إذا ما استمرّت هذه الثقافات وقاومتها، ورؤيتها المختلفة هذه كأطروحة مضادّة لها ولثقافاتها، لذلك تعمل بكلّ السبل لصهر وإذابتها ضمن ثقافتها.

السؤال الذي يتطلّب الإجابة عليه هو: هل يمكن أن يتحوّل التنوّع الثقافي والقومي والديني، الموجود، إلى هوية مجتمعية في سوريا؟ وما هي متطلّبات السير نحوها وتحقيقها؟ فعند البحث عن الهوية لا بدّ من التقاط الذات الفاعلة والعقل الجَمعي كمبدأ أساسي.

فعندما نأخذ الهوية السورية في إطارها الوطني والدستوري، نلاحظ أنَّ الدساتير السورية قد تعاملت وفق ثلاث مراحل: بدأت بالهوية السورية غير المكتملة، ثم الهوية الدينية، ثم الهوية القومية، وذلك منذ وضع دستور 1920م وحتى الآن؛ ومن هنا يمكن طرح السؤال الجوهري والذي نحن بصدده وهو: هل يمكن بناء هوية سورية جامعة مع وجود كلّ هذا الكمّ من التبايُنات والاختلافات الموجودة؟ وأين يكمن الحل؟ للإجابة عن هذا السؤال؛ يجب تقديم مقاربة للهوية السورية في إطارها الدستوري؛ لقد كُرّست الهوية الدستورية السورية كهوية مفتّتة ومتناثرة وغير مكتملة، وما لم تُكتمَل هذه الهوية بدستور ديمقراطي ستبقى أزمة الهوية السورية حاضرة ودون حلّ، ولا شكّ أنّ الهوية الجامعة ستلعب دوراً بارزاً في اللحمة الوطنية، وتلعب دور الرابط في احتضان ورسوخ التنوّع والاختلاف الموجود ضمن المجتمع بعنوان "الهوية المجتمعية"، فالمُطّلع والمُتَمَعِّن في تفاصيل الأحداث التي جرت وما زالت مستمرّة في الشرق الأوسط عامة وسوريا بعد منتصف القرن المنصرم على الأقل سيلاحظ، بكلّ وضوح، مدى الانفكاك والشرخ الذي أصاب المجتمع بشكل عام، وقد بات أكثر وضوحاً خلال الأزمة السورية. وهناك يبرز نظام "الدولة القومية" كمصدر لمعظم أزمات المنطقة بما فيها أزمة الهوية الوطنية، وبحسب المفكّر عبدالله أوجلان(2) الذي يُعَدُّ أبرز مَن تناول قضية الهوية الوطنية "يشكّل ربط القضايا الوطنية والاجتماعية بالدولة القومية الجانب الأكثر إجحافاً في الحداثة، ذلك أنّ عقد الحل على الأداة التي تشكّل مصدر القضايا بالتحديد، يؤدّي إلى استفحال وتعاظم القضايا كالتيهور، إلى تفشّي الفوضى المجتمعية.. والدولة القومية التي تدخل جدول الأعمال في هذا التطوّر المتأزّم، هي أعلى أشكال تنظيم العنف المبتكر على مدى تاريخ المجتمعات.. فقد تحوّلت الدولة القومية بعينها إلى عائق يغلق النظام القائم ويسدّه كلّياً..." ويؤكّد أوجلان (3) على أنّ "نموذج الحلّ الديمقراطي ليس مجرّد خيار حلّ فقط، بل إنّه أسلوب الحلّ الرئيسي.. من عظيم الأهمية التبيان بأنّ نموذج الحلّ الديمقراطي ليس منفصلاً كلياً عن الدولة القومية، إذ بمقدور الديمقراطية والدولة القومية أن تلعبا دورهما كسيادتين تحت نفس السقف السياسي، إذ يرسم الدستور الديمقراطي الحدود الفاصلة بين مساحتَي نفوذهما..." وأكّد على دور مفهوم الأمّة في بناء الهوية استناداً إلى رأيه

[2] عبد الله أوجلان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية؛ المجلد الخامس؛ ترجمة: زاخو شيار؛ الطبعة الثانية- ٢٠١٤م؛ بلا ناشر؛ ص٤٣٥-٤٣٦.

[3] نفس المرجع السابق؛ ص٤٣٦.

الذي يعتبر([4]) "..الأمّة معنية بالذهنية والوعي والعقيدة. والأمّة في هذه الحالة هي مجموع الأناس الذين يتشاطرون عالماً ذهنياً مشتركاً...".

- **العوائق التي تعترض إعادة بناء الهوية الوطنية السورية**

إنّ إعادة بناء الهوية الوطنية السورية يُعَدُّ، بلا شكّ، عملية استراتيجية تضمن حلّ أزمات البلاد ووضعها على سكّة الحضارة الإنسانية، إلّا أنّ "القول أسهل من الفعل" وتحقيق هذا الأمر قد يحتاج إلى معجزة؛ نظراً للانقسامات الكبيرة بين الهويات السياسية المستجدّة في خِضَمّ الأزمة السورية، بالإضافة للصدع السياسي والديني والمذهبي والقومي داخل بنية المجتمعات السورية في سياق التاريخ السياسي للبلاد؛ ما يعني أنّ هناك عوائق كبيرة تعترض إعادة بناء الهوية الوطنية السورية، بعضها أفرزتها الأزمة السورية، وبعضها الآخر أفرزتها سياسة الدول التي سعت للسيطرة على سوريا والتي تشكّل ضمناً أحد عوامل اندلاع الأزمة السورية، ومن أبرز هذه العوائق:

1. تعيش سوريا تنوّعاً سكانياً من مجموعات إثنية ودينية متعدّدة، (العرب، الكرد، سريان، شركس، التركمان، والدروز، سُنّة، مسيحيون، علويون، وغيرهم) فهذا التنوّع والتعدّدية يُعقّد من مسألة الهوية من ناحية؛ حيث يتم استغلاله لتعميق الانقسامات لتعيش المجتمعات في صراعات داخلية وصراعات مع السلطة المركزية قبل وأثناء الأزمة السورية بدلاً من تعزيزها كعامل قوة لها، وهذا يدلّ على أنَّ التحدّي الأساسي في بناء هوية سورية جامعة يكمن في القدرة على احتواء هذا التنوّع الكبير من الهويات الدينية والمذهبية والقومية.

2. لعب الاحتلال العثماني والاستعمار الفرنسي دوراً مؤثّراً على الحالة السورية؛ حيث خلّفا تقسيمات إدارية وجغرافية عمّقت الفجوة بين الجماعات المختلفة خلال القرون والسنوات الماضية.

3. اعتماد الأنظمة السياسية التي حكمت سوريا، منذ الاستقلال، بأشكالها الملكية والعسكرية والمركزية، على تغليب الهوية الفرعية وإبراز الهوية الطائفية والولاءات الشخصية والعائلية الضيقة.

4. التطرّف الديني والقومي من خلال وجود جماعات دينية وقومية متطرّفة ومتشدّدة أدّى إلى فرض أيديولوجيات صارمة؛ ما زاد من الضغوط على المجتمعات المحلّية وخلَقَ شعوراً بالاغتراب، فأفراد هذه الجماعات يشعرون بولاءات متعدّدة، وهذا ما قد يعقّد من بناء هوية وطنية جامعة.

5. استمرار الصراع الطويل والنفوذ الخارجي المتعدّد أضعف الإحساس بالهوية الوطنية الموحّدة؛ حيث أصبح الولاء لبعض العشائر ولكثير من الفصائل العسكرية المرتهنة لأجندات القوى الخارجية، الأمر الذي ساهم في تعزيز هويات أخرى فرعية كالهويات الطائفية والعرقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

6. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي أدّى إلى تراجع الأولويات الوطنية لحساب الأولويات الشخصية أو الفئوية؛ ويقف وراء هذه العقبات النخب السياسية والعسكرية التي استغلّت الانقسامات لضمان بقائها في السلطة.

[4] للمزيد انظر المرجع السابق.

7. الدور السلبي لكلّ من "حكومة الإنقاذ والحكومة المؤقّتة" خلال الأزمة السورية المستمرّة، في استعادة الهوية السورية، لامتلاكها مرجعيات ذات أفق ضيّق، أو لتنفيذها أجنداتِ دولٍ أخرى، ولا حول ولا قوة لهما في اتّخاذ قرار مستقلّ.

8. استمرار الأزمة السورية وتحوّلها إلى حرب جلبت معها تدخّلات خارجية، ساهمت في تعميق الصراع وحالة الانقسام في سوريا، كما ساهمت في تشظّي الجغرافية السورية لمناطق نفوذ تديرها عدّة قوىً خارجية بامتداداتها الداخلية؛ فتأثير القوى الخارجية الإقليمية والدولية كإيران وتركيا وروسيا والولايات المتحدة والعاملة وفق أجنداتها في سوريا واضح، وقد لعبت تلك القوى دوراً رئيسياً في الوقوف بوجه أي تحوّل ديمقراطي في سوريا، بالرغم من صدور القرار الأممي /2254/ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جنيف عام 2015م، والمتعلّق بوقف إطلاق النار والتوصّل من خلاله إلى تسوية سياسية للأزمة في سوريا.

وما يفاقم هذه الأزمة هو وجود عوامل تعزّز هذه العوائق وتجعل مسألة الحلّ معقّدة، ومن أبزر هذه العوامل:

- تراجع مستوى التعليم لعب دوراً رئيسياً في الشرخ الموجود، والذي يعود أساساً إلى لسياسة المركزية والعقليات النخبوية الموجودة.
- ضرب قيم ومقدّسات المجتمع بهدف نشر الفوضى؛ وذلك من خلال تشجيع ظاهرة زرع المخدّرات وإنتاجها والمتاجرة بها وتعاطيها بكثرة، ونشر الفاحشة وانتشار الفساد.
- عدم التوصّل إلى مخرجات إيجابية من خلال اللقاءات السياسية التي من المفترض أن تثمر عن معطيات إيجابية والسير بخطوات نحو حماية الهوية المجتمعية السورية، لكن المرجعيات الدوغمائية للمجتمعين، سواءً كانت قومية أو دينية أو من يدَّعون العلمانية، قد حالت دون ذلك.

نستنتج مما سبق أنّه طالما بقيت هذه العوامل حاضرة في المشهد السياسي السوري لا يمكن بناء وتأسيس هوية جامعة والتي من المفترض أن يجتمع السوريون حولها؛ فعلى المستوى المحلّي: إنّ التمسّك بالقومية والقطرية أو الدين وتفريعاته المذهبية والطائفية، أو السلطة برمزية الشخصية الدكتاتورية التي تمتلك سلطة مطلقة، قد تسبّب بعدم تأسيس الأرضية المناسبة للهوية الوطنية، بل وضعتها في مأزق شديد، وفرضت النمط الواحد دون رؤية الآخر، كما تسبّب بعدم تبنّي الإيجابي على كلّ المستويات ابتداءً بالفرد مروراً بالجماعة وصولاً للوطنية الجامعة، لذلك لا يمكن أن توضع اللبنات الأساسية للهوية السورية ما لم تتجاوز أسباب هذه النقاط التي ذكرناها، ولو أنّها أتت مقتضبة، والتي تكشف مدى هشاشة وتأخّر البُنى المجتمعية بجوانبها الثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية في سوريا بكلّ وضوح، بالإضافة إلى أنَّ الجماعات المتطرّفة قد استغلّت الظروف لتعزيز أيديولوجياتها القومية والدينية والطائفية والمذهبية؛ وهذا يعني أنّ الأمر يتطلّب إرادة سياسية جماعية، كما يتطلّب جهوداً من مختلف الأطراف لبناء رؤية مشتركة لمستقبل سوريا، ترتكز تلك الرؤية على المواطنة الحرّة والتعدّدية المُثلى.

أمّا على المستوى الإقليمي والدولي؛ فقد لعبت التدخّلات الإقليمية والدولية في الصراع الدائر في سوريا دوراً في إعاقة توحيد السوريين تحت سقف هوية جامعة؛ فالقوى الإقليمية والدولية تدخّلت في الشأن السوري وعملت على تعزيز الانقسامات من خلال دعم فصائل معيّنة على حساب الوحدة الوطنية، ممّا أعاق بناء هوية سورية جامعة. لذا؛ فإنّ أزمة الهوية السورية مستمرّة وستستمرّ ما لم يتمّ إجراء عملية التحوّل الذهني والفكري من خلال إجراء قراءة تاريخية سوسيولوجية وعقلانية لها، وضرورة تبنّي الهوية الوطنية، وتجاوز الدوغمائية وتقرّباتها الجامدة والسطحية والإقصائية، بل حتى يجب الاستناد على أسس صحيحة عبر ثقافة التنوّع والاختلاف واعتبارها غِنىً وثروة للمجتمع، كما يجب تجاوز عقلية المركز التي تعتمد على وضع هوية مكان هوية أخرى؛ فالاغتراب المجتمعي الذي يعيشه السوريون ساهم بشكل كبير في غياب السعي وراء بناء هوية جامعة، ولتجاوز كلّ هذه التحدّيات هناك حاجة لتفكيك هذه الولاءات المتضاربة، وإيجاد نقاط تلاقي على أساس مشترك، وفي هذا الإطار تحتاج سوريا إلى نظام سياسي قادر على تمثيل جميع المكوّنات بشكل عادل ومنصف.

- **المبادئ الأساسية لبناء الهوية الوطنية السورية**

الهوية الوطنية الجامعة بحاجة إلى كثير من العمل الثقافي والاجتماعي والسياسي، وتأمين متطلّبات العيش الاقتصادية والنفسية للشعب، لتكتمل اللوحة بشكل جميل ورائع، وهذه بعض النقاط التي يجب التوقّف عندها مليّاً من خلال نشر ثقافة المحبّة والتسامح كمناهج دراسية، وثقافة البيت والعمل والمجتمع كتشاركية يسبق أي خطوة أخرى، وبناء رؤىً وبرامجَ تستند على الواقع ولخدمة المجتمع والبناء الجمعي، فقوة العقل هنا يجب أن تطغى على أي جانب رغبوي أو وثوقي، وتوجيه الطاقات والمهارات الواعية إلى إدراك مفاهيم ثقافة الشرق وهويتها الإنسانية لدفع كلّ أفراد المجتمع نحو الحياة بجمالها ورونقها المعهود بعيدة عن ثقافة الانسلاخ والإفناء.

فالمعضلة الأساسية التي ما زالت تعمل عليها الأنظمة المركزية عامةً، وحكومة دمشق خاصةً، هي الإبقاء على المرجعية الدينية أو المرجعية القومية في منهجيتها، وخلق شرخ وتباعد بين المكوّنات والشعوب والثقافات بواسطة تلك المرجعية لتستفيد منها؛ فهذه السياسة هي التي أنتجت معها ويلاتِ وحروبَ إبادة الطبيعة والإنسان، إضافة إلى ضرورة أن يلعب الشعب دوره الأساسي في إدارة مجتمعه عبر مؤسسات يبدعها وينظّمها بنفسه، إلى جانب المؤسسات الرسمية الموجودة في الدولة الحديثة، وسيشكّلان معاً دستوراً ديمقراطياً، ويلتقي الأفراد بالمجموعات ويتفاعلان وفق عناصر نفسية واجتماعية وثقافية ولغوية، وإن تعدّدت، فالشعور بالآخرين قائم في الأساس على الوعي والإرادة لتحقيق أهداف تمتين العلاقة بين الهوية والشخصية وفق نموذج الإنسان ذي الانتماء الحرّ والنزيه والوعي بفكر متقدّم مقترناً بالفعل والسلوك الرشيد؛ وبذلك يتحوّل إلى أمّة بحدّ ذاته في نمطه الإنساني، فإدراك مفهوم الحرية سيشكّل نقطة انطلاق نحو أمّة سورية ديمقراطية تضمن حماية المجتمع، بمختلف ثقافاته، وتأمين حقوق الأفراد والجماعات والأحزاب والتعبير الحر، وتضمن عودة سالمة طوعية آمنة للمهجّرين، كما في مدن عفرين وسري كانيه(رأس العين) وكري سبيه (تل أبيض) المحتلة وباقي المناطق السورية الأخرى، وبالتالي تضمن تحقيق الهوية السورية الديمقراطية في المستقبل.

فامتلاك الهوية السورية - كما تعلمنا من تجارب التاريخ - يحتاج إلى استيعاب الفرد لمبادئها وقيمها المستمدّة من العقد الاجتماعي الذي يمثّل الروح والكينونة الذاتية الوطنية، وستُشكّل بذلك الهوية الوطنية السورية. وهذا ما يعتبره المفكر عبد الله أوجلان[5] "البُعد الوجودي لمَن يتشاطرون عالماً ذهنياً (عالم الذهنية المشتركة) عامراً بعواطف التعاضد والتكافل المشترك، ويوحّد حالاتهم الواعية المعنية بحقول اللغة والثقافة والتاريخ والاقتصاد والتوزّع السكّاني، دون إهمالهم لآفاقهم الأساسية الخاصة بهم ضمن إطار تلك الحقول..." من جانبه يشيرعالم الاجتماع ابن خلدون (1332-1406) في مقدّمته "مقدّمة ابن خلدون" إلى أنَّ القوة الأساسية لبقاء الدول تعتمد على العصبية (التضامن الاجتماعي والقَبَلي)، وعندما تضعف أو تتدهور بفعل الفساد أو الصراعات الداخلية، تنهار الدولة.

حيث يقول ابن خلدون فيما يتعلّق بأسباب انهيار الدول [6]: "والدولة إذا غلبت وملكتها أمّة أخرى فإنّما هو لعصبية الغالب على المغلوب، والعصبية هي القوة في الجسم السياسي، فإذا ضعفت قوة العصبية أو فسدت، انحلّت الدولة وسقط سلطانها، وكان ذلك من علامات النهاية". إذاً؛ فالحاجة هنا إلى الوعي المجتمعي و"الحدس الكانطي" العائد للعقل الذي يُعَدُّ ضرورة ماسّة للحفاظ على الهوية المجتمعية السورية، ويدعم ذلك المفكّر الإيطالي أنطوني غرامشي (1891-1937) عندما تناول مفهوم الهيمنة ودور المثقّفين في "دفاتر السجن" فأشار بوضوح الى أنّ المرء يكتسب تصوّره عن العالم وينتمي دائماً إلى تجمّع خاص، وهو كلّ ما يضمّ العناصر الاجتماعية التي تتشاطر نمط التفكير والتصرّف بنفسه، وأكّد أنّنا جميعاً أتباع لنمط من أنماط الالتزام الفكري أو العقيدي، ونحن دائماً أناس ضمن القطيع أو الإنسان الجمعي. وعليه؛ فهناك حاجة ماسّة لقراءة نقدية شاملة للتاريخ ومعرفة الذات بموجبها، وخلق التوازن وإظهار المهارات مستنداً على هذه الشفافية والواقعية وإدراك كلّ ذلك في بناء هوية مجتمعية سورية، وهذه، حكماً، بحاجة إلى العقل الجمعي المنتج لثقافة المحبّة والتسامح والتشارك والعلم الموضوعي.

إنّ الظروف التي يعيشها الشعب السوري بكلّ مكوّناته قد أوصلته إلى استنتاجات هامة، وهي أنَّ الهويات الوطنية يجب أن ترتكز على الحقوق والمساواة والعدالة والحريات، وعدم إعطاء الأولوية للقضايا القومية والدينية ويجب تجاوزها دون إلغائها، ولتتحوّل إلى حالة ثقافية؛ فالأولوية كانت لهاتين الهويتَين، الدينية والقومية، اللتين استخدمتا للسيطرة على الشعوب بسهولة؛ كونهما تتساهلان مع الحكام وأفكارهم ومصالحهم على حساب باقي الشعب. وبذلك يمكن بناء حالة سياسية يتّفق من خلالها على شكل الإدارة والحكم في البلاد؛ من خلال وضع دستور يضمن المساواة والحريات والتنوّع الموجود في البلاد في إطار ديمقراطي، والابتعاد عن التطرّف الحزبي والديني والطائفي؛ كونها تمتلك في بنيتها أسساً غير ديمقراطية.

إذاً؛ الهوية السورية يجب أن تُبنى على أفكار ورؤى أفرادها وقواها الفعّالة، وتكون تلك الأفكار والرؤى قابلة للتطوّر وتنمو باضطراد خدمةً لمصالح المواطنين، والتجربة التي عاشتها المكوّنات

[5] عبد الله أوجلان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية؛ المجلد الخامس؛ ترجمة: زاخو شيار؛ الطبعة الثانية- ٢٠١٤م؛ بلا ناشر؛ ص٤٣٩.

[6] مقدّمة ابن خلدون إشراف الدكتور علي عبد الواحد وافي؛ الجزء الأول، في الفصل الثالث من الباب الثالث، "الظلم والتعسف وأثرهما في خراب الدول".

الموجودة في سوريا تاريخياً ساهمت في بلورة هذه الرؤية الواقعية كسبيل لتجاوز إرث وتراكم عشرات السنين، وحلّ المشاكل والنزاعات التي افتُعِلت من قبل المنتفعين في الداخل والخارج؛ لذلك هناك حاجة ماسّة لوضع خريطة طريق واضحة المعالم تعتمد على صياغة خطاب يعبّر عن جوهر الهوية السورية وماهيّتها والإجماع عليها، والاتفاق على أولوية المسائل التي تُعيد المجتمع إلى تماسكه، باختلافاته وتنوّعه ضمن كينونة المجتمع، والبحث عن كيفية تخطّي حالة الاغتراب في الهوية السورية، من خلال:

1) التعمّق في قراءة التاريخ والتعرّف على مفهوم الاختلاف والتنوّع ودور كلّ المكوّنات المتعايشة في بناء الحضارة الإنسانية، وضرورة "حفاظ الجميع على الجزء والجزء على الجميع" كمبدأ أساسي لاستمرارية الحياة وفق مبدأ العدالة والمساواة والسعي نحو الحقيقة ومسؤولية إدراك وفهم مفهوم الحرية؛ وجعل كلّ ذلك أنساقاً منفتحة على الثقافات الأخرى والمسبّبات في استمرار الشرخ والطبقية في المجتمعات؛ أي يجب أن يبدأ بناء الهوية السورية الجامعة من خلال الاعتراف بالتنوّع كقيمة وليس كعائق، ويمكن أن تكون سوريا نموذجاً للتعايش السلمي إذا ما تم الاعتراف بالهويات المختلفة واحترامها.

2) العمل على بناء الشخصية الوطنية والثقافية التي تُدرك أنَّ الوطن هو الأرض والشعب والجغرافية، وله أبعاد أخلاقية سياسية إنسانية، وهو غير مقيّد بالحدود المرسومة على الخرائط الدولية؛ فبدون إدراك هذه الصفات لا يمكن البناء والحفاظ والدفاع عن الهوية سواءً كانت سورية أو أي هوية أخرى، وبدون بناء هذه الشخصية لن تتشكّل الهوية المجتمعية ([7])؛ الأمر الذي سيساهم في تعزيز مفهوم المواطنة الحرة واعتبارها فوق جميع الهويات الدينية والقومية، ويمكن أن يكون حجر الزاوية لهوية سورية جامعة، وهذا يعني التركيز على حقوق وواجبات جميع السوريين دون تمييز، مع ضمان حماية حقوق الجميع في دستور ديمقراطي.

3) ضرورة فهم العلاقة الجدلية بين الثقافة وماهية الهوية والأصالة، لوضع تركيبة جديدة كنموذج متقدّم وراقٍ في ظلّ هذه الظروف الصعبة التي يمرّ بها العالم والشرق الأوسط تحديداً؛ وهذه بحاجة إلى مراكز فكرية استراتيجية للقائمين عليها تتجاوز المفاهيم الأحادية الضيقة كما ذكرنا. ويمكن أن يلعب التعليم دوراً رئيسياً في تعزيز الهوية الوطنية؛ وذلك من خلال تعليم الأجيال الجديدة أهمية الوحدة الوطنية وتقدير التنوّع الثقافي وقبول المختلِف كحقيقة وجودية في المناهج خلال كلّ المراحل الدراسية.

4) عقد اجتماعات متنوّعة ومتعدّدة بين الفرقاء في الداخل والخارج، وعدم وضع شروط مسبقة لها، والاتفاق على تنفيذ القرار الدولي 2254، والتأكيد على التشاركية في إدارة البلاد من خلال نظام سياسي تعدّدي لامركزي أو نظام الإدارة الذاتية الديمقراطية؛ بحيث يحصل كلّ مكوّن على حقّه في التمثيل والمشاركة في اتّخاذ القرارات بخصوص مصير هذا البلد والتوزيع العادل للثروة.

---

[7] اعتقد أنَّ هذه الثقافة ستقاوم سياسة المستشرقين وأحفادهم من أصحابي ثقافة صهر الشعوب في بوتقة السياسة الليبرالية بشكل واعي والتي باتت سلاحاً لقوى ومراكز القرار ولأصحاب النفوذ وآخرها الرأسمال المالي واستراتيجيتهم المتوحشة من خلال ابتلاع الهويات ضمن أنماط هويتية خاصة بهم تُصهر كل الهويات ضمنها وتُبعد الإنسان عن إنسانيته وقيمه الأخلاقية والسياسية والبيئية التي شكّلت يوماً حقيقة ثالوث الكون والطبيعة والإنسان... (الكاتب).

5) عقد جلسات مفتوحة ضمن تجمّعات شعبية دون وضع عراقيل، للخروج بعقل جَمعي دون أن تطغى أيديولوجية طرف ما على الآخر. فهناك حاجة إلى حوار وطني شامل بين كل الأطراف، يهدف إلى معالجة الجروح العميقة التي خلّفتها سنوات الصراع، ويهدف كذلك للعمل على إعادة بناء الثقة بين المكوّنات المختلفة من خلال إجراءات توافقية تؤسّس لمرحلة إيجابية متقدّمة.

6) دعم المواطنين بمقوّمات معيشتهم كأولوية للحفاظ على التماسك المجتمعي ريثما يتم الاتفاق على بناء هذه الهوية الجامعة ومحاولة فضح عقلية الاستبداد وداعميها.

وعلى هذا الأساس سيلعب الخطاب الثقافي ذو الهوية الوطنية الجامعة دوراً في مقاومة المتدخّلين والغرباء في المنطقة والمرتهنين على الخطاب الديني والقومي المتطرّف وتشعّباته من المذهبية والطائفية والمصالح الفئوية والضيّقة.

ويُعتقَد أنَّ هذه المهمة لا تقبل التأجيل أبداً، ويجب العمل عليها من قبل كلّ الأحزاب والتيارات والفعاليات المدنية المؤمنة بالمساواة والديمقراطية والتعايش بين كلّ المختلفين على جغرافية سوريا والساعين لهوية سورية جامعة حضارية، لكن على الأرض يتم السير في اتجاه معاكس؛ فالقوى والتيارات المُشار إليها تسيطر على جزء كبير من مساحة سوريا المفتّتة، وتتلقّى الدعم من قبل المؤثّرين على القرار الدولي على المستويات الإقليمية كتركيا وإيران والسعودية وقطر وآخرين، وعلى المستويات الدولية كأمريكا وروسيا وبعض الدول الأوربية.

الثابت هو أنَّه هناك ضرورة مُلِحّة لتجاوز هذه المرحلة العصيبة؛ وبموجبها يتوجّب على أفراد المجتمع القيام بمسؤولية جدّية، ابتداءً من مراكز العمل والنشاط، وكذلك هناك ضرورة لاتّخاذ موقف ثقافي سياسي جَمعي ليرتقي بمستوى وأهمية المنطقة الجغرافية التي احتضنت الحضارة الإنسانية منذ آلاف السنين، وتؤسّس لمرحلة بناء نمط فكري ونموذج ديمقراطي يُعبِّر عن الهوية الشرقية ومواكبة التطوّرات في الحضارة الغربية، والاستفادة منهما خلال القرون الأربعة الماضية.

- **الهوية السورية ومستقبل شمال غرب سوريا**

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى أنَّ شمال غرب سوريا منطقة معقّدة من حيث الوضع السياسي والعسكري والإنساني؛ وبعد سنوات من الصراع، أصبحت هذه المنطقة تحت سيطرة مجموعات معارضة مختلفة، بما في ذلك فصائل مسلّحة تدعمها تركيا وجماعات إسلامية متشدّدة؛ فالمنطقة تواجه تحدّيات كبيرة تتعلّق بمستقبلها السياسي والاجتماعي، وتتعلّق كذلك بأزمة الهوية متعدّدة الأبعاد. لذا؛ فإنّه من الصعب التنبّؤ بمستقبل شمال غرب سوريا سياسياً وعسكرياً، نظراً للوجود المتداخل للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية؛ فتركيا تلعب دوراً رئيسياً في دعم بعض الفصائل هناك، وتسعى إلى خلق منطقة آمنة بهدف منع تدفق اللاجئين إلى أراضيها وتشهرها بين الفينة والأخرى، إضافة إلى أنّه لا يزال مستقبل التسوية السياسية في المنطقة يعتمد إلى حدّ كبير على نتائج المفاوضات الدولية، سواء في إطار عملية أستانا التي ترعاها روسيا وتركيا وإيران، أو من خلال جهود الأمم المتحدة وتنفيذ مقرّرات مؤتمر جنيف وقرار2254 الخاص بالشأن السوري. كما أنّ المنطقة تواجه تحدّيات تنمية اقتصادية كبيرة بسبب الصراع المستمرّ، بما في ذلك الدمار الواسع للبنية التحتية وصعوبة الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.

وهذا يعني أنَّ مستقبل شمال غرب سوريا مرهون بالعديد من العوامل المعقّدة، بما في ذلك الديناميكيات المحلّية والإقليمية والدولية، ويعني كذلك أنّ أزمة الهوية الحالية هناك ستظلّ عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، ويبدو أنّ حلّ هذه الأزمة مرتبط بتحقيق تسوية سياسية شاملة تعترف بالتنوّع وتحترم حقوق جميع المكوّنات القاطنة هناك.

رغم أنّ هذه المهمّة صعبة، إلّا أنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ مهمّة بناء الهوية الوطنية السورية الجامعة ستقع على عاتق المثقّفين والمتنوّرين؛ فجَمْع مختلف المكوّنات والقوميات والأيديولوجيات والأديان على طاولة واحدة والإجماع على رؤية مشتركة، كما يشير الكثير من المعنيّين بالشأن الفكري والسياسي والثقافي، ليس بالأمر السهل؛ والصعوبة تكمن في أنَّ السوريّين لم يعتقدوا يوماً بأنّهم ينتمون إلى الدولة السورية المشكّلة منذ 1946م، ولم يجدوا ذاتهم إلّا لفترة محدّدة جدّاً (حقبة الخمسينات)، ولم يمثّلوا طموحاتهم السياسيةَ، إضافة لعدم السعي الحثيث لبناء هويّة وطنية جامعة؛ فالنظم المركزية التي حكمت سوريا، منذ تأسيسها والأخيرة على وجه الخصوص، لم تسمح ببناء الأرضية، لذا لعبت تلك الأنظمة على الوتر القومي تارةً والطائفي تارةً أخرى وأحياناً على الوترَين معاً، وما زال مستمرّاً في هذه السياسة، والطرف الآخر المعارض كذلك لَعِب على الوتر الديني ومشتقّاته، ولم يبحث كلا الطرفَين عن الحلّ المجتمعي المستدام.

إذاً؛ فالعقلية الأحادية السلطوية المنفعية الاحتكارية هي السبب الأساسي في عدم الوصول للهوية السورية المتنوّعة.

إضافة للفهم الخاطئ لدى الشريحة والفئة المثقّفة في حيثية أنَّ الهوية تتشكّل في كنف الدولة، وتعميم ذلك في لقاءاتهم ودروسهم وتأثيرهم في ذلك على الشعب.

فالحقيقة تكمن في أنَّ الهوية لا بدّ أن تكون مجتمعية وتخرج من رحم المجتمع؛ فالدول المركزية، بشكل عام، تدعم الشرخ بين الفئة الحاكمة وعامة الشعب، ومن هنا تأتي أهمية تنظيم المجتمع لنفسه من خلال تأسيس تنظيمات خاصة به على المستويات الثقافية والسياسية والاجتماعية، يعبّر من خلالها عن مطالبه ويعمل على تثبيتها وفق عقد اجتماعي خاص، ويشكّل ندّاً قوياً لهيمنة الدولة المركزية كمفهوم وقضية سوسولوجية، فالانتماء هنا يلعب دوراً أساسياً، لكن أيّ انتماء؟ إلى الدولة أم إلى المجتمع؟ فقد ثبت أنّ الدولة تمثّل حفنة من الأشخاص يمثّلون مصالح ثلّة من المجتمع، وهي عبارة عن تحالف مشكّل من المجموعة "العسكرتارية" وثلّة التجار والمنظّر العالِم القريب من الحاكم، يستحوذون على كلّ مقدّرات المجتمع لمصالحهم، أمّا أفراد المجتمع فهم الغالبية ولا بدّ من تفعيل قواها الحيّة والمنظّمة، وهذا من وظيفة المثقّف التنويري.

أعتقد أنّه على المجتمع فهم واقعه وإدراك ذاته من خلال المثقّف العضوي الذي أشار إليه المفكر "غرامشي" والقريب من مطالب الجماهير، حيث عرّف المثقّف العضوي قائلاً "هو الشخص الذي يساهم في قيادة وتنظيم المجتمع، ويرتبط بطبقته العاملة ويلعب دوراً في وعيهم الاجتماعي والسياسي".

هناك ثلّة من المثقّفين يراهنون على الفكر القومي ويعتبرون المناداة بالهوية السورية الجامعة نوعاً من الخيانة، وهذا ما يؤدّي إلى بروز الهوية القومية أو الطائفية أو العشائرية، رغم أنّ الهوية القومية التي دعمتها كلّ من إيطاليا وفرنسا وإنكلترا قد فشلت فعلياً في بلدانها، والمتأثّرون بها أيضاً هُزِموا في

ألمانيا وتركيا ويوغسلافيا والعراق أخيراً، كما فشلت هويّةُ اشتراكيةِ السوفييت لأسباب عديدة (لسنا بصددها هنا).

ويمكن استشراف اتجاه الهوية الوطنية السورية في مستقبل شمال غرب سوريا من خلال فهم المعطيات التالية:

1) منطقة شمال غرب سوريا تُعتَبر بؤرةً للصراع السوري، وأيّة تسوية سياسية مستقبلية يجب أن تشمل ترتيبات خاصة بها، ويُعَدُّ التعامل مع القوى المحلّية والدولية التي تسيطر على المنطقة مسألة ضرورية بهدف التوصّل إلى اتفاق شامل بين كلّ القوى الموجودة فيه، وبالتالي؛ تكثيف الجهود لتحقيق المصالحة بين المكوّنات المختلفة في المجتمع.

2) لتركيا دور رئيسي في أي حلّ مستقبلي؛ نظراً لنفوذها القويّ في المنطقة واحتلالها لعدّة مناطق في سوريا، وسيكون التفاوض على دور تركيا ومستقبل وجودها العسكري جزءًا من المفاوضات الدولية، ومسار التطبيع بينها وبين سوريا على قائم قدم وساق الآن.

3) الدمار الكبير في المنطقة، سيحتاج أي حلّ مستقبلي، بسببه، إلى برامج لإعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية.

4) إحدى الأولويات الهامة سيكون ضمان العودة الآمنة للمهجّرين الذين فرّوا من منازلهم بسبب النزاع، خاصة في مناطق مثل عفرين وإدلب والغوطة وغيرها.

5) لشمال غرب سوريا أهمية جيوسياسية وتاريخية كبيرة، وستغدو مفتاحاً لحلّ الأزمة السورية؛ فالتنوّع الثقافي والديني والقومي الموجود فيها، إلى جانب الصراعات على السيطرة، يجعلها نقطة محورية لأيّ حلّ مُستدام في سوريا.

6) لا يمكن تجاهل التجربة الديمقراطية الحديثة نسبياً، والتي يعيشها إقليم شمال وشرق سوريا، وهناك حاجة لإشراك تلك التجربة كلاعب أساسي لبناء نظام سياسي يضمن حقوق جميع المكوّنات الثقافية والإثنية والدينية والقومية في عموم سوريا، وبالرغم من التحدّيات الهائلة، إلّا أنّه يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد اجتماعي وتحويله إلى دستور ديمقراطي، ليشكّل بذلك الهوية السورية الديمقراطية في المستقبل.

وهناك عدة خيارات للاستجابة البنّاءة لهذه المعطيات، ويتوجّب دعمها من قبل النخب السياسية والاجتماعية والثقافية في شمال غرب سوريا، وهي:

1) الحوار مفتوح بين جميع الأطراف السورية، بما في ذلك الجماعات العرقية والقومية والدينية المختلفة وقواها السياسية والاجتماعية، وهذا الحوار يجب أن يركّز على بناء توافق حول الهوية الوطنية السورية التي تستوعب التنوّع وتضمن حقوق جميع المكوّنات المتعايشة على الأراضي السورية.

2) تعزيز نظام سياسي يحترم التعدّدية ويتيح للجميع المشاركة في صنع القرار، وبناء نظام لا مركزيّ أو الإدارة الذاتية الديمقراطية يمكن أن تكون جزءاً من الحلّ، حيث تسمح للمناطق المختلفة بإدارة شؤونها بما يتناسب مع خصوصياتها القومية والثقافية والدينية.

3) تطوير نظام تعليمي يعزّز قيم التعايش والتفاهم بين مختلف مكوّنات المجتمع السوري، ويشجّع نبذ التعصّب والتمييز.

4) تحقيق العدالة الاجتماعية، ومعالجة آثار الجرائم المرتكَبة خلال فترة الأزمة السورية، والعمل على التوافق الوطني جزء لا يتجزّأ من أي حلّ مُستدام؛ حيث سيساعد على بناء الثقة وإعادة اللحمة الوطنية الغائبة.

5) إقناع المجتمع الدولي بلعب دور مهمّ في دعم الجهود المحلّية، وكذلك إقناع المجتمع الإقليمي لتحقيق السلام والاستقرار، ويمكن أن يساهم من خلال دعم المبادرات والحلول الديمقراطية والمساهمة في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي من خلال هذه المقاربة المتكاملة.

- **الهوية الوطنية السورية والحلّ الديمقراطي**

يُعَدُّ النموذج الديمقراطي أسلوباً راقياً متقدّماً وطرحاً سليماً لتخطّي مراحل الأزمات المُعاشة خلال الربع الأول من هذا القرن (وهي في الأساس نتاج تراكمات مئات السنين)، ويعتقد كثير من علماء الاجتماع والسياسة أنّه دون ذلك لن نتخطّى المعضلات والعقد الكأداء الموجودة؛ فلا الدوغمائية الدينية جلبت الأمن والأمان، ولا أتت الأيديولوجية القومية ولا الفكر الليبرالي بشيء من السلام للمجتمعات، بل زادت الشرخ وأحدثت حالات اغتراب شديدة بين الأفراد والمجموعات، ويؤيّد المفكّر عبدالله أوجلان هذا النموذج في حلّ الأزمات الوطنية فيقول في هذا السياق: ([8]) "يدلّ الحلّ الديمقراطي في صلبه على كينونة الأمّة الديمقراطية وعلى هذه ظاهرة بناء المجتمع لذاته، كمجتمع وطني ديمقراطي، أي إنّه لا يعني التحوّل إلى أمة أو الخروج منها على يد الدولة، بل يعني انتفاع المجتمع بذات نفسه من حقّه في بناء نفسه كأمّة ديمقراطية".

فالأزمة، كما هو معروف، جاءت نتيجة تراكم حالات ومشاكل وقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية ولّدتها السلطة والهرمية، ولا يمكن حلّها بحلول منها، حكماً، بل يجب اتّخاذ النموذج الأفقي المجتمعي مُنطلقاً، وبمرونة فائقة، سواء أثناء الحديث والحوار أو البحث عن الحلول السلمية؛ فالأطر السقفية البعيدة عن مركزية القرار قد تكون ذات شأن في الحلّ المستقبلي لإيجاد حلول للأزمات والقضايا الموجودة، أي؛ بالابتعاد عن الحلول الإرغامية والصلبة، ولا بدّ من تخطّيها على المستوى الذهني كمدخل لتجاوزها في المراحل القادمة، وهذه مسؤولية ليست بسهلة أبداً.

فإرساء الديمقراطية يكون عبر دستور ديمقراطي تشارك فيه كلّ الثقافات والأطر السياسية والاجتماعية الموجودة ضمن الوطن السوري، وفق الإدراك والوعي الحرّ ومسؤولية وواجب الانتماء للأفراد والجماعات، والالتفاف حول هويّتهم السورية الجامعة والانتماء لها دون تغييب أحد، ومراعاة

[8] عبد الله أوجلان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية؛ المجلد الخامس؛ ترجمة: زاخو شيار؛ الطبعة الثانية- ٢٠١٤م؛ بلا ناشر؛ ص٤٣٧.

مصالح الجميع من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية لتخطّي الأزمة المستمرّة منذ أكثر من 13عاماً، والتي استفحلت أساساً بسبب الحلول المركزية والإرغامية والإقصائية؛ وهذا لن يتحقّق دون ريادة فكرية تنظيمية، ودون وجود قوىً سياسية واجتماعية تمتلك رؤى استراتيجية تخدم المجتمع وتكون بوصلتها وطنية ومجتمعية أساساً، وتأخذ تلك القوى السياسة الدولية ومصالح القوى المتنفّذة فيها بعين الاعتبار، فعيش كينونة "الذات الفاعلة" تُعَدُّ الحلّ الأنسب للمجتمع السوري بالاستناد إلى حقّ العيش والتعبير والإرادة والالتزام بالقيم الديمقراطية ضمن الأحزاب والقوى الديمقراطية الاجتماعية والسياسية؛ وهذا يضمن بناء وإحياء المجتمع لذاته من أجل تناسق إنسانيّ جَمعيّ تكامليّ يمتدّ إلى بقع جغرافية أخرى ويؤسّس لحالة مجتمعية متقدّمة في الشرق الأوسط عامةً، ويُحيي ثقافة مجتمعية طبيعية وفق بُعدَين أساسيَّين هما: البُعد الذهني المفعَم بعواطف التعاضد والتكامل المشترك والمرتكز على الاختلاف وإحياء المساواة والحرية، أي؛ إضفاء الذهنية الديمقراطية كثقافة على أفراد المجتمع المتعايش في سوريا، والبُعد الآخر هو تنظيم المجتمع لنفسه وفق القيم الاجتماعية الإيجابية مُطعّمةً بالقيم الحضارية المتقدّمة المعاصرة بدعم بعضها بعضاً؛ ومن خلال هذين البعدَين، المُشار إليهما آنفاً، سيترسّخ هذا الحلّ من خلال وضع دستور ديمقراطي ضمن كيان الدولة الموجودة، لإبعاد الانسدادات الموجودة الآن في الحالة السورية؛ ودون ذلك يعني السير نحو الحلّ الأحادي في نماذج متعدّدة، وستكون بمثابة خطوة قد تساهم في زيادة الشرخ والاقتتال، وسيضرّ بتجانس المجتمع ككلّ، لكنّها تبقى إحدى الخيارات.

- **الخاتمة.**

سعينا في هذه الدراسة لتحليل الواقع السوري عبر التركيز على منطقة شمال غرب سوريا بشكل خاص؛ كونها تجمع كلّ المتحاربين والمتخاصمين ومن دول وحكومات متدخّلة في سوريا، بالإضافة إلى التنوّع الإثني والديني والثقافي. وتمت خلال الدراسة مناقشة حلولٍ ورؤىً تتّخذ المرونة السياسية أساساً بالتوازي مع بناء وإنشاء هوية مرنة جامعة بعيدة عن التصلّب الذي أثبتت فشله في كلّ مراحل تاريخ المدنية الطويلة الممتدّة لأكثر من خمسة آلاف عام؛ كون الحلول الجذرية التي اتّخذتها خلال مسيرتها، ووفق منظور كلّ أيديولوجية أو نمط معيّن، لم تجلب الحلول المُستدامة للأزمات الموجودة.

وعلى هذا الأساس؛ فالمشهد العام في سوريا بحاجة إلى قراءة جديدة وبعيون واسعة تتّخذ المنهجية الفكرية التاريخية والسوسيولوجية أساساً، وكذلك العمل على أسس بنيوية ثقافية اجتماعية عصرية تتّخذ التنوّع والاختلاف والخصوصية القومية والدينية والديمقراطية مرتكَزاً، ويتمّ ترسيخها كثقافة تُدرّس في المناهج الدراسية وتُعقَد ندوات ومحاضرات وجلسات حوارية على كلّ المستويات لنشرها ووضعها ضمن اقتراحات الدستور الجديد للبلاد، أي؛ وضع دستور ديمقراطي يُدوَّن وفق مرجعية وطنية، ومبادرة الإدارة الذاتية الديمقراطية المقدّمة في 18نيسان عام 2023م تدخل ضمن هذه الحالة، ويمكن التعويل عليها وعلى الأرضية الشعبية التي ظهرت بعد الاحتجاجات التي قامت في منطقة شمال غرب سوريا في تموز المنصرم واستمرار احتجاجات السويداء؛ وهذا يعني ضرورة التواصل بين الإدارة الذاتية الديمقراطية والقائمين على اعتصام الكرامة في كلّ من السويداء وعفرين وإعزاز، وسيلعب هذا الثالوث دوراً وطنياً راقياً في المدى المنظور.

وعلى الإدارة الذاتية الديمقراطية، كتجربة واقعية ورائدة في سوريا بما تملكها من إمكانيات، التواصل مع المتنوّرين ووجهاء المجتمع السوريّ والمحتجّين والمنتفضِين والثوريّين في هذه المناطق، ووضع الأرضية المناسبة ليشكلوا معاً أرضية لبناء هوية وطنية سورية جامعة، تكون النواة الأساسية لوضع خريطة طريق مناسبة للخروج من الأزمة، وتجاوز حقبة الهويات القوموية والدينية التي أثبتت فشلها في تجربة شعوب المنطقة التي في أساسها مشكّلة وفق التنوّع والاختلاف الثقافي كحقيقة كونية السورية نحو بناء الأمّة السورية الديمقراطية.

والاستنتاج بات واضحاً؛ وهو أنّه تم تجاوز زمان إفناء هوية لصالح هوية أخرى، ويجب بناء علاقة عضوية بين الأرض والفرد والإدارة لتشكّل معاً ثالوث الهوية الجديدة لسوريا المستقبل، ويجب تحقيقه كهدف أساسيّ وإنسانيّ، والصراع الجوهري هو الانطلاقة نحو حقيقة الهوية الجامعة.

هنا تكمن أهمية هذا البحث الذي خضنا فيه بإطاره الفكريّ والفلسفيّ والسوسيولوجيّ، وإن أتت بعض أفكاره مكثّفة ومكرّرة كضرورة وحاجة بحثية، وأعتقد أنَّ الكُتَّاب والمفكّرين والسياسيّين مدعوّون للخوض في هذا المجال لإيجاد حلول تعيد التاريخ لمساره الطبيعي؛ فسوريا هي جزء أساسي من حضارات ميزوبوتاميا وساهمت كلّ الشعوب والمكوّنات في قيامها وبنائها.

المصادر والمراجع.

1. *أنطوني غرامشي؛ دفاتر السجن (دفتر 3-12)؛ ترجمة فواز طرابلسي*
2. *عبد الله أوجلان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية: القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية؛ المجلد الخامس؛ ترجمة: زاخو شيار؛ الطبعة الثانية- ٢٠١٤م؛ بلا ناشر؛*
3. *عبد الله أوجلان؛ مانيفستو الحضارة الديمقراطية: سوسيولوجيا الحرية؛ المجلد الثالث*
4. *العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا*
5. *قاموس الصباح المنير*
6. *معجم المعاني*
7. *مقدمة ابن خلدون إشراف الدكتور علي عبد الواحد وافي؛ الجزء الأول، في الفصل الثالث من الباب الثالث، "الظلم والتعسف وأثرهما في خراب الدول".*
8. *منظمة العفو الدولية؛ سوريا: يجب على تركيا وضع حد للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الموالية لها والقوات المسلحة التركية ذاتها في عفرين؛ تاريخ النشر: 2018.08.02؛ الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/syria-turkey-must-stop-serious-violations-by-allied-groups-and-its-own-forces-in-afrin/*
9. *هبة زيادين؛ "كل شي بقوة السلاح": الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا؛ الناشر: هيومن رايتس ووتش؛ تاريخ النشر: ٢٠٢٤.٠٢.٢٩؛ الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2024/02/29/387395*
10. *الموسوعة العالمية ويكيبيديا.*

أزمات داعش في سوريا

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

مقدّمة:

تقع سوريا على محور الأزمات بين الشرق والغرب، وتميّز الصراع الدائر فيها بكونه صراعاً بين أيديولوجيات متخالفة ومتعارضة ومتناقضة، ذات أبعاد إقليمية ودولية، أفرزتها الأزمات السياسية والاقتصادية وطموحات التسلّط على الآخرين من قبل دول وكيانات سياسية وتنظيمات متطرّفة؛ ويؤثّر هذا الصراع ويتأثّر بالنزاعات والأزمات التي تشهدها بعض دول الشرق الأوسط، وكثيراً ما يتصدّر مشهدها النشاط العملياتي لتنظيم داعش، الذي تحوّل إلى إحدى أدوات الهدم في عملية إعادة بناء النظام الإقليمي للشرق الأوسط وربّما في جغرافيات أخرى، وحجز لنفسه مكاناً مهمّاً في معظم الأبحاث والتحليلات الأمنية والسياسية، وتبلور كرمز للشرّ في التراث الثقافي للمجتمعات المحلية التي عانت من رعبه على غرار ما عانى أسلافها من المغول.

لقد تقهقر التنظيم في سوريا والعراق، وتشتّتت فلوله بين مراكز الاحتجاز والتواري في مناطق مختلفة؛ وذلك نتيجة مقارباته الخاطئة وانتهاج المعاملة الوحشية مع كلّ رافض لمذهبه أو مختلف عن عقيدته، وفشله في مجاراة خصوم بعضهم متقدّم عليه حضارياً بأكثر من 1400عام.

تشكّل سوريا إحدى الساحات التي يلاقي فيها التنظيم، بشكله الحالي، صعوبة في تحقيق استراتيجيته ببناء هرم سلطويّ خاصّ به تحت مسمّى "الدولة الإسلامية" في المساحة الممتدة بين دابق(*) وكركوك وبغداد ودمشق، ويكمن السبب في الظروف الأمنية للبيئات التي يتواجد فيها حالياً؛ ففي الشمال السوري يخضع التنظيم لشروط الاستخبارات التركية بوصف تركيا قوة احتلال وفقاً للمادة (42) من لائحة لاهاي لعام 1907([1])، والتي يبدو أنّها سمحت لخلايا التنظيم بحرية العمل طالما يتركّز نشاطها فقط على مهاجمة الأعيان المدنية والعسكرية في إقليم شمال وشرق سوريا. وفي البادية السورية كان التنظيم ينفّذ، من حين لآخر، هجماتٍ مباغتةً ضدّ قوات النظام السوري أو المجموعات المسلّحة التابعة

---

* دابق: قرية تقع بين إعزاز واخترين في ريف حلب الشمالي، وتبعد 10 كم فقط عن الحدود التركية، وردت في نبوءات إسلامية بأنّها ستشهد معركة نهاية العالم بين المسلمين وأعدائهم الروم قبل قيام الساعة، وورد في حديث نبوي: " لا تقوم الساعة حتى ينتصر المسلمون على الروم في معركة تكون في دابق أو الأعماق"؛ لذلك عمل التنظيم على استغلالها في دعايته بمحاولة السيطرة عليها واستخدام اسمها في تسمية بعض وسائل إعلامه، وتم فيها قطع رأس الرهينة الأمريكي عبدالرحمن كاسيج (الجندي الأمريكي السابق) كاستعراض دعائي، واختتم التنظيم الكثير من أفلامه الدعائية بصورة أحد عناصره المسلّحين يسير ببطء حاملاً راية التنظيم السوداء وفي الخلفية دابق..

[1] القاموس العملي للقانون الإنساني؛ أراضٍ محتلّة؛ الرابط:
/https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rdin-mhtlw

له انطلاقاً من عمق البادية؛ ومع انهيار النظام البعثي يبدو أنّ التنظيم قد تقوقع على نفسه لدراسة المشهد الأمني والسياسي الجديد في سوريا، خاصة مع بروز خصمَين جديدَين في البادية يتمثّلان في "هيئة تحرير الشام" وفصيل "جيش سوريا الحرة"، إلّا أنّ التنظيم بات معروفاً بإتقانه تكتيك الانغماس في وسط الأزمات والتوتّرات، واستغلال أية فرصة لقلب الأوضاع لصالحه؛ وخير دليل على ذلك هو حمل العشرات من عناصر خلاياه لأعلام الاستقلال في ديرالزور وريفها بعد سقوط النظام البعثي، وكذلك شنّ مجموعاته هجمات ضدّ قوات سوريا الديمقراطية بالتنسيق مع الخلايا البعثية، أمّا في الجنوب السوري فكان التنظيم والنظام يبدوان أكثر تفاهماً؛ حيث تشير تقارير إلى تنسيق غير مباشر بينهما من خلال عناصر التنظيم الذين خضعوا للتسويات الأمنية في درعا خلال عامَي 2018 و2021 وبشكل خاص العناصر التي كانت متواجدة في منطقة حوض اليرموك؛ وذلك من خلال حرب الاغتيالات التي كانت تُشَنّ ضدّ جماعات معارِضة للنظام السوري ومناهِضة للتنظيم، والآن تغيّر المشهد الأمني والسياسي في هذه المنطقة أيضاً؛ فقد انسحب جيش النظام ودخلت القوات الإسرائيلية إلى أجزاء منها وأصبحت الفصائل المحلية أكثر قوة من ذي قبل. بينما في شمال وشرق سوريا يلاقي التنظيم صعوباتٍ أكبرَ؛ وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي، وكذلك بسبب مشاركة المجتمعات المحلية للإدارة الذاتية في إدارة شؤونها الأمنية، ويجد التنظيم نفسه مضطرّاً لإدارة نشاطاته ضمن خلايا خاملة تنفّذ هجماتٍ ضدّ ما يتسنّى له من أهداف سهلة ومن ثم المبالغة في وصفها.

هذا النمط الجديد من العقيدة القتالية للتنظيم يعود إلى التحوّلات الطارئة في استراتيجيته عقب هزيمته في الباغوز عام 2019م، وفشل مشروعه في إقامة دولة إسلامية وفقاً لنهج زعيمه البغدادي، وتغيّر الوضع الأمني في سوريا والعراق، ومقتل عدد من أبرز قيادات الصف الأول، ونجاح بعض فروعه في إيجاد موطئ قدم لها في حوض بحيرة تشاد وأفغانستان، وحاجتها للمزيد من العناصر والأموال. ويمكن للمتابع لدعاية التنظيم وممارساته على الأرض أن يلاحظ أنّ التنظيم يخوض صراع وجود وبقاء، وأصبح يولي اهتماماً أكبر لعملياته القتالية في دعايته، ودرجة أقلّ لمشروعه السياسي، خاصة بعد تكتّمه على هوية زعيمه الجديد "أبو حفص القرشي"، من ناحية أخرى يبدو أنّ التنظيم يجد صعوبة في التكيّف مع ارتفاع وتيرة عملية إعادة بناء النظام الإقليمي في المنطقة بعد حرب غزة وسقوط النظام البعثي، واستغلال ما يجري كطاقة معنوية في التجنيد وزيادة مصادر التمويل وتنفيذ العمليات، بالإضافة إلى المستجدات الأمنية والسياسية التي تجلت في قدرة القوات العراقية على الاعتماد على نفسها في ملاحقة التنظيم استناداً إلى قرار انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق عام 2025م، وبروز سلطة جديدة في دمشق لم تكن في حسبان التنظيم الذي سيجعله يُعيد النظر في استراتيجيته التي كان يتبعها في قتاله ضدّ قوات النظام والفصائل الموالية لإيران وروسيا، وازدياد قدرة قوات سوريا الديمقراطية على اكتشاف خلايا التنظيم والقبض أو القضاء عليها بالاستناد إلى مواردها (*) وبروزها كقوة محلّية ضامنة لاستمرار هزيمة التنظيم (**). كل هذه التطوّرات تشير إلى

* ما يشير إلى حقيقة هذا الأمر هو تصريح القائد العام لقوات التحالف، العمليات الخاصة المشتركة - عملية العزم الصلب، اللواء بيوربيري الذي قال: "لقد نجحت قوات سوريا الديمقراطية، وبمساعدة قليلة للغاية من قوات التحالف، في تخطيط وتنفيذ هذه العملية ضد داعش... لم يُظهِروا فقط القدرة على مزامنة التأثيرات على مساحة كبيرة من شمال شرق سوريا، بل إنّ عملياتِهم أدّت إلى مزيد من التدهور في القدرات المحدودة لبقايا داعش في المنطقة"...

تطوّر في بيئة الصراع في سوريا في الوقت الذي يعاني فيه التنظيم من اختراق صفوفه وضعف في تمويل نشاطاته وفشل تعبويّ وازياد نفور المجتمعات المحلّية منه؛ الأمر الذي يشير بشكل واضح إلى أنّ التنظيم يعيش أزمات كبيرة في سوريا؛ فقد تبيّن أنّه لم يعد قادراً على فرض هيمنته جغرافياً، ويفقد بشكل مستمر عناصره وقادته في سوريا، ولم يتمكّن من استعادة زمام المبادرة بعد سبع سنوات من فقدانه السيطرة على الرقّة التي اتّخذها عاصمة له وبعد انهياره التدريجي، و تقريباً هي نفس المدّة التي لزمت التنظيم للصعود عام 2014م منذ تأسيس التنظيم الأمّ "دولة العراق الإسلامية" عام 2006م.

في سياق هذا البحث سيتم تقديم قراءة جديدة نسبياً عن الوضع التنظيمي والعملياتي لداعش في سوريا، في اتجاه يشير إلى أنّ داعش يواجه "تحدّي البقاء" بعكس العديد من التقارير والأبحاث التي تتحدّث عن داعش كقوة "ذكية من الناحية الاستراتيجية"؛ مُستنِدة إلى مقاربات غير دقيقة تجاه كلّ من المجتمعات المحلّية والإدارة الذاتية وتطوّر بيئة الصراع في سوريا، خاصة أنّ معظم التحليلات التي تناولت أنشطة وتحرّكات تنظيم داعش تم بنائها على معطيات غير دقيقة، أو على عدم الإحاطة الكاملة والدقيقة بالظاهرة، وعلى الاعتماد على القراءات للأحداث التي تُنشَر في الاعلام وتقارير المنظمات الدولية واستخلاص تقييم عام منها؛ بعكس أي تقييم ناجم عن القرب المكانيّ والزمانيّ من الحدث، وهذا ما يقودنا إلى الوقوع في معضلة "تحيّز البقاء"(***) حيث يتم التركيز على الوضع النَشِط للتنظيم واستبعاد إخفاقاته الكثيرة. من ناحية أخرى يبدو من المفيد التركيز على تشتّت التنظيم بين ثلاث مناطق رئيسية في سوريا، واضطراره لاتّباع ثلاث أنماط من نهج أمني وسياسي (عقيدة أمنية وسياسية) خاص بكلّ منطقة؛ وهو ما يفرض إحداث تغيّرات في المستوى التنظيمي لكيانه.

- **داعش وسط الصراعات الأيديولوجية في سوريا**

معظم الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات البُعد التاريخي تتقاطع في نقطة تتمثّل بكون الصراعات الأيديولوجية هي العلّة في نشوء ظاهرة الدول في الشرق الأوسط، كالدولة الآشورية القديمة التي أعلنت الإله "آشور" الإله الرئيسي للدولة بعد إزاحة الإله مردوخ، إله الدولة البابلية، ودولة الاسكندر الأكبر (336 إلى 323 ق.م) التي عملت على فرض الثقافة الهلستينية على الشرق، والدولة البيزنطية (324-1453م) التي انفصلت عن روما نتيجة الخلافات المذهبية، ودولة الخلافة الإسلامية (632-661م) بعد انتصار العقيدة التوحيدية على العقيدة الوثنية، والدولة الفاطمية

انظر:
Staff Sgt. Brandon Ames; Syrian Democratic Forces Display Strength, Capabilities through Successful Operations; DVIDS CONTROL CENTER/ U.S.Department of Defense; 07.20.2020; Link:
https://www.dvidshub.net/news/374202/syrian-democratic-forces-display-strength-capabilities-through-successful-operations

** اعتبر وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في زيارته إلى أنقرة، أنّ دور قوات سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد "حيوي" لمنع عودة تنظيم "داعش" إلى سوريا بعد الإطاحة برئيس النظام السابق، بشار الأسد...
قناة الحرة؛ دور قوات سوريا الديمقراطية بقيادة الأكراد "حيوي" في سوريا؛ تاريخ النشر: 2024.12.12 (منصة X)؛ الرابط:
https://x.com/alhurranews/status/1867311675810230702

*** انحياز البقاء (Survivorship Bias): هو مغالطة المنطق بالتركيز على الأشخاص أو الأشياء التي «نَجَت» من عملية ما والتغاضي سهوًا عن التي لم تنجُ بسبب قِلّة وضوحها... ويكيبيديا؛ انحياز البقاء.

(909-1171م) ...إلخ. وفي تاريخنا المعاصر الدول القومية التي ظهرت في القرنَين التاسع عشر والعشرين؛ وما تزال هذه السيرورة مستمرّة في وقتنا الراهن، حيث يمكن لأي متابِع للأحداث السياسية أن يميّز العقيدة السياسية للأطراف المتصارِعة سواء أكانت دولاً أم تنظيماتٍ، ودائماً ما يكون هناك طرف يعمل على صهر طرف آخر في أيديولوجيته لإقامة نظام دولتيّ أو لتوسيع دولته، لذا؛ تشكّل الصراعات الأيديولوجية "السلطوية الطابع" السمة الأساسية للمشهد الأمني العالمي، ويمكن التأكّد من ذلك من خلال دراسة حيثيات سقوط النظام البعثي.

منذ تأسيسها تعيش الدولة السورية هذا الصراع بين الإسلاميين والقوميين، وتوسّع هذا الصراع مع خروج العديد من المناطق عن سيطرة النظام السوري وهجرة عشرات المتطرّفين إلى سوريا بعد عام 2011، ومع سقوط النظام البعثي وصلت صيرورة هذا الصراع في وقتنا الراهن إلى وضع تبرز فيه خمس قوىً فاعلة في الأزمة السورية، ولكلّ منها مشروعها الأيديولوجي الخاص بها، وهي:

1. بقايا النظام البعثي: رغم إعلان سقوط النظام، إلّا أنّه لن يتخلّى الآلاف من أنصاره عن أيديولوجيته القومية المتطرّفة (حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ) الذين تمّت برمجة ذهنيتهم بالأفكار العنصرية منذ عشرات السنين، وأمكنت ملاحظتهم من خلال ركوبهم موجة احتفالات السوريين بسقوط النظام، ومهاجمتهم لقوات سوريا الديمقراطية بدوافع الكراهية العِرقية. لقد ارتكزت مقاربة النظام في حلّ أزمة البلاد على هذه الأيديولوجية بعد أن تحوّل من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم بمعيّة روسيا وإيران، وفي الوضع السياسي الجديد لسوريا سيكون هؤلاء، على الأغلب، عاملاً رئيسياً لزعزعة استقرار البلاد وإثارة الفتن القومية والدينية بمعيّة خلايا داعش على غرار تجربة الحزب في العراق؛ وبالتوازي مع ذلك سيستمرّ الحزب في خوض عمليات تآمرية (*) ضدّ قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية. وتتمثّل عقيدته السياسية في اعتبار الدولة السورية دولة عربية علمانية، وقطراً من أقطار الوطن العربي، وهو مصطلح لاقى انتشاراً في أوساط القوميين العرب في القرن العشرين، والذين تأثّروا بالدول القومية في أوروبا، ولم يكتفِ الحزب بإنكار حقوق الشعوب غير العربية، بل وعمل على صهرها في بوتقة القومية العربية. وفي السبعينات والثمانينات خاض الحزب صراعاً دموياً مع جماعة الإخوان المسلمين السورية، وتجدّد الصراع بينهما في سياق الأزمة السورية الحالية؛ إلّا أنّ اتجاه صراعه قد تحوّل باتّجاه السلفيّين في إدلب بعد مهادنته لجماعة الإخوان عبر الصفقات التركية-الروسية- الإيرانية في اجتماعات أستانا وسوتشي. في الوقت الحالي ستعمل بقايا النظام البعثي على امتصاص صدمة سقوط سلطتهم، وسيحاولون التأقلم مع الوضع الجديد، وقد نشهد تكراراً لتجربة البعث العراقي وولادة تنظيم سوري هجين يجمع بين الفكر القومي والداعشي المتطرّف؛ وهو ما سيفسح

* تعرف العمليات التآمرية (Covert Action) على أنها: "برنامج يضم عدة عمليات استخباراتيّة يتم التنسيق بينها، غالبا ما تدار على فترة زمنية طويلة نسبيا، وذلك للتأثير على الجمهور أو الفئة المستهدفة للقيام بشيء ما أو الامتناع عن تنفيذ شيء ما، أو للتأثير على الرأي العام (الجمهور العام، النخب الاقتصادية، أو القيادات السياسية والعسكرية)"...
شادي عبد الوهاب؛ الخيار الصامت: توظيف "العمليات التآمرية" في إدارة التفاعلات الدولية؛ الناشر: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة؛ تاريخ النشر: 2017.07.09؛ الرابط:
https://futureuae.com/are/Release/ReleaseArticle/386/الخيار-الصامت-توظيف-العمليات-التآمرية-في-إدارة-التفاعلات-الدولية

المجال لخوض صراعات أيديولوجية عبر نزاع مسلّح متعدّد الجبهات ضد عدد من تنظيمات الإسلام السياسي والقوى الديمقراطية.

2. جماعة الإخوان المسلمين: تتمثل أيديولوجيتها بإقامة خلافة إسلامية بغضّ النظر عن هوية الخليفة المحتمَل، ومردّ ذلك إلى كون التنظيم الأم للجماعة كان قد تأسّس في 22 آذار1928 كردّة فعل على انهيار السلطنة العثمانية في 3 آذار 1923، حيث اعتبرتها امتداداً للخلافة الإسلامية العربية، وهذا ما تناقض تماماً مع الأيديولوجية الوهابية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في شبه الجزيرة العربية، والتي طعنت في شرعية ما تُسمّى "الخلافة العثمانية". ويبدو أنّ الجماعة لا تزال على نهج أسلافها من خلال تحالفها المعلَن مع "حزب العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا ومع دولة قطر، ومن خلال انتهاج البراغماتية في علاقاتها مع الغرب الذي يصفه أنصار الجماعة في خطاباتهم السياسية - الدينية "بالغرب الكافر" لتحقيق الأهداف السياسية للجماعة؛ حيث نسّق الطرفان (تركيا وقطر) جهودهما لضمان سيطرة الجماعة على عدد من البلدان العربية مثل مصر وليبيا وتونس والسودان وسوريا؛ إلّا أنّهم تعرّضوا لفشل كبير في معظمها. يتمثّل المشروع السياسي للجماعة في حلّ الأزمة السورية بإقامة دولة إسلامية عربية- تركية، يتم فيها إقصاء الكرد والسريان والسلفيين والقوميين والديمقراطيين العَلمانيين؛ وهجومها الدموي غير المبرّر على مقاطعتَي الشهباء ومنبج، وتهجير الأهالي منها دون التنسيق، على ما يبدو، مع عملية "ردع العدوان" يشير إلى هذه الحقيقة، ويتجلّى مشروعها السياسي بشكل واضح في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي يديرونها في المناطق الخاضعة للاحتلال التركي في الشمال السوري خلف واجهة "الحكومة المؤقّتة"، وبسبب تماهي موقفها السياسي مع السياسة التركية تحوّلت من حالة الهجوم على قوات النظام البعثي إلى حالة الدفاع؛ وذلك تماشياً مع التفاهمات التركية - الروسية.

3. التنظيمات السلفية: اتّجهت إلى الارتكاز بشكل رئيسيّ في إدلب وريفها وريف حلب الغربي، وذلك بعد فشلهم في إدارة المعارك والعملية السياسية في باقي المناطق السورية التي كانوا يتواجدون فيها، وخضوعهم للتسويات التي صاغتها اجتماعات أستانا وسوتشي منذ عام 2017. انقسمت هذه التنظيمات بين تيار سوري وتيار يتبع لما تُسمّى بـ"الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" التي يقودها تنظيم القاعدة منذ عام 1998م (*). تمثّلَ التيار السوري بتنظيم "هيئة تحرير الشام" والذي يدير الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في مناطق سيطرتها خلف واجهة "حكومة الإنقاذ" وحالياً "الحكومية الانتقالية" في دمشق، ولصدّ الهجمات البرّية لقوات النظام تحصّن التنظيم بالنقاط العسكرية التركية على جبهات التماس مع قوات النظام البعثيّ وحلفائه، والتي أُقِيمت

* تشكّلت هذه الجبهة بموجب فتوى أصدرها كل من أسامة بن لادن وأيمن الظواهري الذي كان آنذاك زعيماً لتنظيم "الجهاد الإسلامي المصري" وزعماء إسلاميين آخرين وكان نص الفتوى "إن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسر له ذلك، حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم. وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام، مسلولة الحد كسيرة الجناح. عاجزة عن تهديد أي مسلم وذلك وفقًا لقول الله: ((وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً))، وقوله: ((وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ))"
World Islamic Front for Jihad Against Jews and Crusaders: Initial "Fatwa" Statement (Nass Bayan al-Jabhah al-Islamiyah al-Alamiyah li-Jihad al-Yahud wa-al-Salibiyin); Link: https://web.archive.org/web/20160626184406/https://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/fatw2.htm

بموجب تفاهمات أمنية تحت مسمّى "منطقة خفض التصعيد" استناداً إلى اتفاق بين الرئيس التركي (أردوغان) ونظيره الروسي (بوتين) في منتجع سوتشي على البحر الأسود في أيلول 2018م ([2]) لذلك يسمّيها العديد من السياسيين بمنطقة "أردوغان- بوتين". بعد سقوط النظام البعثي سيطرت "هيئة تحرير الشام" على معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة النظام، وتتّجه إلى التحوّل لسلطة رسمية في دمشق، ويتمثّل المشروع السياسي، الظاهر حالياً في حلّ الأزمة السورية، بإقامة دولة سُنّية في سوريا تطبّق الشريعة الإسلامية وغير معادية للغرب.

4. تنظيم داعش: يُعَدُّ هذا التنظيم الجيل الثالث من التنظيمات المتطرّفة (جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة) التي ظهرت في سوريا، وحالياً يتركّز ثقله بشكل رئيسي في البادية السورية، ولديه العديد من الخلايا التي تنشط سرّاً في شمال سوريا الخاضع للاحتلال التركي وفي شمال وشرق سوريا، وذلك بعد فشله في إدارة العمليات السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية في المناطق التي كان يسيطر عليها في سوريا والعراق. تنفّذ التنظيمات من حين إلى آخر هجماتٍ مباغتة ضدّ قوات سوريا الديمقراطية، وسابقاً ضدّ قوات النظام البعثي وحلفائه، ولم يبدِ حتى الآن موقفه تجاه سقوط النظام البعثي، ويبدو أنّه حاول استثمار انهيار قوات النظام في البادية، إلّا أنّ تدخّل التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية قد أفشل محاولته بشكل نسبيّ، ولم تُسجَّل له هجمات في الشمال السوري الخاضع لاحتلال النظام التركي.

لا يزال التنظيم متمسِّكاً بمشروعه السياسي بإقامة "دولة الخلافة الإسلامية" وفقاً لأيديولوجية التنظيم الإقصائية، ويُعَدُّ العنصر الرابع في معادلة الصراع الأيديولوجي بين حركات الإسلام السياسي الرئيسية الإخوانية والسلفية والشيعية في سعيها لإقامة سلطة على المسلمين وفقاً لأيديولوجيات خاصة بكلّ طرف. يتبع التنظيم البراغماتية في إدارة علاقاته مع بعض القوى الإسلامية؛ ويتجلّى ذلك في تواجده بالشمال السوري حيث قُتِل معظم زعمائه هناك خلال ضربات التحالف الدولي، كما يتجلّى في السماح، قبل سقوط النظام، بحركة التجارة التابعة للنظام البعثي وحلفائه عبر البادية مقابل دفع أتاوات. وهناك إشكالية في وصف داعش كتنظيم سوريّ؛ بسبب استراتيجيته التي تجمع بين الساحتَين السورية والعراقية واحتكار العراقيين للقيادة الرئيسية.

5. الإدارة الذاتية: تدير إقليم شمال وشرق سوريا، وتعتمد مبادئ "الأمة الديمقراطية" في إدارة إقليمها وفقاً لعقد اجتماعي، ويتمثّل مشروعها السياسي لحلّ الأزمة السورية بإقامة "حكم تعدّدي لامركزي" عبر دستور ديمقراطي توافقي، يضمن مصلحة جميع السوريين، وتستند عقيدتها السياسية إلى مبدأ "الحياد الإيجابي"([3]) وتدير شؤونها السياسية عبر منظومة دبلوماسية متكاملة تتمثّل بكلّ من: قوات سوريا الديمقراطية، ومجلس سوريا الديمقراطية، ودائرة العلاقات الخارجية، ومؤسسة المجتمع الديمقراطي، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى. إنّ رفض أيديولوجية الإدارة الذاتية لكل من التطرّف

[2] للاطلاع على بنود الاتفاقية انظر: BBCعربي؛ سوريا: ما هي بنود اتفاق إنشاء منطقة منزوعة السلاح بإدلب؟؛ تاريخ النشر: 2018.09.18؛ الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-45549979

[3] الحِيادُ الإيجابيّ: "مذهب سياسيّ وضعيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دولياً. (مصطلحات سياسية)"
تعريف ومعنى الحياد الإيجابي في معجم المعاني الجامع

القومي والديني والمذهبي، والتأكيد على مشاركة المرأة في المنظومة الإدارية (السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والانتهاج النسبي لمبادئ الديمقراطية في مختلف مجالات الحوكمة والإدارة (*) استناداً إلى عقد اجتماعي توافقيّ نسبياً؛ يضعها في مواجهة كلّ من النظام السوريّ وحركات الإسلام السياسي وبعض أنظمة الحكم الشمولية الإقليمية.

تخوض هذه القوى صراعاتٍ أيديولوجيةً فيما بينها، ويحاول كلّ طرف الاستعانة بقوىً إقليمية أو دولية لإدارة صراعه، ويكاد يكون الوصول إلى صيغة توافقية لحلّ الأزمات القائمة بينها مستحيلاً؛ حيث يتوقّف بقاء أحدهم على انتهاء الآخرين؛ وسقوط النظام البعثي يشير إلى هذه الحقيقة، وهذا يفسّر استعصاء حلّ الأزمة السورية واستمرار الصراع فيها.

يخوض تنظيم داعش صراعاتٍ أيديولوجيةً مع معظم تلك القوى، وهو مضطرّ لخوض هذا الصراع حفاظاً على موارده البشرية والمالية وتعويض ما خسره منها (**)؛ كونها تلعب دوراً رئيسياً في عمليات التجنيد والتمويل وتنفيذ العمليات وتعزيز السلطة، حيث تُعَدّ تلك القوى منافسين أقوياء. من ناحية أخرى توفّر هذه الصراعات فرصة للتنظيم لتصدير أزماته الداخلية والخارجية ويستغلّها كاستراتيجية إلهاء تَصرِف انتباه الأتباع عن الفشل الكبير الذي مُني به التنظيم، وإبعاد تفكير الرأي العام عن الأزمات التي يعيشها، وبنفس الوقت إلهاء أعدائه بالأزمات التي يتسبّب بها لهم، بهدف تخفيف الضغط عن خلاياه؛ لذلك يمكن اعتبار التنظيم عنصراً رئيسياً في الصراعات الأيديولوجية التي تشهدها سوريا وليس لاعباً ثانوياً، وهو بحاجة ماسّة للانخراط فيه لدوافع ذاتية وموضوعية متعلّقة بالأسباب التي تم ذكرها، بالإضافة إلى تطوّرات الأزمة السورية وضعف القوة المهيمنة حالياً على البادية السورية.

- **التوزّع المكاني لداعش على الخارطة السورية**

تسبّبت الأزمات التي شهدها العراق وسوريا بعد عام 2011م بانهيار نسبيّ في المنظومة الأمنية التابعة لسلطتَي الدولتَين، خاصة في شمال العراق وغربه ومعظم سوريا، وهو ما مكّن تنظيم داعش من الامتداد إلى سوريا بالتحالف مع جبهة النصرة وباقي فروع القاعدة فيها، ومن ثم التوحّد فيما بينها تحت اسم تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وعلى عادة الصراع على السلطة التي تُعَدّ ميزة أساسية في التاريخ السياسي الإسلامي؛ تسبّب الخلاف على قيادة التنظيم بحدوث انشقاق قسم كبير من داخل صفوفه، والذي أعقبه إعلان التنظيم انشقاقه عن القاعدة، إلّا أنّ العديد من الجماعات الجهادية

* يتجلى ذلك بشكل واضح في العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا المعتمد في تاريخ 2023.12.12، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:
https://aanesprod.wpenginepowered.com/wp-content/uploads/2023/12/العقد-الاجتماعي-المعدل.pdf

** لقد فقد التنظيم العديد من قيادات الصف الأول والثاني سواء عن طريق التصفية أو السجن، فضلًا عن انخفاض الاحتياطات المالية الخاصة به لتتراوح ما بين 25 و50 مليون دولار بعدما كانت تُقدر بنحو 100 مليون دولار في فبراير 2021. ناهيك عن هزيمته المكانية وتقلص جغرافيا عمله في معاقل نفوذه التقليدية... للمزيد انظر: تقى النجار؛ كيف يمكن فهم تصعيد "داعش" في سوريا؟؛ الناشر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية؛ تاريخ النشر: 2023.08.15؛ الرابط:
https://ecss.com.eg/36051/

السورية قد بقيت في صفوف التنظيم؛ واستناداً إليها اكتسب التنظيم جزءاً من صفته السورية واستفاد منها في إدارة نشاطاته وفي التمدّد خارج المنطقة.

عمل التنظيم على التوسّع في سوريا أفقياً؛ من خلال دمج الجماعات الجهادية السورية في داخل التنظيم والانتشار الجغرافي وتقديم نفسه للمجتمعات المحلّية كـ "محرّر" وكـ "فرقة ناجية"(*) وعلى أساسها شرع بقتل كلّ مَن لا يؤمن ولا يتبنّى تفسيرات التنظيم للقرآن وللأمور الشرعية حتى ولو كانوا مسلمين. كما عمل على التوسّع عمودياً بإقامة هرم سلطة خاصة به؛ من خلال مهاجمة التنظيمات الرافضة لأيديولوجيته وإجبار العشائر على مبايعته، وبذلك أصبح لاعباً أساسياً في المشهد السياسي والأمني والاجتماعي السوري، وباستثناء المناطق الكردية والدرزية والمسيحية والعلوية، كان للتنظيم حضور في معظم الجغرافيا السورية بشكل مباشر من خلال السيطرة، أو بشكل غير مباشر من خلال الخلايا التابعة له.

بعد القضاء على دولة التنظيم في معركة الباغوز بريف ديرالزور الجنوبي عام 2019 تقهقر الكيان السياسي والاجتماعي الذي قام بإنشائه وتشتّت في اتجاهات مختلفة، وانقسم مقاتلوه إلى ثلاثة أقسام: الأول التجأ إلى البادية السورية والصحراء العراقية، حيث قدّرت القيادة المركزية الأمريكية، في بيان، أعدادهم في سوريا ([4]) بنحو 2500 عنصراً، والثاني استسلم لقوات التحالف الدولي وشركائه المحلّيين، وبحسب بيان القيادة المركزية؛ يُقدَّر عددهم بنحو 9000 عنصر، ونحو 70000 من وسطه الاجتماعي في مخيّمَي الهول وروج في مقاطعة الجزيرة، أمّا القسم الثالث فقد خضع لعمليات تسوية أمنية في إقليم شمال وشرق سوريا من خلال وساطات عشائرية واجتماعية، أو من خلال اللجوء إلى المناطق المحتلّة من قبل تركيا في الشمال السوري، أو التواجد على شكل مجموعات متعاوِنة مع قوات النظام البعثي قبل سقوطه في الجنوب السوري.

في سوريا يخضع التنظيم لقيادة ما يسمّى "مكتب الأرض المباركة"(**) والذي يدير عمليات التنظيم أيضاً في العراق، ولم تتسنَّ معرفة إذا ما كانت المناطق التي تحتلّها تركيا في الشمال السوري تتبع لهذا

---

* تدعي معظم حركات الإسلام السياسي على أنها "الفرقة الناجية" وهو مصطلح تم استنباطه لهدف سياسي من حديث نبوي "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي"... ويكيبيديا؛ الفرقة الناجية.

[4] U.S. Central Command؛ مهمة دحر تنظيم داعش في العراق وسورية للفترة من يناير إلى يونيو 2024؛ تم النشر على منصة "X"الخاصة بـU.S. Central Command ، تاريخ النشر: 2024.07.17؛ الرابط:
https://x.com/CENTCOMArabic/status/1813340822009458756?lang=ar

** في أواخر العام 2017 تمت إعادة الهيكلة الرئيسية للتنظيم مع إنشاء سلسلة من المكاتب الإقليمية تابعة لما يسمى "المديرية العامة للولايات": مكتب الصادق التي تغطي أفغانستان وباكستان وإيران والهند وبقية جنوب آسيا؛ مكتب الكرار الذي يغطي الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق؛ مكتب القرن الذي يغطي حوض بحيرة تشاد والساحل؛ مكتب الأنفال.. يغطي ليبيا والدول المجاورة؛ مكتب أم القرى يغطي اليمن والمملكة العربية السعودية والخليج؛ مكتب ذو النورين يغطي مصر والسودان؛ ومكتب الفاروق يغطي تركيا والقوقاز وروسيا وأوروبا... للمزيد انظر:
TORE HAMMING; The General Directorate of Provinces: Managing the Islamic State's Global Network; COMBATING TERRORISM CENTER/ JULY 2023, VOLUME 16, ISSUE 7; Link:

المكتب، أم أنّها تتبع لمكتب الفاروق الذي يدير نشاطات التنظيم في تركيا، ولكن بالاستناد إلى طبيعة نشاطات التنظيم في المناطق المحتلّة، المطابقة لطبيعة نشاطاته في تركيا، المتمثلة بعدم استهداف الدولة التركية التي من المفترَض أنّها العدو القريب للتنظيم ويَعتبِر (ولاية تركيا) إحدى ولاياته التي لا يحكمها، يمكن الاعتقاد بأنّ المكتبَين ينسّقان أعمالهما أو يتشاركان في إدارة نشاطات التنظيم في سوريا.

بشكل عام يتوزّع عناصره المسلّحون وقياداته العسكرية على الشكل التالي:

1. في وسط سوريا انغمست قواته في البادية السورية ([5]) التي توفّر مقوّمات جغرافيا عسكرية مناسبة لعمليات التنظيم من خلال ضعف الانتشار الديمغرافي وقلّة الحركة فيها، ووجود التلال وسلسلة الجبال التدمرية والكهوف الجيرية والأنفاق التي بناها فيها، بالإضافة إلى مماثلة طبيعتها نسبياً للصحراء العراقية، وهناك ميزة جغرافية أخرى يستفيد منها التنظيم وهي توسّطها المناطق الحيوية الثلاث في سوريا، إقليم شمال وشرق سوريا والشمال السوري المحتلّ ومناطق غرب سوريا، بالإضافة إلى مجاورة الأردن والعراق. لذلك؛ يتركّز الثقل الأكبر للتنظيم في هذه المنطقة والتي يمكن اعتبارها المعقل الجديد للتنظيم وقاعدته الرئيسية في سوريا. وهذا ما يضفي الخصوصية على العمليات القتالية التي كان ينفّذها في هذه المنطقة؛ حيث كان يهاجم قوافلَ ونقاطاً لقوات النظام البعثي والفصائل الموالية لإيران، وكذلك يهاجم الطرق التجارية في حال عدم دفع الأتاوات، ومع سقوط النظام يبدو أنّ خلاياه قد انغمست بين الجماعات المسلّحة التي ظهرت فجأة في ديرالزور وريفها، والتي دعت "غرفة العمليات المشتركة" إلى غربي الفرات، وقامت بشنّ هجمات على قوات سوريا الديمقراطية التي تدخّلت لطرد قوات النظام من دير الزور وريفها ومنع استغلال الفراغ الأمني من قبل خلايا داعش، وذلك في محاولة للتنظيم لتعقيد المشهد الأمني في المنطقة، إلّا أنّ قناة التواصل بين قوات سوريا الديمقراطية و"هيئة تحرير الشام" عبر القوات الأمريكية قد أفشل هذا المخطّط نسبياً.

كما ويتواجد التنظيم على شكل خلايا محلّية مسلّحة في ريف درعا، وكانت تشترك مع قوات النظام البعثي في معاداة الفصائل المسلّحة المحلّية في الجنوب السوري، والتي لا تزال مؤيّدة إمّا لجماعة الإخوان المسلمين أو للقاعدة أو لهيئة تحرير الشام؛ وعادة ما ينفضح أمر تواجد التنظيم في هذه المنطقة من خلال عمليات الاغتيال التي تنفّذها الفصائل المحلّية أو ما توثّقه التقارير الحقوقية.

---

https://ctc.westpoint.edu/the-general-directorate-of-provinces-managing-the-islamic-states-global-network/

[5] بحسب "المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات" يسعى تنظيم "داعش" إلى إعادة تشكيل صفوفه في البادية السورية من أجل فرض نفوذه وإعادة تشكيل هياكله الأمنية والعسكرية وتوسيع مناطق نفوذه، حيث تبلغ مساحة البادية السورية نحو (80) ألف كيلومتر مربع، وتتوزع على محافظات: دير الزور، الرقة، حلب، حماة، حمص، ريف دمشق، والسويداء، وتشغل البادية السورية حوالي (55%) من مساحة سوريا، وتعد جزءاً من بادية الشام التي تتوزع بين سوريا ولبنان والأردن وتتصل بالصحراء العربية، وتمتد الكتل الجبلية فيها على مساحة (360) كم... للمزيد انظر: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات؛ داعش و"الجهاديون"- ما أسباب عودة داعش في سوريا ؟؛ تاريخ النشر: 2023.08.21؛ الرابط:
https://www.europarabct.com/داعش-والجهاديون--ما-أسباب-عودة-عمليا/

2. شمال وشرق سوريا: وتُعَدّ حاجزاً يفصل بين مجموعات التنظيم في سوريا والعراق، وينشط التنظيم سرّاً فيها على شكل خلايا في المناطق الريفية النائية وبدرجة أقلّ داخل المدن والبلدات، ويقبع العشرات من عناصره وقادته في مراكز الاحتجاز التي تديرها الإدارة الذاتية بدعم من التحالف الدولي، بينما التجأ الآلاف من وسطه الاجتماعي بشكل رئيسي إلى مخيّمي الهول وروج واللذَين تديرهما أيضاً الإدارة الذاتية بدعم نسبيّ من قِبَل المنظمات الدولية. وفي هذه المنطقة تعلن خلايا التنظيم عن تواجدها من خلال شنّ هجمات مباغتة على أعيان مدنية ([6]) ووسائط عسكرية سهلة الاستهداف، أو أنّها تنكشف من خلال العمليات التي تنفّذها القوات الأمنية والعسكرية المحلّية ضدّه.

3. الشمال السوري الخاضع للاحتلال التركي:

بحسب دراسة نشرها "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"([7]) أصبحت تركيا مركزاً لمؤامرات تنظيم داعش وعقدة رئيسية ضمن شبكته العالمية، وتقدّم شبكاته المالية المتواجدة في تركيا الدعم لخلايا التنظيم في سوريا([8])، وأكّد مركز "مجموعة الأزمات الدولية" في دراسة له ([9]) أنّ تنظيم داعش ينشط في المناطق التي تحتلّها تركيا في الشمال السوري؛ حيث يستفيد من الحالة البائسة لمخيّمات النازحين واستغلال المنافسة بين الفصائل والهيكل الأمني غير المتماسك لإيجاد طرق عبور وملجأ مؤقَّت. وينشط بشكل مختلف في كل منطقة بحسب سياسة القوة المسيطِرة عليها:

- في مناطق سيطرة جماعة الإخوان المسلمين([*]) يتبع التنظيم "التقية" في إدارة نشاطاته، وعلى هذا الأساس يبدو أنّ عناصره ينخرطون في صفوف بعض الفصائل الموالية للقوات التركية؛ حيث استفاد التنظيم من علاقة حُسن الجوار مع النظام التركي في فترة سيطرته على مدن جرابلس والراعي وكري سبي (تل أبيض) وريفها قبل تحريرها من قبل قوات سوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى العِداء المشترَك لكلّ من القضية الكردية والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وعادة ما ينفضح أمر تواجد التنظيم في هذه المنطقة من خلال عمليات الاغتيال التي ينفّذها التحالف الدولي، أو من خلال اعترافات

---

[6] تنص القاعدة التاسعة من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الإنساني العرفي على أن "الأعيان المدنية هي جميع الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية".. للمزيد انظر: القاموس العملي للقانون الإنساني؛ ممتلكات وأشياء محميّة؛ الرابط:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/mmtlkt-wshy-mhmyw/

[7] د. هارون ي. زيلين؛ دولة إسلامية متكاملة عالمياً؛ الناشر: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى؛ تاريخ النشر: 2024.07.18؛ الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dwlt-aslamyt-mtkamlt-almyaan

[8] في نيسان 2024 ألقت "قوات سوريا الديمقراطية" القبض على منسقَين ماليين تابعين بداعش هما "أحمد فواز الرحمن" و"محمد أمين خليل العبيد". حيث كانا قد تلقيا أموالاً من التنظيم في تركيا (ولبنان) عبر شركة "روهين للحوالات المالية" لاستخدامها في العمليات المحلية من خلال "كتيبة الزبير بن العوام"، وهي فرقة سرية لداعش مقرها الحسكة... نفس المرجع السابق (فقرة: تشمل العمليات الخارجية لتنظيم "الدولة الإسلامية" جميع الولايات).

[9] International Crisis Group; Containing a Resilient ISIS in Central and North-eastern Syria; 18.07.2022; Link:
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria/containing-resilient-isis-central-and-north

[*] تضمّ هذه المناطق مدن وأرياف كل من: سَري كانييه (رأس العين) كري سبي (تل أبيض) جرابلس ومارع والباب وإعزاز وعفرين...

بعض عناصر خلايا التنظيم الذين قبضت عليهم قوات سوريا الديمقراطية أو قوى الأمن الداخلي، أو من خلال الأبحاث والدراسات التي تنشرها مراكز الدراسات العالمية.

- في مناطق شمال غرب سوريا التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" (**) يُرجّح أنّ التنظيم ينشط سرّاً ضمن خلايا بشكل انغماسي بين الوسط السلّفي المُتطرّف السائد في المنطقة، وعلاقته مع هذا الوسط غير ودّية بشكل عام بسبب خلافاته الأيديولوجية مع كلّ من تنظيمَي القاعدة والهيئة. وعادة ما ينفضح أمر تواجد التنظيم في هذه المنطقة من خلال عمليات الاغتيال التي ينفّذها التحالف الدولي حيث شهدت مقتل عدد من زعماء التنظيم، أو من خلال الاعتقالات التي ينفّذها عناصر الهيئة، وخلال تقدّم قوات "غرفة عمليات ردع العدوان" لانتزاع مناطق غرب سوريا من قبضة النظام البعثي، انتشرت الكثير من مشاهد الفيديو التي تُظهِر عناصر ملثّمين أو غير ملثّمين يحملون شاراتِ التنظيم أو يردّدون شعاراته.

يمكن للمتابع لأنشطة التنظيم في هذه المناطق أن يلاحظ أنّ التنظيم يحاول التكيّف مع الظروف الأمنية الخاصة بكلّ منها، وتشكيل مجموعات خاملة ولكن مستعدّة لانتهاز أية فرصة يوفّرها اختلال الوضع الأمني لشنّ عمليات دموية قد تفضي إلى تحقيق مكاسب للتنظيم، وهذا الأمر ينفي تماماً المزاعم حول قدرته على الصمود واستعداده للتكيّف مع الظروف والقدرة على التجدّد، فتواجده يقتصر في جيوب صحراوية ومناطق نائية على شكل خلايا خاملة تنشط أحياناً، والشيء الذي يبقيه مستمرّاً هي العمليات التآمرية التي تنفّذها القوى المحلّية والإقليمية والدولية ضدّ بعضها على الساحة السورية، وما يترتّب عليها من انتشار للفقر وغياب مشاعر الانتماء الوطني، وإثارة عواطف المتطرّفين المحلّيّين تجاه عناصره المحجوزين وعوائله في المخيّمات؛ وجميعها عوامل يوظّفها التنظيم في عمليات التجنيد أيضاً، لذلك تُعَدُّ عودة السلام والاستقرار إلى سوريا علّة زوال التنظيم. وما يشير إلى ذلك هو استفادة التنظيم من القصف الجوّي التركيّ على الأعيان المدنية والأهداف العسكرية لإقليم شمال وشرق سوريا وانشغال قوات قسد وقوى الأمن الداخلي بمواجهتها؛ حيث شنّ هجوماً على سجن غويران بداية عام 2022 ولاحقاً على مخيّم الهول وعلى الرقة ودير الزور، وبحسب بيان للقيادة المركزية الأمريكية([10]) "في الفترة من كانون الثاني إلى حزيران 2024، تبنّى تنظيم داعش 153 هجوماً في العراق وسوريا. وبهذا المعدّل؛ فإنّ داعش في طريقه للوصول إلى ضعف العدد الإجمالي للهجمات التي أعلن مسؤوليته عنها في عام 2023" وأكّد البيان أنّ هذه الزيادة في الهجمات تشير إلى أنّ التنظيم "يحاول إعادة تشكيل نفسه بعد عدّة سنوات من انخفاض قدراته" علماً أنّه خلال هذه الفترة صعّدت الدولة التركية ومرتزقتها من هجماتهم على الأعيان المدنية والوسائط العسكرية والأمنية في إقليم شمال وشرق سوريا وأشغلت قوات سوريا الديمقراطية وقوات حفظ الأمن عن ملاحقة خلايا التنظيم([11])، وما يؤكّد على

** تضمّ هذه المناطق إدلب وريفها وريف حلب الغربي وأجزاء من الريف لشمالي لكل من اللاذقية وحماة...

[10] U.S. Central Command؛ مهمة دحر تنظيم داعش في العراق وسورية للفترة من يناير إلى يونيو 2024؛ تم النشر على منصة "X"الخاصة بـU.S. Central Command ، تاريخ النشر: 2024.07.17؛ الرابط:
https://x.com/CENTCOMArabic/status/1813340822009458756?lang=ar

[11] للمزيد انظر:
Crisis Group; Containing a Resilient ISIS in Central and North-eastern Syria; International 18.07.2022; Link:

هذا الأمر هو اضطرار قوات سوريا الديمقراطية بتاريخ 2024.12.10 لتعليق عملياتها ضدّ خلايا التنظيم مؤقّتاً[12] بعد نقل الكثير من التعزيزات إلى جبهة منبج لصدّ محاولات القوات التركية ومرتزقتها للسيطرة على المدينة وريفها، أمّا عندما تهدأ الجبهات لا يكاد التنظيم يبدو قادراً على تنفيذ عملياته، استناداً إلى ما يتم رصده على أرض الواقع، وبات هذا الأمر من البديهيات، وتكرّر نفس التكتيك في ريف درعا في خِضَمّ الصراع بين الفصائل المحلّية وقوات النظام البعثي، ويبدو أنّ التنظيم يترقّب ظروفاً مماثِلة في شمال غرب سوريا.

استناداً إلى ما تم ذكره؛ فقد أصبحت البادية السورية هي القاعدة الخلفية لعلميات التنظيم في سوريا، القتالية والتدريبية والفكرية، وفي شمال وشرق سوريا يركّز على جمع الأموال وتخزين الإمدادات، وإضعاف ثقة الجمهور بالإدارة الذاتية. في الشمال والشمال الغربي، يحتفظ بمخابئ للقادة من المستوى المتوسّط وكبار القادة، الذين يهتمّون بدرجة كبيرة بعدم الكشف عن هويّتهم بين مئات الآلاف من النازحين السوريين الذين يعيشون في مستوطنات مؤقَّتة[13]. إنّ هذه العقيدة الأمنية والعسكرية الجديدة للتنظيم تُعَدُّ مؤشِّراً موثوقاً لحدوث تحوّلات طارئة في استراتيجيته بشكل يختلف عن استراتيجيته قبل عام 2019م.

- **التحوّلات الطارئة في استراتيجية داعش بين عامَي 2023-2024**

إنّ سَبر الوضع الداخلي للتنظيم يُعَدُّ من الأمور الصعبة جداً بسبب صعوبة تأمين مصادر معلومات موثوقة من داخل صفوفه، كما أنّ التنظيم يتكتّم على مشاكله الداخلية ويصطنع انتصاراتٍ وهمية في دعايته، ولا تزال صورته ماثلة كقاتل متوحّش يؤرّق مجتمعات الأرياف التي ينشط فيها ويبدو أنّه يرغب في استمرارها؛ وهذا يتطلّب سلوكَ اتّجاهٍ آخرَ يتمثّل بتحليل سلوكياته ونشاطاته وما يتحتّم عليه فعله ولكنّه غير قادر على فعله، ولتحقيق هذا الأمر من المفيد تقديم سرد عن نشاطات التنظيم في سوريا خلال شهرَي تشرين الأول وتشرين الثاني، ومن ثم مناقشتها وتحليلها، وذلك بالاستناد إلى تقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان وافتراض صحّتها؛ كون إعلام قسد والإدارة الذاتية لم يبديا موقفاً واضحاً تُجاهها، بالإضافة إلى تقاريرهما بخصوص عملياتهما ضدّ خلايا التنظيم[14].

a) بالنسبة لشمال وشرق سوريا.

---

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria/containing-resilient-isis-central-and-north

[12] Alex Rossi; Kurdish US-allies halting anti-ISIS operations in Syria because of threat from Turkey-backed rebels, SDF commander warns; Sky News: 11.12.2024; Link: https://news.sky.com/story/kurdish-us-allies-halting-anti-isis-operations-in-syria-because-of-threat-from-turkey-backed-rebels-sdf-commander-warns-13271611

[13] Crisis Group; Containing a Resilient ISIS in Central and North-eastern Syria; International 18.07.2022; Link: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria/containing-resilient-isis-central-and-north

[14] راجع التقارير الخاصة بعمليات داعش خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني على كل من:
الموقع الرسمي للمرصد السوري لحقوق الإنسان، الرابط:https://www.syriahr.com
الموقع الرسمي لقوى الأمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ الرابط: https://asayish.com
الموقع الرسمي للمركز الإعلامي لقوات سوريا الديمقراطية؛ الرابط: https://sdf-press.com

- **استهداف الأعيان المدنية:**

خلال شهرَي تشرين الأول وتشرين الثاني نفّذت خلايا التنظيم 19 هجوماً على صهاريج تحمل مشتقّات البترول عائدة للإدارة الذاتية وتجّارٍ ومتعهّدين محلّيين، بالإضافة إلى هجوم استهدف صوامع "جزرة بو حميد" على الطريق الواصل بين مدينتَي الرقة ودير الزور، وخط الغاز في قرية "الشمساني" التابعة لبلدة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي. وتركّزت غالبية الهجمات في ريف مقاطعة دير الزور، وسُجّلَت 5 هجمات في ريف الحسكة الجنوبي.

التكتيك المتّبع في الهجوم والمنطقة: تركّزت الهجمات في ريفَي الحسكة ودير الزور، وتمّت من خلال نصب كمائن؛ كونه يسهّل تحديد موعد وصول الصهاريج بعد انطلاقها، وإطلاق رشقات رصاص بالأسلحة الخفيفة لإتلاف أو تعطيل شحن المادة المنقولة، أو زرع ألغام في طريقها؛ وقد أسفرت عن فقدان متعهّد وسائقَي صهريج لحياتهم وإصابة حارس صوامع "جزرة بو حميد" (وهو مدنيّ) بإصابات بليغة، كما ألحقت أضراراً مادية كبيرة وتسبّبت بخسائر مالية وخلق صعوبات في وصول المازوت والبنزين إلى المواطنين.

عمليات الاغتيال:

تم تنفيذ ثلاث عمليات اغتيال ضدّ مسؤولين في المجالس المحلّية؛ وهم: رئيس المجلس المدني في بلدة الصبحة شرق دير الزور، ورئيس المجلس المحلّي التابع لمنطقة العزبة ومراط بريف دير الزور الشمالي (وقد فَقَد حياته خلال العملية)، وعضو في مجلس الصلح في بلدة أبو خشب بريف دير الزور الغربي، وقد نجحت عملية اغتيال واحدة منها، وتركّزت العمليات بريف مقاطعة دير الزور، تم استخدام دراجاتٍ ناريةً في اثنتَين منها، وسيارة مدنية في واحدة أخرى، والعمليات استُخدِمت فيها أسلحة خفيفة وتمّ اللجوء إلى الاستهداف المباشر.

- **استهداف الوسائط والقوات العسكرية:**

تم تنفيذ 20 هجوماً على حواجز وسيارات القوات العسكرية والأمنية، تسبّبت بإصابات وأضرار مادّية طفيفة، وتركّزت جميع هذه العمليات في ريف مقاطعة دير الزور.

أسلوب الهجوم: نُفِّذ الهجوم عبر عناصر يستقلّون دراجاتٍ ناريةً، ومن المفترَض وجود عنصرَين آخرَين على الأقل للقيام بمهمّة المراقبة وتغطية الانسحاب خلال كلّ عملية، واستخدمت خلالها أسلحة رشاشة، أو زرع عبوات وألغام، وتم تنفيذ عملية واحدة يُعتقَد أنّها كانت انتحارية (*)، ومن خلال حجم الخسائر وعدد المهاجمين ونوعية الأهداف يمكن الجزم بأنّ هذه العمليات كانت تتجنّب الدخول في وضع المعركة، واعتمدت أسلوب "إطلاق رشقات رصاص ومن ثم الفرار" وتسجيلها كعملية "بطولية".

* اشترك في هذه العملية عنصران يستقلّان درّاجتين ناريتين في مدخل الحسكة الجنوبي، انفجرت إحداهما، بينما فرّت الثانية التي كانت تتبعها إلى الأحياء الجنوبية من المدينة، وتم إلقاء القبض على سائقها بمساعدة الأهالي.. ANHA؛ إلقاء القبض على سائق الدراجة النارية المفخخة الثانية في الحسكة؛ تاريخ النشر: 2024.11.17؛ الرابط:
https://hawarnews.com/ar/إلقاء-القبض-على-سائق-الدراجة-النارية-المفخخة-الثانية-في-الحسكة

إخفاقات وخسائر التنظيم خلال شهرَي تشرين الأول وتشرين الثاني:

تمكّنت القوات الأمنية والعسكرية، وبمساندة من المجتمعات المحلّية، من إلقاء القبض على 18 عنصراً من خلايا داعش في مناطق متفرّقة من إقليم شمال وشرق سوريا، بينهم قادة واثنان من الجنسية العراقية، وذلك وفق أسلوب "المداهمة والإرغام على الاستسلام" وبمساندة من التحالف الدولي. أبرز ما كانوا يخطّطون له: التَّخطيط لارتكاب أعمال قتل وتخريب في المنطقة، ومحاولة تهريب عوائل التنظيم من المخيّمات، إضافة إلى توفير التمويل عبر تهديد الأشخاص بالقتل والإرهاب لأخذ الأموال وفرض الأتاوات على المدنيين تحت مسمّى "الكلفة السلطانية"(**)، وتنظيم تواصل الخلايا في الداخل والخارج فيما بينها، والإشراف على تلقين الأتباع الأفكار المتطرّفة تحت مسمّى "الدعوة للجهاد" بغرض دفعهم لارتكاب اعتداءات على الأعيان المدنية وقوات إنفاذ القانون وحفظ الأمن، وتوفير الأسلحة والمواد المتفجّرة وتوزيعها على الخلايا.

وبتاريخ 2024.11.05 أطلقت الإدارة الذاتية عملية "الأمن الدائم"([15]) في ريف الحسكة الجنوبي والشرقي بما فيها مخيّم الهول، أسفرت عن تفكيك البيئة الأمنية التي كان التنظيم يحاول إنشاءها في تلك المنطقة، وذلك بإلقاء القبض على 79 عنصراً من خلايا التنظيم داخل وخارج مخيّم الهول بينهم قيادات خطرة، كما أسفرت العملية عن ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجّرات وأجهزة اتصال، وتفكيك تشكيل منظّم تحت مسمّى "الحسبة النسائية" التي تورّطت في عمليات تعذيب وقتل بحق النساء داخل المخيّم، حيث تم تحويل 17 امرأة منهنّ إلى التحقيق، وتفكيك تشكيل منظّم تحت مسمّى "أشبال الخلافة"، وعبّر التنظيم عن مقدار الضربة التي تلقّاها من هذه العملية بزيادة وتيرة عملياته الترهيبية في آخر معاقله بريف ديرالزور. أمّا بالنسبة لقتلى التنظيم خلال هذين الشهرَين، فقد أعلنت القيادة المركزية الأمريكية عن تنفيذها سلسلة من الضربات الجوية في الصحراء السورية بتاريخ 11 تشرين الأول؛ وقد أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 35 من عناصر داعش، بما في ذلك العديد من قادة

** الكلفة السلطانية: هو مبلغ من المال لا يقل عن 300 دولار تفرضه خلايا التنظيم على أصحاب رؤوس الأموال من المسلمين بالغصب والإكراه، ويتم إرسال رسالة عبر تطبيق الواتس إلى المستهدفين والتهديد بقتل كل من يمتنع عن الدفع، ولا يستند في ذلك إلى أي أساس شرعي، وهي في الأساس ضريبة يؤديها المسلمون ورعايا الخليفة بالقوة والإكراه بشرط أن تكون الأموال التي يطلبها الإمام من الناس لأجل مصلحة شرعية، ويتذرع التنظيم بخلافته الافتراضية لتسويغ الحصول عليها، حيث صاغ "أبو المعتصم القرشي"، وهو أحد كوادر المكتب الشرعي لولاية الشام، فتاواها وأجاز استخدام العنف والقوة لجباية الأموال قائلا:" لاشكّ أنّ المال عصب الجهاد، والإعداد لا يكون إلّا به، فتحصيله وتوفيره واجب على الإمام ولو بالقوة والإكراه" ومن امتنع عن أداء "الكلف السلطانية جاز للإمام أو مَن ينوب عنه أن يعزّره بشكل يكون رادعا له ولغيره حتى يؤدّي ما عليه من الحقوق المالية في هذا الشأن". علماً أنّه لا توجد نصوص قطعية من الكتاب والسنة لتبرير هذه "البدعة الداعشية"...

للمزيد عن الكلفة السلطانية انظر: موقع زاد التبيان؛ "الكلفة السلطانية".. كيف برر تنظيم داعش السطو على المواطنين باسم الدين؛ تاريخ النشر: 2024.09.16؛ الرابط: https://zaadaltabiyan.com/post/6533

[15] تمت هذه العملية من خلال غرفة عمليات مشتركة بين قسد ووحدات حماية المرأة وقوى الأمن الداخلي بمشاركة 5000 مقاتل ومقاتلة وبدعم التحالف الدولي، قامت بتمشيط وتفتيش 200 قرية في مناطق اريف الجنوبي والشمالي لمدينة الهول ومخيّمه و70كم من الحدود العراقية السورية والمناطق الصحراوية التابعة لها بحثاً عن خلايا وأوكار داعش، حيث تمت مداهمة 60 موقعاً ومخبأ لخلايا داعش في الهول وتل حميس وتل كوجر وشرق الحسكة... للمزيد انظر: sdf-press؛ البيان الختامي لعملية "الأمن الدائم" في منطقة الهول ومخيّمها؛ تاريخ النشر: 2024.11.12؛ الرابط: https://sdf-press.com/?p=43648

داعش([16]) دون تقديم إحداثيات عن المواقع المستهدَفة. واستناداً إلى تخصّصات ومهام العناصر المقبوض عليهم ونوعية الأهداف التي تمّت مهاجمتها يمكن توضيح أبرز أهداف التنظيم من هذه الهجمات، وهي:

1) توظيفها في الدعاية الموجّهة للخارج وحتى للداخل لبناء تصوّر يفيد بأنّ التنظيم لا يزال موجوداً وينفّذ عملياته بانتظام، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الدعاية تتضخّم كلّما ابتعدت عن موقع الحدث؛ وهو ما يرفع من معنويات الخلايا في المناطق الأخرى التي تداعت نتيجة الإخفاقات المستمرّة للتنظيم.
2) فرض أتاوات على أصحاب الصهاريج حتى لا يتم استهدافها؛ وبالتالي توفّر مصدر تمويل آخر، وهذا ما يندرج في إطار أعمال الجريمة المنظّمة.
3) ممارسة نوع من الانتقام من المجتمعات المحلّية وزرع الرعب بين المدنيّين؛ حيث وجّهت تهديدات للسائقين بعدم التعاون مع الإدارة الذاتية وترديد شعارات التنظيم.
4) ضرب حالة الاستقرار والأمان في المناطق التي يتم الاستهداف فيها.
5) إشغال القوات الأمنية بملاحقات واسعة لعناصر قليلة، أي؛ يعمل التنظيم على اتباع استراتيجية يجبر من خلالها الخصم على خسارة وبذل موارد كبيرة لمواجهة عملياته المحدودة.

b) بالنسبة للمناطق التي كانت تحت سيطرة النظام البعثي:

نفّذت خلايا التنظيم أكثر من 17 هجوماً على الوسائط والقوات العسكرية للنظام البعثي، من ضمنها عمليتا اغتيال، أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى من العسكريين وعناصر الفصائل الموالية لإيران، بالإضافة إلى خسائر مادية في الوسائط.

التكتيك المتّبع في الهجوم والمنطقة: انطلق التنظيم في هجماته من وسط البادية السورية، مستهدِفاً طرقَ نقلِ الوسائط العسكرية ونقاطَ تمركُز القوات والمنشآت النفطية، باستخدام أسلحة خفيفة ومتوسّطة، وزرع ألغام. تمّت الحركة عبر درّاجات نارية وأحياناً سيارات حقلية (دفع رباعي). يستفيد التنظيم من عدم وجود قوات تدخّل سريع للنظام البعثي في البادية لتأمين المؤازرة السريعة لنقاط قواته التي تتعرّض لهجمات خلايا التنظيم، وبنفس الوقت لا يوجد اهتمام كافٍ بحماية تلك النقاط من ناحية التحصينات وأنظمة الاتصال والتغطية الجوية، وهو ما تعانيه أيضاً المجتمعات المحلّية في تلك المناطق، حيث تفتقد القوة التي تحميها من بطش التنظيم أو حتى مواجهته، كما أنّ النظام البعثي كان يهتمّ بتأمين طرق إمداده العابرة للبادية، خاصة طريق دمشق- ديرالزور وطريق الرصافة- أثريا، بدرجة أكبر من القضاء على خلايا التنظيم؛ وهذا ما يفسّر كثرة عمليات التنظيم في هذه المنطقة مقارنة مع إقليم شمال وشرق سوريا.

وتركّزت هجمات التنظيم بشكل رئيسي على أربعة محاور؛ وهي: المنطقة بين بادية السخنة وتدمر بريف حمص الشرقي، وريف ديرالزور الغربي وخاصة بادية البوكمال وريف السلمية بين البادية

[16] U.S. Central Command؛ نفذت #القيادة_المركزية_الأمريكية (#سنتكوم) ضربات جوية ضد عدة معسكرات لتنظيم داعش في #سورية؛ منصةX؛ تريخ النشر: 2024.10.30؛ الرابط:
https://x.com/CENTCOMArabic/status/1851625984564265072

وحماة، وبادية الرصافة جنوب غرب الرقة، والتركيز الأكبر كان على بادية حمص حيث آبار النفط والغاز والطرقات التي تمرّ في المناطق الوعرة.

عمليات الردّ: شنّت قوات النظام، وبدعم برّي من الفصائل الموالية لإيران وبإسناد جوّي روسي، أربعَ حملات تمشيط في المناطق الواقعة بين سلسلة الجبال التدمرية وكلّ من بادية الرصافة والمنطقة بين السخنة وجبل البشري بريف ديرالزور الشرقي وريف السلمية الشرقي.

هدف التنظيم من عملياته: تكاد تكون الأهداف الكامنة وراء هجمات التنظيم في هذه المناطق مطابِقة لأهدافه من هجماته في مناطق الإقليم، مع وجود هدفَين آخرَين؛ وهما: استنزاف قوات النظام البعثي وتكبيده خسائر كبيرة، بينما تُعَدُّ عملياته في إقليم شمال وشرق سوريا كأعمال ترهيب، ومحاولة تقديم نفسه كمدافع عن المجتمعات السنّية على غرار تجربته في العراق، خاصة أنّه يركّز هجومه على القوات النظامية وعناصر الفصائل الموالية لإيران، بينما في شمال وشرق سوريا لا توجد مثل هذه القوات رغم أنّه قام بتكفير الطرفَين، أمّا الأهم بالنسبة له فهو إجبار التجّار الذين ينشطون على الطرقات المارّة في المناطق التي ينشط فيها التنظيم على دفع الأتاوات، وفي هذا السياق أكّد المرصد السوري لحقوق الإنسان ([17]) أنّ قوات النظام البعثي (الفرقة الرابعة) قدّمت أطناناً من المواد الغذائية لتنظيم داعش في بادية المالحة جنوب دير الزور، مقابل عدم التعرّض لشاحنات وقوافل النفط المارّة عبر بادية السخنة، والقادمة من محافظة ديرالزور إلى دمشق.

c) بالنسبة للمناطق الخاضعة للاحتلال التركي:

في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الإخوان المسلمين لم تُسجَّل أيّة نشاطات للتنظيم على الرغم من أنّ هذه المناطق تُعَدُّ استراتيجية للتنظيم كونها المعبر إلى داخل تركيا أو بالعكس، كما أنّ الخبراء في الجماعات الإسلامية ([18]) يؤكّدون أنّ "القسم الأكبر من البنية الهيكلية لتنظيم داعش في سوريا أصبحت تتواجد في مناطق سيطرة القوات التركية في الشمال السوري...". أمّا في مناطق سيطرة الجماعات السلفية في شمال غرب سوريا، فيبدو أنّ التنظيم يحاول استغلال الطابع السلفي الجهادي السائد في هذه المنطقة وبناء تموضع له هناك، إلّا أنّه يلقى صعوباتٍ في تحقيق ذلك؛ بسبب الحضور القوي لكلّ من القاعدة وهيئة تحرير الشام، وهما أبرز منافسَين للتنظيم. وقُتِل العديد من زعمائه في هذه المنطقة ([*])، وفي حزيران 2024 أعلنت القيادة الوسطى الأميركية أنّها قتلت المسؤول الكبير في تنظيم داعش "أسامة جمال محمد إبراهيم الجنابي" خلال غارة جوية.

بشكل عام؛ يشير نمط العمليات التي يخوضها التنظيم إلى اتباعه سياسة تأجيل المعركة الحاسمة والبقاء في وضعية الكُمون إلى حين توفّر أسباب الانتصار فيها، وترك للقادة الميدانيين مهمّة تحديد

---

[17] المرصد السوري لحقوق الإنسان؛ مقابل إيقاف الهجمات ضد قوافلها في البادية.. الفرقة الرابعة تقدم "مواد غذائية" إتاوة لـ "التنظيم"؛ تاريخ النشر: 2024.11.25؛ الرابط: https://www.syriahr.com/مقابل-إيقاف-الهجمات-ضد-قوافلها-في-البا/737885/

[18] عبير دبية؛ "داعش" في سوريا.. هل انتهت القصة؟؛ الناشر: الشرق؛ تاريخ النشر: 2024.08.28؛ الرابط: https://asharq.com/politics/98507/داعش-في-سوريا-هل-انتهت-القصة/

[*] من أبرزهم أبو بكر البغدادي في تشرين الأول 2019، وأبو إبراهيم القرشي في شباط 2022، وأبو حسين الحسيني الهاشمي القرشي في آب 2023 بالإضافة إلى قادة آخرين في ريف إدلب...

شكل العمليات بحسب المعطيات المتوفّرة لديهم في بيئة المعركة؛ لذلك يصعب وضع تصوّر موحّد لتكتيكات موحّدة ومتشابهة معتمدة لدى كافة خلايا التنظيم في سوريا، وهو ما يعني أنّه يقود عملياته استناداً إلى تكتيك "المعركة بين الحروب"(**) على جميع الجبهات، والتركيز على العمليات منخفضة التكلفة ضدّ أهداف يسهل ضربها، دون أن يكون هناك ضمان في الحصول على نتائج إيجابية منها، خاصة في ظلّ معاناة التنظيم من استنزاف موارده البشرية والمادية، ويُحتمَل أنّ التنظيم يراهن على أنّ هذه العمليات تفيد الحرب النفسية ضدّ خصومه، وتوفير هامش للحركة للخلايا الأخرى بعد إشغال هذه القوات بمعالجة تلك العمليات. كما أنّ تركّز هذه العمليات في ريف ديرالزور بشكل خاص يشير إلى تقلّص في البيئة التي توفّر لخلاياه إمكانية التواري عن الأنظار والانغماس بين المدنيّين، ويُعَدُّ اعتقال ومقتل العشرات من عناصره مؤشّراً على أنّه يدفع ثمناً باهظاً لتحقيق أهدافه؛ حيث لا يمكن الوصول إلى خلايا التنظيم التي تنشط سرّاً دون معلومات استخباراتية دقيقة، وهذا يُعَدُّ دليلاً على تنامي مشاركة المجتمعات المحلّية في مواجهة نشاطاته، وإذا ما تم إجراء مقارنة للضربات التي يوجّهها التنظيم، كاستهداف صهاريج النفط والوسائط العسكرية، والتي تُعَدُّ من أسهل العمليات ولا يتكبّد التنظيم خلالها أية خسائر، مع تلك الضربات التي يتلقّاها؛ يمكن الجزم حينها أنّ التنظيم يعيش في مأزق استراتيجي، ويخوض صراع البقاء.

- **داعش وصراع الوجود**

إنّ مُضيّ التنظيم في تجنّب الدخول في معاركَ مفتوحةٍ، وعدم القدرة على شنّ عمليات للسيطرة على المدن التي تجد مجتمعاتها صعوبة في تأمين دفاعها الذاتي، مثل درعا والبوكمال وحلب وتل أبيض، واستمراره في تنفيذ عمليات محدودة النطاق ذات فوائد محدودة من الناحية التكتيكية ولا تؤمّن فرصة لتحصيل مكاسب عسكرية أو مالية أو سياسية كبيرة، وعدم وجود خطط إسعافية لديه بعد سقوط النظام البعثي، إنّما يشير إلى أنّ التنظيم يعيش مأزقاً استراتيجياً؛ ففي شمال وشرق سوريا لم تسفر عمليات التنظيم عن مكاسب استراتيجية، حيث فشلت أبرز عملياته في تهريب عناصره من سجن غويران عام 2022م، وأخفق كذلك في عسكرة مخيّم الهول، حيث تمكّنت قوات إنفاذ القانون وحفظ الأمن التابعة للإدارة الذاتية، وبدعم من التحالف الدولي، من شنّ حملتَين[19] ضدّ خلايا التنظيم في

** يُنسَب هذا التكتيك إلى العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد عام 2007م وتم اتخاذها استراتيجية جديدة هدفها "مواجهة الاستحقاق المتمثّل بتعاظم قدرة الأعداء، خصوصًا على الصعيد النوعي. فكان اعتمادها تطبيق تكتيك «المعركة ما بين الحروب»، على الجبهات كافة، بهدف إحراز ما سمّته «المنع والردع، والتأجيل والاستعداد»، بخصوص الحرب المقبلة..." ورغم التقليل من شأنها إلّا أنّها مكّنت إسرائيل من تحقيق أمنها بشكل أفضل من ذي قبل... انظر: د. إحسان مرتضى؛ «المعركة بين الحروب»: تكتيك العجز الإسرائيلي؛ مجلة الجيش/العدد 405- آذار 2019؛ الناشر: الموقع الرسمي للجيش اللبناني؛ الرابط:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/«المعركة-بين-الحروب» -تكتيك-العجز-الإسرائيلي

19 شهد مخيّم الهول في العام 2024م المرحلة الثانية والثالثة من حملة "الإنسانية والأمن" أسفرت عن مقتل زعيم التنظيم في المخيّم "أبو سفيان اللّهيبي" والقبض على الشرعي الأول في المخيّم "أبي عبد الحميد"... للمزيد أنظر: ANHA؛ 85 مرتزقاً من داعش بينهم متزعم في قبضة قوى الأمن وقتل آخر في مخيّم الهول؛ تاريخ النشر: 2024.02.06؛ الرابط:
https://hawarnews.com/ar/85-مرتزقاً-من-داعش-بينهم-متزعم-في-قبضة-قوى-الأمن-وقتل-آخر-في-مخيّم-الهول
وحملة "الأمن الدائم" أسفرت عن إلقاء القبض على 79عنصراً من خلايا التنظيم وضبط كمية كبيرة من الأسلحة وأنفاقا، وكشف شبكة تعذيب خاصة بالتنظيم.. للمزيد انظر: الموقع الرسمي لقوى الزمن الداخلي- شمال وشرق سوريا؛ البيان الختامي لعملية "الأمن الدائم" في منطقة الهول ومخيّمها؛ تاريخ النشر: 2024.11.12؛ الرابط:
https://asayish.com/?p=13589

المخيّم وأسفرتا عن اعتقال العشرات من عناصره وضبط كمية كبيرة من الأسلحة والأنفاق، بالإضافة إلى انخفاض عدد سكان المخيّم من وسطه الاجتماعي؛ نتيجة خروج عشرات السوريين والعراقيين والعديد من الجنسيات الأجنبية منه بموجب مذكّرات تسوية مع الإدارة الذاتية وسلطات البلدان التي ينحدرون منها. كما أنّ ارتفاع وتيرة اعتقال عناصره يشير إلى فشل استخباراتي للتنظيم واستمرار استنزاف قوته. من ناحية أخرى ازداد الضغط الأمريكي، بعد سقوط النظام البعثي، على النظام التركيّ لعدم توسيع عملياته ضدّ قوات سوريا الديمقراطية؛ الأمر الذي أفقد التنظيم متنفّساً لزيادة وتيرة عملياته أو حتى فرصة لتنفيذ عمليات ضدّ مراكز الاحتجاز ومخيّم الهول. على صعيد آخر؛ فالهجمات التي كانت تشنّها المجموعات التابعة للنظام البعثي ضدّ نقاط قوات سوريا الديمقراطية والأعيان المدنية في مقاطعة ديرالزور، وارتكابها لمجزرتَي الدحلة وجديدة بكارة، تسبّبت بدفع المجتمعات المحلّية نحو التعاطف بدرجة أكبر مع قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي والتي تُعتبَر عملياً المدافع الرئيسي عن المجتمعات المحلّية؛ وهذا ما أثّر بشكل كبير على دعاية التنظيم، وفي الوقت نفسه قدّم هذا الأمر تفسيراً مقبولاً في ازدياد معدّلات إلقاء القبض على عناصر التنظيم في تلك المناطق، ويفسّر أيضاً انخفاض وتيرة التبرّعات لصالح التنظيم الذي اضطرّ، على ما يبدو، لتنفيذ عمليات اغتيال وزيادة وتيرة تهديداته تجاه المدنيين، وزيادة هجماته على أصول المستثمرين لدفع أتاوة "الكلفة السلطانية"، كما أنّ انسحاب قوات سوريا الديمقراطية من غربي الفرات قد أفشل محاولات التنظيم مع بقايا النظام البعثي في تجذير الفوضى في ديرالزور وريفها؛ ما يشير أيضاً إلى المأزق الاستراتيجي الذي يعيشه التنظيم في هذه المنطقة.

وفي المناطق التي كانت تحت سيطرة النظام البعثي كانت هناك محاولتان للتنظيم لتحقيق مكاسب ميدانية، ويبدو أنّه لا يزال يسعى وراءهما، وهما:

- إعادة فرض هيمنته على المجتمعات السُّنّية في البوكمال والميادين وديرالزور والرصافة الخاضعة لسيطرة الفصائل الموالية لإيران، والتي تشهد عمليات تشيّع ممنهجة، بالإضافة إلى عودة سيطرة حزب البعث على المنطقة بعد إشرافه على عمليات التسوية الأمنية لعناصر داعش وفصائل المعارضة خلال عامَي 2021م و2022م، حتى أنّه عجز عن تنفيذ عمليات داخل حواضر هذه المناطق، والعمليات التي ينفّذها كانت ضمن البادية واستهدفت القوافل على الطرقات في المناطق الوعرة، كما أنّه عجز عن إحداث اختراق في دعائم سلطة النظام في مناطق سيطرته والمتمثّلة بالبعث ورجال الدين والعشيرة والفاسدين، وفقاً لتأكيدات بعض المواطنين الذين يتنقّلون بين شرقي الفرات وغربه، كما أنّ محاولته ركوب موجة الاحتفال بسقوط النظام البعثي، ورفع خلاياه لعَلَم الاستقلال السوري، وتنفيذ عمليات مسلّحة ضدّ قوات سوريا الديمقراطية، قد فشلت بعد توجيه التحالف ضربات جوية على معاقله في البادية، وانسحاب قوات سوريا الديمقراطية من غربي الفرات؛ حيث أخطأ التنظيم في تقديره بأنّ هذه القوات ستبقى هناك وتفرض سيطرتها عليه، ويبدو أنّ سيطرة "هيئة تحرير الشام" على الضفة الغربية لنهر الفرات، وقدوم جماعات مسلّحة موالية للإخوان المسلمين وللنظام التركي، قد وضع خلايا التنظيم أمام امتحان صعب، وكلّما تأخّر عن وضع استراتيجية للسيطرة على المنطقة عجز عن تحقيق مكاسب استراتيجية.

- في الجنوب السوري فشل التنظيم في تحقيق مكاسب استراتيجية رغم نجاحه النسبي ([20]) في تشكيل بيئة ملائمة له في ريف درعا من خلال عناصره السابقين في فصيل "جيش خالد بن الوليد"([21]) الذي كان متمركِزاً في حوض اليرموك جنوب غربي درعا، حيث كان قد جرى تفكيكه بعد عمليات التسوية التي شهدتها درعا عام 2018م. في هذه المنطقة حاول التنظيم تكرار تجربته مع تركيا ضدّ الإدارة الذاتية في عقد صفقة مع النظام البعثي لمواجهة عدوّ مشترك، والمتمثّل بالقوميّين والإسلاميّين المناهضين لهما، والذين كانوا أعضاء سابقين في فصائل "الجيش الحر"، ويبدو أنّه قد خطا خطوات في هذا الاتجاه؛ حيث سجّلت تقارير أخبار محلّية في عام 2022م إفراج قوات النظام السوري عن العشرات من عناصر التنظيم تحت مسمّى التسوية، والهدف - على ما يبدو - محاربة المناوئين للنظام.([22]) وخلال هذه الفترة نفّذ التنظيم نحو 90 عملية اغتيال استندت إلى فتاوى لمحاكم ميدانية، إلّا أنّها لم تستمرّ طويلاً حيث تمكّنت الفصائل المسلّحة المحلّية، وبدعم عشائري، من القضاء على القائد العسكري للتنظيم أبو سالم العراقي في 09 آب 2022 في بلدة عدوان ([23]) ومن ثم قتل زعيم التنظيم "أبو الحسن القرشي" (عراقي الجنسية) في 15 تشرين الأول 2022 في مدينة جاسم. في عام 2024 حاول التنظيم استغلال حالة التدهور الأمني الذي تشهده درعا وريفها والتي كانت تشهد عمليات اختطاف واغتيال واشتباكات شبه يومية، في سياق صراع متعدّد الأبعاد بين النظام البعثي والفصائل الموالية لإيران والمجموعات المحلّية المناهضة لهما وخلايا داعش وخلايا الاستخبارات الإسرائيلية وتجّار المخدرات؛ حيث يخوض كلّ طرف صراعاً مع طرف واحد أو أكثر، وما يعزّزها أكثر هو سوء الوضع الاقتصادي وغياب الحلّ السياسي، فالمنطقة تحوّلت إلى ساحة حرب مفتوحة مهمَلة إعلامياً، هذه البيئة الأمنية المتدهورة شكّلت فرصة لتنظيم داعش للتسلّل وإقامة منظومة أمنية وأيديولوجية وتمويلية تحت قيادة ما يسمّى بوالي حوران في التنظيم "أسامة شحادة العزيزي" (ينحدر من بلدة الشجرة في ريف درعا)، محاولاً الاستفادة من الطبيعة العشائرية في المنطقة للتغطية على تحرّكات عناصره والاستفادة من الحماية العشائرية في منع تعرّضهم لعمليات القتل أو الاعتقال وتأمين التمويل اللازم، وكذلك استغلال المظالم التي يتعرّض لها أبناء المنطقة بسبب الفساد الإداري والمالي وحالة التدهور الأمني المستشرية في المنطقة.

حاولت الخلايا الجديدة للتنظيم فرض هيمنة أمنية وأيديولوجية على مناطق في حوران، من خلال تنفيذ عمليات اغتيال وفرض سلطة التنظيم على الكثير من القضايا. إلّا أنّ محاولات النظام استخدامه

---

[20] أرميناك توكماجيان؛ عودة حذرَة إلى درعا: أبعاد تنامي نشاط «داعش» في جنوب سورية؛ الناشر: مركز الإمارات للسياسات؛ تاريخ النشر: 2022.12.06؛ الرابط:
https://epc.ae/ar/details/featured/alawda-alhdhira-ila-daraa-abaad-tanami-nashat-dayish-fi-janub-suria

[21] تشكّل الفصيل من أبناء درعا عام 2016م في منطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي وعُدّ ذراع داعش في الجنوب السوري بعد مبايعته للتنظيم، وتم القضاء عليه في عملية مشتركة بين فصائل المعارضة سابقاً بعد اتفاقية التسوية عام 2018م بإشراف روسي، وبموجب اتفاق مع النظام تم نقل عناصر داعش عبر قافلة حافلات إلى البادية في أيار 2018، ولا يزال التنظيم يعتمد على بقايا هذا الفصيل في تأمين موطئ قدم له في الجنوب السوري.. (نفس المرجع السابق)

[22] للاطلاع على اعترافات أحد عناصر داعش، تجمّع أحرار حوران؛ اعترافات قيادي في داعش قُبض عليه في مدينة جاسم؛ الرابط:https://youtu.be/a5ilXRWJ9f0

[23] أحمد أبازيد؛ من يحكم الجنوب السوري؟؛ الناشر: موقع الجزيرة؛ تاريخ النشر: 2024.04.03؛ الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics/2024/4/2/من-يحكم-الجنوب-السوري

كذريعة لاجتياح المدن والبلدات واستخدامه في تصفية الخصوم، قد دفع بالجماعات المحلّية المسلّحة مجدّداً إلى شنّ حملة ضدّ خلايا التنظيم انتهت بقتل والي حوران وعدد من مساعديه (جميعهم من الجنسية السورية) ([24]) في منزل بمدينة نوى بريف درعا في مطلع عام 2024م. بعد هذا الفشل الجديد يبدو أنّ التنظيم قد دخل في حالة النكوص والعودة إلى النشاط السرّي المحدود وترقّب فرصة جديدة مع الاحتفاظ بقناة تواصل مستمرّة مع قيادة التنظيم في البادية السورية، واستقطاب الأشخاص ذوي الميول الأيديولوجية تجاه التنظيم؛ هذه الحالة جعلته عاجزاً عن استغلال الفراغ الأمني في الجنوب السوري لصالحه إثر سقوط النظام البعثي، ما يشير أيضاً إلى أنّ التنظيم يعيش مأزقاً استراتيجياً آخر في هذه المنطقة، خاصة مع اجتياز القوات الإسرائيلية للحدود السورية، وبروز معادلة أمنية وسياسية جديدة في الجنوب السوري.

أمّا في مناطق الخاضعة للاحتلال التركي والفصائل التابعة له فيشير الجمود العملياتي للتنظيم إلى أنّه غير قادر على تطبيق عقيدته السياسية والعسكرية في هذه المنطقة وهذا ما يشكّل مأزقاً بحدّ ذاته للتنظيم، خاصة أنّها تشكّل خَرقاً لاستراتيجيته في محاربة العدو القريب (الأنظمة العربية والإسلامية)، ومن المفترَض أنّ النظام التركيّ وجماعة الإخوان المسلمين يندرجان في سياقه. كما أنّ التعذّر بالتكتيك لم يعد يجدي نفعاً؛ لأنّه في الأساس لم يشنّ عمليات ضدّهما منذ إعلانه عن دولته في عام 2014م، وهذا ما يُضفي مأزقاً أيديولوجياً إلى مأزقه الاستراتيجي، ويفضح حقيقة التحالف بين الطرفَين رغم أنّ العديد من الباحثِين أو المتعاطِفِين مع التنظيم يبرّرون هذا المأزق بزعم أنّ التنظيم يخوض ما يسمّى "جهاد النكاية"([*]) ضدّ أعدائه عبر توجيه ضربات محدودة إليهم، ومن ثم الانسحاب والتخفّي إلى حين إعادة ترتيب صفوفه وقدراته، دون مراعاة التحوّلات التي طرأت على صيرورة التنظيم في مرحلة ما بعد انهيار سلطته عام 2019م وصعوبة تأمين بيئة متقبّلة لتواجده، لذلك؛ وبما أنّ التنظيم عاجز عن الخروج من هذا المأزق، وينتظر الفرص التي يوفّرها التدهور الأمني في بعض المناطق، وبما أنّه غير قادر على استغلال الفوضى الأمنية التي أعقبت سقوط النظام البعثي، بالتوازي مع تنامي قدرات القوى الأخرى المناهضة له، فإنّه - بلا شكّ - في وضع يتّجه نحو الهاوية في سوريا.

استناداً إلى ما تم ذكره؛ يمكن تبيان عدد من الحقائق الرئيسية عن الوضع الذي يعيشه التنظيم حديثاً، ومن المفترَض أن يتمّ بناء التحليلات الخاصة به على أساسها؛ وهي:

1) التنظيم يعيش حالة هزيمة دائمة وصنع لنفسه الكثير من الأعداء، إلّا أنّه لا يزال موجوداً ويشكّل خطراً كامناً.

[24] رياض الزين؛ مقتل «والي حوران» بتنظيم «داعش» في ريف درعا الغربي؛ الناشر: صحيفة الشرق الأوسط؛ تاريخ النشر: 2024.01.28؛ الرابط:
https://aawsat.com/العالم-العربي/المشرق-العربي/4818881-مقتل-والي-حوران-بتنظيم-داعش-في-ريف-درعا-الغربي

[*] ويسمّى "قتال النكاية" والهدف منه التنكيل بأعداء الله وإغاظتهم والنيل منهم وإرهابهم أو كفّ أذاهم عن بعض المسلمين..، وعمل التنظيم على إيجاد فتوى تتناغم بين سياسته والمفهوم الشرعي الأساسي لهذا القتال، كون التنظيم لا يتوانى حتى عن قتل المسلمين الذين لا يتقبّلون أيديولوجيته...

2) عمليات خلايا التنظيم الحالية أقرب ما تكون إلى أعمال الجريمة المنظّمة (المافيا) ([25])؛ حيث يعتمد على عدّة مصادر تمويل أساسية؛ ومنها: الابتزاز والتهريب لشراء الأسلحة والمواد اللوجستية ودفع رواتب عناصره ودفع المال لقتلة مأجورين. العمليات الكثيرة ضدّ الأعيان المدنية وأهداف مكشوفة وغير محصّنة بشكل جيّد، والتي يعلن عنها، لا تعبّر عن تنامي قوّته أو تحقيقه لسيطرة ميدانية.

3) لا يزال التنظيم يعوّل على الأزمات والتوتّرات للصعود مجدّداً، وفشله في استغلال سقوط النظام البعثي يُثير الكثيرَ من التساؤلات، على الرغم من أنّ الكثيرين قد شبّهوا هذا السقوط بسقوط الموصل التي شكّلت نقطة الصعود للتنظيم.

4) فَقَد التنظيم هيبته؛ حيث تحوّلت عمليات الكشف عن أماكن عناصره وخلاياه إلى مصدر لمكاسب سياسية أو مادّية للكثيرين.

5) لم تعد الظروف السياسية والأمنية التي ارتكز عليها التنظيم في صعوده عام 2014م متوفّرة في الفترة الحالية، ولم يعد قادراً على توفير المقوّمات الرئيسية لبناء دولته، والمتمثّلة بكلّ مِن: الأرض لبناء هياكل سلطته، والخليفة كسلطة دينية ودنيوية، والجيش للغزو ونشر العقيدة؛ ففَرْضُ التنظيم سيطرته على مناطق نائية، وعدم الإعلان عن هوية خليفته، واللامركزية في إدارة شؤونه المختلفة، والاعتماد على خلايا تنشط سرّاً في المجال العسكري، والخسائر المستمرّة التي يتكبّدها؛ تعكس حقيقة ذلك العجز.

6) فَقَدَ التنظيم معظم قادة الصف الأول، ومَن بقي منهم يجد صعوبة في عمليات التواصل وإعادة التنظيم، بينما يقبع الكثير من قادته في مراكز الاحتجاز بإقليم شمال وشرق سوريا.

7) المجتمعات التي كان التنظيم يحاول استمالتها وبناء قاعدة شعبية من خلالها باتت أكثر إدراكاً في كون التنظيم غير قادر على حلّ مشاكلها، وأنّه قد تسبّب بويلات كثيرة لها بين أعوام 2014 و2019م، وما يزال يفعل ذلك من خلال عملياته الجارية في الوقت الراهن.

8) اتّباع التنظيم اللامركزية في إدارة مجموعاته في سوريا والعراق يفسح المجال لتنامي بروز قادة جدد بعيداً عن هيمنة القادة التقليديين. واضطرار البعثيّين لإعادة تنظيم صفوفهم كخلايا بعد سقوط سلطتهم سيؤدّي إلى بروز منافسِين جدد في العمل السرّي داخل الوسط الاجتماعي الذي يحاول الهيمنة عليه، وقد يتعيّن عليه بناء نوع من التفاهم معها.

9) التنظيم مضطَرّ لاتّباع مناهج أمنية ودعوية مختلفة في المناطق التي يتوزّع فيها، رغم أنّه من المفروض عليه أن يتّبع نهجاً واحداً على الساحة السورية.

---

[25] للمزيد انظر:
Crisis Group; Containing a Resilient ISIS in Central and North-eastern Syria; International 18.07.2022; Link:
https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria/containing-resilient-isis-central-and-north

10) فشلَ التنظيم في توظيف المشاعر تجاه المعاناة الناجمة عن حرب غزة لصالحه، مقارنة بالنظامَين الإيراني والتركي، وذلك رغم أنّ التنظيم قد أطلق في بداية عام 2024 حملة لرفع مستوى عملياته الدموية من خلال كلمة للمتحدّث باسمه "أبو حذيفة الأنصاري" تحت عنوان "واقتلوهم حيث ثقفتموهم" وعلى أساسها نُفِّذت العمليات الدموية في إيران بتاريخ 03 كانون الثاني 2024م، وركّزت الكلمة أيضاً على الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة في محاولة لإحياء ورفع مستوى عملياته الإرهابية([26]).

11) فشَلَ التنظيم في استغلال صدمة سقوط النظام البعثي، ودخلت قوات جديدة من التنف إلى البادية (جيش سوريا الحرة التي سيطرت على تدمر ومناطق أخرى) التي تبدو أكثر جدّية لقتاله، مقارنة بالنظام السوري وحلفائه، وكذلك خسر رهانه على بقاء قوات سوريا الديمقراطية في مناطق غربي الفرات، أو تعرّض شمال شرق سوريا لاجتياح تركيّ.

هذه الحقائق تعزّز الاعتقاد بأن داعش يعاني من أزمات كثيرة تسبّبت بتحوّلات طارئة في استراتيجيته خاصة في عامي 2023-2024م؛ حيث أصبحت لمعركة البقاء الأولوية في إعادة بناء ما تُسمّى بدولة الخلافة، وهذه الحالة فرضت وستفرض تكتيكاتٍ جديدةً على النشاط الدعوي والتمويلي والقتالي، والتي تتجلّى في شكل العمليات التي ينفّذها في الوقت الراهن بغرض الحدّ من تفاقم أزماته، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها:

يعاني التنظيم من أزمة ثقة؛ حيث فَقَدَ ثقة الوسط الاجتماعي الذي كان يعوّل عليه بعد فشله في تحقيق إنجاز واحد، وبنفس الوقت لم يعد يثق به؛ بسبب تنامي الروابط المعنوية بين المجتمعات المحلّية والمجالس المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، خاصة مع توجّه الإدارة الذاتية نحو تعزيز دور المجالس المدنية في الإدارة المحلّية لشؤون المقاطعات، ورغم التهديدات التركية فَقَدْ نجحت في إجراء انتخابات البلديات في مقاطعات الطبقة والرقة ودير الزور وستستمرّ في المقاطعات الأخرى؛ وما يشير إلى هذا العامل أيضاً هو عدم جرأة خلاياه على رفع رايات التنظيم في الهجمات على نقاط قوات سوريا الديمقراطية التي اجتازت نهر الفرات إلى ضفّته الغربية لتحرير ديرالزور وريفها من قبضة النظام البعثي.

إنّ أزمة الثقة قد انعكست بشكل سلبيّ على عمليات التجنيد، والقدرة على مواجهة الاختراقات الأمنية داخل صفوفه، والعجز عن تعويض قادة الصف الأول، الذين قضوا بضربات التحالف الدولي والقوى الأخرى، بقادة ذوي كفاءة مماثلة، وما يفاقم هذه المشكلة هو العمل المستقلّ والمتفرّق لكتلة التنظيم في الساحة السورية بسبب اختلال بيئة الأمن الخاصة به في المناطق السورية، بالإضافة إلى صعوبة التواصل واجتهادات القادة الميدانيين الخاطئة أحياناً، ومن المفروض عدم تهميش الحساسية المناطقية والأيديولوجية السورية - العراقية التي غرسها الصراع بين جناحَي حزب البعث في الدولتَين، خاصة أنّ العديد من قادة التنظيم هم ذوو خلفيات بعثية، وعلى سبيل المثال كان لحزب

[26] أحمد كامل البحيري؛ مغزى التوقيت: قراءة في كلمة المتحدث الرسمي باسم داعش؛ الناشر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية؛ تاريخ النشر: 2024.01.06؛ الرابط:
https://acpss.ahram.org.eg/News/21089.aspx

البعث حضور قويّ في جنوب سوريا، وفي فترة الانشقاقات التي شهدها النظام السوري كان للهوية المناطقية "الحورانية" دور بارز في التنظيم السياسي والعسكري والاجتماعي، خاصة في درعا وريفها التي بدأ منها الحِراك الشعبي ضدّ سلطة النظام البعثي؛ ويبدو أنّ التنظيم قد فشل في قراءة هذا الواقع، وهو ما تسبّب بفشله عام 2022 في إيجاد معقل له في هذه المنطقة، وتسبّب كذلك بتقهقره نحو البادية.

أمّا الأزمة الأخرى التي تهدّد بقاء التنظيم فهو تنامي قوة الكيانات الأخرى التي يناصب التنظيم العِداءَ لها، ومن المفروض أن يشعر التنظيم بالقلق الكبير مع استمرار ترسّخ الأيديولوجيات المناقِضة لأيديولوجيته في المناطق التي ينشط فيها وعدم قدرته على كبحها؛ فالديمقراطية أصبحت ضمانة للسلم الأهلي والتعايش بين مكوّنات إقليم شمال وشرق سوريا. وجماعة الإخوان المسلمين وحليفها حزب العدالة والتنمية التركي يعملان على اصطناع قالب سلطويّ جديد كصيرورة عثمانية في المناطق الخاضعة للاحتلال التركي، ولا يمكن قبول أيديولوجية التنظيم في إدارة هذه المناطق، في حين أنّ بقايا النظام البعثي ستحاول خوض معركة البقاء من خلال ثلاثية "العشيرة والبعث والخلايا الأمنية". من ناحية أخرى تبدو قيادة تنظيم "هيئة تحرير الشام" ومنذ عام 2021م تجيد "القيادة البراغماتية" التي دفعتها إلى ممارسة ضغط كبير على كلّ من تنظيم القاعدة وداعش وجماعة الإخوان المسلمين في المناطق التي يسيطر عليها، خاصة مع محاولاتها الانفتاح على الغرب من خلال إنهاء نشاط "التنظيمات الجهادية المتشدّدة وسورنة المجال العسكري في إدلب"([27])؛ وهذا ما يمكن أن يؤدّي إلى تطوّر النمط الذي يتبنّاه هذا التنظيم من الأيديولوجية السلفية في اتجاه ليبرالي، وهو أمر غير مسبوق لدى الجماعات المتطرّفة، كما أنّ تمدّدها في غربي الفرات سيشكّل ضغطاً أيديولوجياً كبيراً على التنظيم، وما يعزّز موقفها هو سيطرتها على سلطة الدولة في دمشق بعد سقوط النظام البعثي.

إنّ استمرار هذه التطوّرات بشكل متسارع سيؤدّي، بلا شكّ، إلى تسارع في انهيار المنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية للتنظيم، وهو ما يساهم في زواله التدريجيّ.

إنّ هاتَين الأزمتَين تؤدّيان بالتأكيد إلى تناقص في كلّ من: أعداد المقاتِلين والمتعاطِفين ومصادر التمويل، وبالتالي؛ فقدان التنظيم للمقوّمات اللازمة لاستعادة قوّته والصعود مجدّداً، وهذا ما يعزّز الاعتقاد بأنّ التنظيم يخوض صراع وجود، إلّا أنّ ما سيمنح التنظيم بارقة أمل لتجاوزه أزماته هو انهيار سوريا كدولة، أو اجتياح تركيّ لـشمال شرق سوريا.

- **تحدّيات تطوّر بيئة الصراع في سوريا:**

أدّت سياسة الإدارة الأمريكية حول ثبات حدود الجبهات بين القوى السورية إلى تحوّلات في منحى الصراع واتجاهه، وذلك من خلال تركّز المعارك في محاور جبهات التماس، واقتصار عمليات استهداف عمق العدو على الضربات الجوية، وما ينفّذه الوكلاء من عمليات؛ الأمر الذي فرض على تنظيم داعش محاولة التأقلم مع بيئة الصراع الجديدة، من خلال التكتيك الجديد نسبياً والذي يتبعه في

[27] نجوان سليمان؛ الجهاديون الجدد ونموذج طالبان؛ الناشر: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي؛ تاريخ النشر: 2021.12.20؛ الرابط:
https://carnegieendowment.org/sada/2021/12/the-new-jihadists-and-the-taliban-model?lang=ar

مختلف المناطق السورية والذي استند إلى تحريفات التنظيم لما يسمّى بـ"جهاد النكاية" أي "إلحاق الضرر بالعدو"، وهذا التكتيك الذي يعتمده التنظيم، وكذلك التطوّرات في الأزمة السورية التي بدأت بسقوط النظام البعثي، لا تبدو أنّها تساهم إلى حد كبير في تحريك الصراع باتجاه يتوافق مع استراتيجيته؛ وذلك استناداً إلى التدهور المتزايد في قدراته على إضعاف أعدائه، وهذا ما يزيد من صعوبة بناء وسط اجتماعيّ موالٍ له، كما يزيد من صعوبة تشكيل بيئة أمنية ملائمة لنشاطاته بالشكل الذي يخدم استراتيجيته ويتناسب مع المستجدّات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة، وعلى الرغم من استمرار حالة التوتّر في معظم الجغرافيا السورية؛ إلّا أنّ بيئة الصراع تتّجه نحو مزيد من الاستقرار النسبيّ في العمليات العسكرية بعد خروج كلٍّ من النظام: الروسي والإيراني والبعثي نسبياً من معادلة الصراع في سوريا، على الأقل في الوقت الحالي، وكذلك بعد بروز المحور الغربي كقوة مهيمنة في سوريا؛ حيث أصبحت مسألة التوسّع في منطقة ما أمراً يتطلّب موافقة هذا المحور عليها، وقد تجلّى ذلك في التدخّل الأمريكي لوقف إطلاق النار في منبج، والحفاظ على نهر الفرات كحدّ فاصل بين شرق الفرات وغربه، وهو ما يُنبّئ بتعمّق نسبيّ للعلاقات بين تلك الدول والقوى المحلّية على الأرض؛ وهذا ما سيدفع بجماعة الإخوان المسلمين و"هيئة تحرير الشام" إلى التحوّل نحو الاتجاه المؤسساتي؛ لأنّ المجتمعات في حالة اللاحرب ترفض الخضوع للعقلية الفصائلية في إدارة شؤونها. وفي نفس الوقت سيؤدّي فشل النظام التركي في تقويض الإدارة الذاتية إلى ازدياد الروابط بين مجتمعات شمال وشرق سوريا ومؤسسات الإدارة الذاتية، وسيحدث تحوّل في الولاءات السياسية داخل المجتمعات السورية الأخرى في سياق الوضع الأمني والسياسي والإداري الجديد في البلاد، وستحاول التأقلم مع هذا الوضع، بحكم الأمر الواقع، كسلوك دبلوماسي في سبيل ضمان مصالحها بعد معاناة لأكثر من 10 سنوات؛ فتهديد تنظيم داعش لهذه المصالح وعدم قدرته على حلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، سيجعل المجتمعات أكثر انخراطاً في مواجهته انطلاقاً من مبدأ الحماية الذاتية.

إنّ بيئة الصراع التي أنشأها تنظيم داعش ويعمل على الحفاظ عليها تواجه الكثير من التحدّيات، وهذه التحدّيات تستند إلى عوامل شكّلتها الظروف الموضوعية وتطوّرات بيئة الصراع في سوريا والمنطقة، وتتمثّل في كلّ من:

- تنامي الوعي الاجتماعي، وتنامي العاطفة الوطنية بسقوط النظام البعثي.
- تطوير أعداء التنظيم لأسلوب الحوكمة لديها على أساس فهم بيئة الصراع الدولي والإقليمي وبراغماتية الدول.
- تحوّل التنظيم إلى أداة رخيصة لتنفيذ استراتيجية بعض الدول من خلال مهاجمة بعض القوى السورية المحلّية، وتحوّله كذلك لوسيلة لتحقيق مكسب مادّي لدى بعضهم؛ من خلال الوشاية به مقابل الحصول على المكافأة.
- ازدياد احتمالية انشقاق الفرع السوري للتنظيم عن الفرع العراقي، أو ظهور تنظيم متطرّف جديد من خلال التحالف بين الفرع السوري من التنظيم من جهة وجماعات متطرّفة أخرى مع فلول حزب البعث السوري من جهة أخرى، استناداً إلى مواجهة الأعداء المشتركين، أي؛ التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية و"هيئة تحرير الشام".

وحتى الآن يبدو التنظيم عاجزاً عن الاستجابة الفعّالة لهذه العوامل، أو أنّ أيديولوجيته تمنعه من التفكير في هذا الاتجاه، خاصة أنّه حتى الآن يحاول تحويل صراعه السياسي إلى صراع اجتماعي، أي صراع بين مستضعَفِين ومستكبِرين، أو إلى صراع عِرقيّ بين عرب وكرد، أو صراع طائفيّ بين سُنّة وشيعة، أو دينيّ بين مسلمين وصليبيّين أو بين مؤمنين وكافرين، بشكل يُظهِر نفسه كحركة يناصر قضية "الجهة المظلومة"، إلّا أنّه مرّة أخرى سيصطدم بتلك العوامل الثلاث.

إنّ تحليل هذه العوامل يحتاج إلى الكثير من الأبحاث السيكولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، لذلك يبدو أنّه من المفيد طرح مجموعة من الحقائق على أرض الواقع تعبّر عن جوهرها، وهي كالتالي:

1. تسبّبت الأزمة السورية بإنهاك المجتمعات المحلّية وأصبحت بحاجة شديدة إلى الراحة وإعادة الإعمار، ولم تستطع أيديولوجية داعش حلّ أزماتها المختلفة، بل خلقت لها مشاكل جديدة، ولم تعد قضية بناء دولة إسلامية، بقيادة زعيم داعش، قضية أُمّة، وإنّما باتت قضايا شخصية لأتباع التنظيم الذي أصبح أقرب ما يكون إلى شبكة للجريمة المنظّمة؛ من خلال عمليات الاغتيال وضرب الأعيان المدنية وترهيب المدنيين لتحصيل الأتاوات ومنع التعامل مع المؤسسات المحلّية المدنية في مناطق شمال وشرق سوريا. وأصبح كجماعة مرتزقة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الإخوان المسلمين، وكفرقة منشقّة في مناطق سيطرة الجماعات السلفية، وكقطّاع طرق في مناطق البادية. وأصبحت المناطق المهمَلة خدمياً والرخوة أمنياً هي البيئة الوحيدة التي يمكن للتنظيم أن ينافق فيها، بالتوازي مع انخفاض ثقة مجتمعات الشرق الأوسط بحركات الإسلام السياسي بعد فشلها في معالجة الأزمات وزيادة الضغط العسكري الدولي عليها في عامَي 2023-2024م، وهو ما حدث مع كلّ من: القاعدة والحرس الثوري وحزب الله اللبناني وحزب العدالة والتنمية التركي، وحركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين؛ نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية.

2. تسبّبت عمليات التنظيم بتحويل حربه مع الإدارة الذاتية إلى حرب ضدّ المجتمعات المحلية؛ فالخسائر البشرية والمادّية التي يتسبّب بها التنظيم هي خسائر للمجتمع بدرجة أكبر من كونها خسائر للإدارة الذاتية، وما يزيد من ضرره عليها هي الأتاوات التي يفرضها، وممارسة تمثيل اجتماعي مضادّ للإدارة الذاتية من خلال التدخّل في المسائل الاجتماعية بين العشائر وفقاً لمذهبه، واستهداف أعضاء المجالس المحلّية، وتعرّض المتعاونين معه طواعية أو غصباً للملاحقة والمساءلة من قبل أجهزة إنفاذ القانون؛ وهذا ما يزيد المشاكل التي يتسبّب بها التنظيم للمجتمع، ونفس الأمر يتكرّر بشكل من الأشكال في المناطق الأخرى. وكلّما حافظت الحكومات المحلّية على تماسك الكتلة الاجتماعية المناهضة للتنظيم ومصداقيتها ضَعُفَ تأثير الخطاب الشعبوي والديماغوجي للتنظيم في دعايته، وازداد زخم المعلومات الاستخباراتية الواردة عنه.

3. يشكّل نظام "الكومين" المطبّق في إقليم شمال وشرق سوريا خطراً كبيراً على خلايا التنظيم ونشاطاته، وكلّما قلّت فعّالية الكومين زادت قدرة التنظيم على الحركة، وفي هذا السياق يقول الباحث "تشارلز ليستر" ([28]) أنّ مقاتلِي التنظيم "يدخلون القرى والبلدات ليلاً ويتمتّعون بمطلق الحرية في

[28] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات؛ داعش و"الجهاديون"- ما أسباب عودة داعش في سوريا ؟؛ تاريخ النشر: 2023.08.21؛ الرابط:

العمل ومداهمة الأماكن بحثاً عن الطعام، ويقومون بترويع وابتزاز السكّان المحلّيين"؛ والسبب على الأرجح يكمن في عدم تفعيل لجنة الحماية الذاتية داخل الكومين بالشكل المطلوب في تلك المناطق، وذلك استناداً إلى التجربة العملية الناجحة نسبياً لهذه اللجنة في أرياف ديرك وقامشلو وعامودا، وكذلك في سري كانييه (رأس العين) وعفرين قبل احتلالهما على سبيل المثال، كما أنّه وبقيام باقي لجان الكومين بمهامها لن يكون بمقدور خلايا التنظيم فعل شيء. وتكرار هذه التجربة في عموم سوريا أو محاكاتها، من خلال المجالس المحلّية، سيكون كفيلاً بالقضاء على خلايا التنظيم.

4. يعاني التنظيم من الفشل في توفير المقوّمات اللازمة من أجل الصعود مجدّداً في سوريا والعراق؛ فقد فشل التنظيم في تحقيق كلّ مِن: كسب وسط اجتماعيّ جديد، وكسب ودّ المجتمعات المحلّية، وتهريب مقاتليه المحتجَزين، وبناء تحالفات جديدة، وزيادة معدّلات التجنيد في صفوفه، وتحقيق سيطرة مكانية، وتنفيذ عمليات نوعية، والتقليل من عمليات اعتقال أو قتل قياداته، والحفاظ على ولاء جميع أتباعه، وتأمين موارد مالية مضمونة، وكبح جِماح تنامي إمكانيات أعدائه ومنافسيه، وخلق فتنة قومية بين العرب والكرد.

5. قناعة التحالف الدولي والولايات المتحدة باستمرار تهديد داعش للأمن والسلم الدوليَّين ودور قوات سوريا الديمقراطية في مواجهته ([29])، وتخصيص المزيد من الموارد المالية والدعم العسكري لقوات سوريا الديمقراطية والقوات العراقية، والتي تم الإعلان عنها في الاجتماع الوزاري للتحالف ضدّ داعش في واشنطن في أيلول 2024م ([30])، لذلك ستستمرّ حملة الضغط القصوى على التنظيم محلّياً ودولياً؛ ويبدو أنّه سيخسر رهانه على اجتياح تركيّ لإقليم شمال وشرق سوريا.

6. انفتاح قوات سوريا الديمقراطية على الحوار مع تركيا لخفض مستوى التوتّر وبناء علاقات ودّية، وكذلك الانفتاح على بناء علاقات استراتيجية مع السلطات الجديدة في دمشق على أساس المصلحة الوطنية، وهو ما أكّده القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، وعدد من مسؤولي الإدارة الذاتية في أكثر من لقاء إعلاميّ أو تصريح رسميّ. كما أنّ انتهاء حالة العِداء بين إقليم شمال وشرق سوريا والنظام التركي، وخروج النظام البعثيّ من المشهد السوريّ، إنّما يعني مضاعفة الحملة الموجّهة ضدّ خلايا التنظيم وتكبّده خسائر أكبر، ونفس الأمر في حال بناء تفاهم مع السلطة السورية الجديدة ([31]) أو رفع مستوى التنسيق العسكري والأمني مع الحكومة العراقية. ونفس الأمر في حال تشكّل قوة عسكرية جديدة على أنقاض النظام البعثي وبعقيدة عسكرية جديدة، سيتسبّب بضغط كبير على التنظيم في البادية.

---

https://www.europarabct.com/داعش-والجهاديون--ما-أسباب-عودة-عمليا/

[29] وزارة الخارجية الأمريكية؛ تصريحات لوزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن في مؤتمر صحفي؛ تاريخ النشر: 2024.12.14؛ الرابط:
https://www.state.gov/translations/arabic/تصريحات-لوزير-الخارجية-أنتوني-ج-بلينك/

[30] التحالف الدولي؛ البيان المشترك لوزراء التحالف الدولي ضد داعش: واشنطن، أكتوبر/تشرين الأول 2024؛ تاريخ: 2024.09.30؛ الرابط: https://theglobalcoalition.org/ar/البيان-المشترك-لوزراء-التحالف-2024/

[31] Mohammed A. Salih; Analysis: US Policy in Northeast Syria: Toward a Strategic Reconfiguration; 06.05.2024; Foreign Policy Research Institute; Link: https://www.fpri.org/article/2024/05/us-policy-in-northeast-syria-toward-a-strategic-reconfiguration/

7. تعمل الإدارة الذاتية على توفير الموارد البشرية والمادية لتجاوز نقطة الضعف المتمثّلة في عدم قدرتها على تأمين الحماية لكامل أرياف الإقليم، حيث تتعقّد الأمور أكثر مع التهديدات التركية ومرتزقتها ضدّ المنطقة. وتعمل أيضاً على تفكيك الرواسب الأيديولوجية لداعش داخل المجتمعات التي كانت خاضعة لسلطته؛ من خلال إحياء التراث الثقافي العريق للمجتمعات المحلّية، وفسح المجال للعشائر والمجالس المحلّية لتنظّم شؤونها وفقاً لأخلاقها، يُذكَر أنّ كفالة العشائر كانت وراء إطلاق سراح العشرات من السوريين الذين كانوا مرغَمين على العمل مع التنظيم، وذلك للعودة إلى حياتهم الطبيعية.

8. بناء العراق لجدار إسمنتيّ على حدودها مع سوريا وتشديد الحراسة عليها سيعطّل من قدرة خلايا داعش على التحرّك ونقل الإمدادات بين الساحتَين السورية والعراقية، كما أنّ تشديد قوات سوريا الديمقراطية والتحالف الدولي من المراقبة على امتداد نهر الفرات، من خلال أبراج المراقبة، من شأنه أن يُضعِف التواصل والروابط بين البادية وشمال وشرق سوريا ووسط العراق، ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى تطوّر في الهرم القيادي للتنظيم في سوريا، وكذلك يمكن أن يؤدّي لحدوث انقسام بنيويّ داخل التنظيم.

من الناحية الاستراتيجية؛ ينبغي عدم الذهاب بعيداً في التفاؤل، وكأنّ نهاية التنظيم باتت وشيكة، ومن المفيد إعادة التذكير بأنّ العوامل التي أدّت لظهور داعش لا تزال موجودة في معظمها؛ فما يريح داعش بشكل نسبيّ حتى الآن هو عدم بروز تنظيم آخر ذي أيديولوجية جديدة، يملأ الفراغ الذي تركه أو ينافسه على غرار التنظيمات المتطرّفة التي استُنسِخت من القاعدة، وكذلك ما يريحه هو استمرار التهديدات التركية لـقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، وأيضاً عدم إيجاد حلّ جذريّ حتى الآن لمشكلة مخيّم الهول وعناصر التنظيم المحتجزين، ولم تبرز حتى الآن مؤشّرات من السلطة الجديدة في دمشق حول موقفها من التنظيم، وما يزال مستقبل سوريا مجهولاً، والكثير من التحليلات تشير إلى أنّها تتجه نحو الفوضى، وكذلك تستمرّ الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد؛ حيث وصفت تقارير للأمم المتحدة الأزمة في سوريا كإحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم ([32]) وأشارت تلك التقارير إلى أنّ أكثر من 16.7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة. بالإضافة إلى أنّ مناطق الشمال السوري الخاضعة لسيطرة مرتزقة القوات التركية ستبقى الخاصرة الرخوة لأيّ سلطة جديدة في دمشق، وسيستفيد منها التنظيم لتخفيف الضغط عن خلاياه، خاصة مع ورود أنباء عن وصول هؤلاء المرتزقة إلى مدن الضفة الغربية لنهر الفرات، في منبج وديرالزور والميادين والبوكمال.

- **الخاتمة:**

إنّ عدم قدرة تنظيم داعش على التعايش مع الآخر المختلف والعمل على إبادته كشرط لبقائه، سيؤدّي في نهاية المطاف إلى زواله، ورغم ذلك لا يزال التنظيم مستمرّاً في هذا النهج من خلال عملياته المستمرّة في مختلف المناطق؛ الأمر الذي يثير الكثير من الشكوك حول الهدف الكامن وراء وجود التنظيم في الأساس وغاية زعمائه، فحشد آلاف الأشخاص في سفينة وتوجيهها في مسار يؤدّي

[32] الأمم المتحدة؛ تحذير أممي من عواقب الصراع الإقليمي على سوريا وتأكيد الحاجة إلى استئناف العملية السياسية؛ تاريخ النشر: 2024.10.23؛ الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/10/1135976

بها في نهاية المطاف إلى الغرق لا يُعتبَر من الأمور التي يقبلها المنطق، قد يثير هذا الأمر نظريات المؤامرة لدى بعضهم، إلّا أنّ التنظيم والمشروع الذي يقاتل من أجله ووجود العشرات من المناصرين هو حقيقة على أرض الواقع.

في المحصّلة؛ يعيش التنظيم أزماتٍ كثيرةً ويخوض صراع بقاء بكلّ الوسائل الممكنة لديه، وبِغَضّ النظر عن نظرته تجاه قضيّته، يُعتبَر التنظيم رمزاً للشرّ لدى غالبية المجتمعات المحلّية، وفي حقيقة الأمر تتوفّر فيه مقومات ذلك؛ وتشهد عليها عمليات قطع الرؤوس، وقتل الأبرياء، وانتهاك الأعراض، وإبادة التراث الثقافي في المناطق التي خضعت لسيطرته، وممارسة التعذيب الوحشي، والتترّس خلف المدنيّين في مواجهة القصف الجويّ على نقاطه، وتهجير عشرات الآلاف، وتكفير المسلمين وغير ذلك، ولم ينفِ التنظيم تلك الممارسات، بل صوّرها ونشر مشاهد عنها متفاخِراً بها.

تُعَدُّ مسألة صعود تنظيم داعش إحدى تداعيات الأزمة التي يعيشها النظام العالمي، وما يجعل التنظيم مستمرّاً ليست قوة إيديولوجيته، وإنّما هي صراعات الدول والتنظيمات المتطرّفة، القومية والدينية، القائمة على السلطة والمال، والتي جرّدت المجتمعاتِ من قوة الحماية الذاتية. ويؤثّر ارتفاع وانخفاض وتيرة تلك الصراعات في تذبذب قوة التنظيم بين الصعود والهبوط، هذا على المستوى العام؛ أمّا على المستوى المحلّي، فيواجه التنظيم أزماتٍ كثيرةً تتجاوز تلك المعادلة، وفُرِضَ عليه واقع اضطرّ فيه إلى خوض صراع للبقاء، وهناك ثلاثة أمور من المفيد إعادة التأكيد عليها، وتتجلّى فيها تلك الأزمات، وستستمرّ في نخر كيان التنظيم ولن يكون من السهل عليه التغلّب عليها وحرف مساره المتّجه نحو الهاوية، وتتمثّل بكلّ من:

- لم يعد التنظيم قادراً على تسويق قضيته كقضية أمّة، وإنّما تحوّلت إلى قضايا شخصية لأتباعه، حتى الوسط الاجتماعي الذي أظهر ولاءه للتنظيم يفكّر الآن في إنقاذ نفسه منهُ، ولم يعد راغباً في الدفاع عنه؛ وخروج المئات من عوائله من مخيّمَي الهول وروج، والراغبين في العودة إلى حياتهم السابقة، يؤكّد هذا الأمر.
- بالتوازي مع تدهور قدراته وإمكانياته، أصبح أعداء التنظيم في مختلف المناطق السورية أكثر قوة من ذي قبل، ولن يكون بمقدوره مجاراتهم وتحقيق انتصارات استراتيجية عليهم في ظلّ استمرار الوضع السياسي والأمني في سوريا على هذا المنوال.
- فشلَ التنظيم في جلب السلام إلى المنطقة أو حتى إلى وسطه الاجتماعي، وأصبح نشاطه في أي منطقة بمثابة أزمة لمجتمعاتها؛ حيث تتصرّف خلاياه كقوة احتلال من ناحية التهديد وتحصيل الأتاوات وإخضاعها غصباً لأيديولوجية التنظيم في شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وفرض الوصاية عليها، ولا يبدو أنّ الدعم التركي لاستراتيجيته من خلال العِداء مع قوات سوريا الديمقراطية سيدوم طويلاً.

ويبقى انهيار المنظومة الأمنية في سوريا وانتشار الفوضى فيها، أو زيادة النظام التركي لوتيرة عملياته العدوانية تجاه شمال شرق سوريا، المنفذَين الوحيدَين لخروج التنظيم من أزماته.

البُعد الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا

د. أشرف رفعت محمود[1]

ملخّص البحث:

هدفَ هذا البحث إلى تقديم تحليل للبُعد الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا ودورها في بناء مجتمع مستدام وتعزيز الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تُعتبَر الجامعات في شمال وشرق سوريا من الجهات الفاعلة الأساسية في نقل المعرفة، وبناء القدرات المحلّية، وتقديم حلول للتحدّيات التي يواجهها سكان شمال وشرق سوريا في ظل ظروف معقّدة سياسيًا واقتصاديًا. يتمثّل التحليل في دراسة كيفية إسهام هذه الجامعات في تحقيق أهداف استراتيجية؛ مثل تحسين جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي، ودعم الاقتصاد المحلّي من خلال تطوير برامج أكاديمية تلبّي احتياجات سوق العمل. كما تبحث الدراسة في دور الجامعات في تشكيل بيئة تعلّم تواكب المتغيّرات العالمية، ودورها في تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات التعليمية لضمان الاستقلالية والكفاءة.

نتائج والتوصيات:

استنادًا إلى تحليل الواقع والتحدّيات التي تواجه الجامعات في شمال وشرق سوريا؛ يقدّم البحث مجموعة من النتائج والتوصيات لتعزيز الدور الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا:

1. زيادة التمويل المحلّي والدولي: تحتاج الجامعات في شمال وشرق سوريا إلى دعم مالي أكبر من قبل إدارة إقليم شمال وشرق سوريا وكذلك من المنظمات الدولية التي تدعم التعليم، وذلك لتحسين بنيتها التحتية وتعزيز قدراتها التعليمية والبحثية. يمكن أن يأتي هذا الدعم من خلال منحٍ دولية أو شراكاتٍ مع مؤسسات تعليمية عالمية.

2. الاعتراف الدولي بالشهادات: يجب العمل على تحسين علاقات الجامعات في شمال وشرق سوريا مع المؤسسات الدولية والاعتراف بشهاداتها؛ ممّا يفتح آفاقًا أكبر أمام الطلّاب والخرّيجين.

3. تعزيز الاستقرار السياسي: يتطلّب تحسين جودة التعليم والبحث العلمي في جامعات شمال وشرق سوريا استقرارًا سياسيًا وأمنيًا، ويجب أن تكون هناك جهود مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والسياسية لضمان بيئة تعليمية آمنة ومستقرّة.

[1] د. أشرف رفعت محمود : دكتوراه في إدارة الأعمال – الحوكمة الإدارية

4. تشجيع البحث العلمي الموجّه: يجب توجيه البحث العلمي نحو القضايا الملحّة في شمال وشرق سوريا؛ مثل التحدّيات البيئية والزراعية والاقتصادية؛ لتقديم حلول عملية تسهم في تحسين نوعية الحياة في شمال وشرق سوريا.

5. الاحتفاظ بالكفاءات: يتعيّن على الجامعات في شمال وشرق سوريا تطوير برامج ومبادرات لجذب الكوادر الأكاديمية المؤهَّلة وإبقائها داخل البلاد؛ وذلك من خلال تحسين ظروف العمل وتوفير فرص تدريب مستمرّ.

تُعَدُّ الجامعات في شمال وشرق سوريا عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي؛ وعلى الرغم من التحدّيات الكبيرة التي تواجهها، إلّا إنّها تملك القدرة على تحقيق دور استراتيجي محوري في بناء المجتمع إذا تم دعمها بالموارد والاستراتيجيات المناسبة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة لفهم الدور المتزايد للجامعات في المناطق التي تعاني من نزاعات وعدم استقرار سياسي، مثل شمال وشرق سوريا، وتنبع كذلك من تحليل الاستراتيجيات التي تتبنّاها الجامعات في شمال وشرق سوريا لتعزيز التعليم العالي وتطوير البحث العلمي، في ظل موارد محدودة وظروف معقّدة؛ من خلال دراسة هذه الاستراتيجيات، يركّز البحث على فهم كيفية مساهمة الجامعات في شمال وشرق سوريا في تقديم فرص تعليمية تتناسب مع احتياجات سكان شمال وشرق سوريا، وكذلك بناء شراكات مع مؤسسات دولية.

إشكالية البحث:

تتمثّل إشكالية البحث في فهم كيفية تعزيز دور الجامعات في شمال وشرق سوريا في ظلّ التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، ففي سياق النزاع المستمرّ وعدم الاستقرار، تواجه الجامعات صعوبات متعدّدة تؤثّر في قدرتها على تقديم تعليم عالي الجودة وتحقيق التنمية المستدامة.

تتجلّى إشكالية البحث في الأسئلة التالية:

كيف يمكن للجامعات في شمال وشرق سوريا أن تتكيّف مع الظروف السياسية والأمنية المتقلّبة لضمان استمرارية التعليم وجودته؟

1. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبنّاها الجامعات لمواجهة التحدّيات الأمنية والسياسية؟

- كيف يمكن تعزيز التعليم عن بُعد كوسيلة للتغلّب على هذه التحدّيات؟

- ما هي العوامل التي تؤثّر على قدرة الجامعات في شمال وشرق سوريا على جذب التمويل اللازم لتطوير بنيتها التحتية وتحسين جودة التعليم؟

2. كيف يمكن للجامعات بناء شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتأمين التمويل؟

- ما هي السياسات التي يمكن أن تتبنّاها الجامعات لتعزيز قدرتها على جذب الموارد المالية؟

• كيف يمكن للجامعات تعزيز البحث العلمي الذي يتماشى مع احتياجات المجتمع المحلّي ويساهم في حلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟

3. ما هي المجالات البحثية التي يجب أن تركّز عليها الجامعات لتلبية احتياجات سكان المنطقة؟

• كيف يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمع المحلّي لتحقيق نتائج بحثية فعّالة؟

• ما هي الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز الاعتراف الدولي بالشهادات التي تصدرها الجامعات في شمال وشرق سوريا؟

4. كيف يمكن للجامعات تحسين جودة التعليم والمناهج الدراسية لتلبية المعايير الدولية؟

• ما هي الخطوات التي يجب اتّخاذها لبناء علاقات مع المؤسسات التعليمية الدولية؟

• كيف يمكن للجامعات أن تلعب دورًا محوريًا في بناء القدرات المحلّية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة؟

5. ما هي البرامج والمبادرات التي يمكن أن تُطلِقها الجامعات لتعزيز التفاهم والتعايش بين مختلف فئات المجتمع؟

• كيف يمكن للجامعات أن تساهم في تطوير مهارات الشباب وتعزيز ريادة الأعمال في المنطقة؟

• تسعى هذه الإشكالية إلى تقديم إطار شامل لفهم التحدّيات والفرص التي تواجه الجامعات في شمال وشرق سوريا؛ ممّا يسهم في تطوير استراتيجيات فعّالة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي.

إذا كانت لديك أية تعديلات أو إضافات تودّ إدخالها على إشكالية البحث، فلا تتردّد في إخباري!

أهداف البحث:

تشمل أهداف البحث ما يلي:

1. تقييم قدرة الجامعات في شمال وشرق سوريا على تحقيق أهدافها التعليمية والتنموية.

2. دراسة استراتيجيات تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي في ظل التحدّيات السياسية والاقتصادية.

3. تسليط الضوء على الشراكات الأكاديمية والمجتمعية التي تساعد الجامعات على لعب دور محوري في تنمية المجتمع المحلّي.

4. اقتراح توصيات لتحسين استراتيجيات الجامعات في شمال وشرق سوريا ودورها في تعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة.

الجامعات في شمال وشرق سوريا: الواقع والتحدّيات

تواجه الجامعات في شمال وشرق سوريا العديد من التحدّيات التي تُعيق دورها الاستراتيجي؛ ومن أبرز هذه التحدّيات:

1. قص الموارد المالية: تعاني الجامعات في شمال وشرق سوريا من شحّ في التمويل من المنظمات سواءً محلّياً أو دولياً؛ مما ينعكس سلبًا على قدرتها على تطوير بنيتها التحتية، وتحسين جودة التعليم، ودعم البحث العلمي.

2. الاعتراف الدولي بالشهادات: تواجه الجامعات في شمال وشرق سوريا تحدّيًا كبيرًا يتمثّل في عدم اعتراف الجامعات والمؤسسات الدولية بالشهادات التي تصدرها جامعات شمال وشرق سوريا؛ وهذا يؤثّر على فرص الخريجين في استكمال دراستهم العُليا أو الحصول على وظائف مرموقة.

3. التحدّيات الأمنية والسياسية: البيئة غير المستقرّة سياسيًا وأمنيًا تشكّل تحدّيًا كبيرًا أمام الجامعات في شمال وشرق سوريا؛ ففي بعض الأحيان تعيق التوتّرات العسكرية أو السياسية استمرار العملية التعليمية، ممّا يؤثّر على جودة التعليم المقدّم للطلاب شمال وشرق سوريا.

4. هجرة الكفاءات: تعاني الجامعات في شمال وشرق سوريا من نقص في الكوادر الأكاديمية نتيجة لهجرة العقول إلى الخارج بحثًا عن بيئات تعليمية أكثر استقرارًا وأمانًا؛ وهذا النقص يؤثّر بشكل كبير على جودة التعليم والبحث العلمي.

الاستراتيجيات المتّبعة لتعزيز الدور الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا:

على الرغم من التحدّيات المذكورة، فقد تبنّت الجامعات في شمال وشرق سوريا عددًا من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز دورها الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرات المحلّية؛ ومن أبرز هذه الاستراتيجيات:

1. التركيز على البحث العلمي: تعمل الجامعات على تعزيز البحث العلمي الذي يرتبط بشكل مباشر بالتحدّيات التي تواجه سكان شمال وشرق سوريا؛ مثل المياه والزراعة والطاقة المتجدّدة ومجالات أخرى، كما تشجّع الجامعات الطلّاب وأعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مشاريع بحثية تسهم في تطوير حلول محلّية للتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية.

2. بناء شراكات أكاديمية دولية: هدفت الجامعات في شمال وشرق سوريا إلى إقامة علاقات تع أون مع جامعات دولية لتبادل الخبرات وتحسين جودة التعليم؛ ولكن غالبية العلاقات باتت في إطارها الورقي بدون أي زيارات أو حتى تبادل المعرفة أو مِنَح للطلبة بسبب الحصار الذي تفرضها الدول المجاورة لشمال وشرق سوريا على إقليم شمال وشرق سوريا. وكانت الجامعات في شمال وشرق سوريا تهدف من خلال هذه الشراكات إلى رفع مستوى المناهج التعليمية وإتاحة الفرص للطلاب للدراسة في الخارج؛ إلّا أنّ الظروف الأمنية والحصار المفروض من قبل الدول المجاورة لإقليم شمال وشرق سوريا قد حالت دون ذلك.

3. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة: تحاول الجامعات في شمال وشرق سوريا استخدام التكنولوجيا لتعويض نقص الموارد التعليمية التقليدية؛ من خلال تقديم بعض البرنامج التعليمة عبر الإنترنت، وتوفير مواد تعليمية رقمية، وتسعى الجامعات في شمال وشرق سوريا إلى توفير تعليم عالي الجودة للطلاب في مناطق شمال وشرق سوريا التي تعاني من انعدام الاستقرار.

4. دعم سكان شمال وشرق سوريا: تعمل الجامعات على تطوير برامج مجتمعية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان شمال وشرق سوريا، وتشمل هذه البرامج التدريب على المهارات المهنية، وتقديم الاستشارات في مجالات مثل الزراعة والصناعة والمجالات الأخرى؛ مما يساعد في تأهيل الأفراد لسوق العمل.

منهجية الدراسة:

اتّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بهدف دراسة وتحليل الدور الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا، وقد اعتمد الباحث على مقابلات مع الأشخاص، سواءً كانوا أعضاء الهيئة التدريسية أو يعملون في الجامعات الثلاث أو الطلبة؛ حيث قام الباحث بزيارة جامعة الشرق في مدينة الرقة وجامعة روج آفا في قامشلو وجامعة كوباني في مدينة كوباني.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: يركّز البحث على الجامعات الثلاث الواقعة في شمال وشرق سوريا؛ وهي جامعة كوباني الواقعة في مقاطعة الفرات، وجامعة الشرق الواقعة في مقاطعة الرقة، وجامعة روج آفا الواقعة في مقاطعة الجزيرة، وهذه المناطق تعاني من ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة؛ مما قد يحدّ من القدرة على الوصول إلى بعض المعلومات الميدانية أو التفاعل المباشر مع المؤسسات الأكاديمية.

- الحدود الزمنية: يغطّي البحث الفترة الزمنية من بداية الأزمة السورية (2011) وحتى الوقت الحالي (2024). خلال هذه الفترة، شهدت المنطقة تغييرات سريعة في البنية السياسية والاجتماعية؛ ممّا أثر على استمرارية جمع البيانات وتحليلها عبر فترات زمنية مختلفة.

- الحدود الموضوعية: يركز البحث على الجانب الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا، وبالتالي قد لا يغطّي بشكل تفصيلي الجوانب الأخرى مثل الجوانب الإدارية أو الفنية أو الثقافية للجامعات إلّا بقدر ما يرتبط ذلك بالاستراتيجيات العامة لهذه الجامعات في شمال وشرق سوريا.

هيكلية البحث:

يتألف البحث من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عبارة عن ثلاثة مطالب:

- في المطلب الأول تطرّق الباحث إلى الإطار النظري والاستراتيجي للتعليم العالي في شمال وشرق سوريا.

- في المطلب الثاني تطرّق الباحث إلى مفهوم الاستراتيجية في التعليم العالي في شمال وشرق سوريا، ودورها في توجيه المؤسسات التعليمية.

- في المطلب الثالث تطرّق الباحث إلى أهمية التعليم العالي في مناطق النزاع، وتحليل دور الجامعات في بناء القدرات المحلّية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

المبحث الثاني: وهو عبارة عن مطلبَين:

- المطلب الأول: تطرق خلاله الباحث إلى تطوّر التعليم العالي في شمال وشرق سوريا.

-في المطلب الثاني تطرّق الباحث إلى الواقع الحالي والتحدّيات التي تواجه الجامعات في شمال وشرق سوريا.

- في المطلب الثالث تطرّق الباحث إلى تحليل الواقع التعليمي في شمال وشرق سوريا وأثره على المجتمع.

المبحث الثالث: وهو عبارة عن ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تطرّق الباحث إلى الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز الدور الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا.

- المطلب الثاني: تطرّق الباحث فيه إلى الشراكات الأكاديمية المحلّية والدولية، وتقديم توصيات لبناء شراكات قوية بين جامعات شمال وشرق سوريا والجامعات الدولية؛ لتحسين مستوى التعليم وتطوير البحث العلمي في جامعات شمال وشرق سوريا.

- المطلب الثالث: تطرّق فيه الباحث إلى النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- د. أحمد خليل "التخطيط الاستراتيجي للجامعات رؤية مستقبلية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية 2020م.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أهمية التخطيط الاستراتيجي للجامعات في المناطق المتأثّرة بالنزاع، وخاصة شمال وشرق سوريا. تعرض الدراسة تحدّيات التخطيط الاستراتيجي في ظل الصراع والقيود المادية والبشرية، وتقدّم رؤية مستقبلية لكيفية تحسين أداء الجامعات عبر تعزيز الحوكمة الجامعية وتطوير مناهج التعليم بما يتماشى مع احتياجات المجتمع. تقترح الدراسة مجموعة من الحلول مثل تكوين شراكات مع مؤسسات دولية وتحسين التمويل.

- د. سامية عبد الله، "دور الجامعات في تعزيز التنمية المجتمعية في شمال سوريا", المركز السوري للدراسات التربوية، دمشق,2019

ملخص الدراسة:

تركّز الدراسة على دور الجامعات في إعادة بناء المجتمعات في شمال سوريا بعد سنوات من النزاع. تشير إلى أنّ الجامعات تلعب دورًا رئيسيًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقديم تعليم عالي الجودة وربط البحث الأكاديمي باحتياجات المجتمع. تطرّقت الدراسة إلى جهود الجامعات في توجيه البحث العلمي نحو قضايا محلية مثل التعايش الاجتماعي، إعادة الإعمار، وتطوير البنية التحتية.

- د. خالد النعيمي، تحدّيات التعليم العالي في مناطق النزاع، مجلة جامعة حلب للعلوم الإنسانية 2021,.

ملخص الدراسة:

تناقش هذه الدراسة أبرز التحدّيات التي تواجه التعليم العالي سوريا، بما في ذلك نقص التمويل، وهجرة الكفاءات الأكاديمية، وتدهور البنية التحتية. كما تستعرض الدراسة دور الجامعات في محاولة الاستمرار وتقديم تعليم ذي جودة في ظروف الحرب، من خلال تبنّي استراتيجيات بديلة تعتمد على التعليم عن بعد وتعاونها مع مؤسسات دولية لدعم العملية التعليمية.

- د. ليلى الأحمد، أثر الحوكمة على تطوير استراتيجيات التعليم العالي في سوريا", مجلة التعليم العالي العربية، بيروت , 2022.

ملخص الدراسة:

تركّز هذه الدراسة على دور الحوكمة في تحسين استراتيجيات التعليم العالي في الجامعات السورية، وتقدّم الدراسة تحليلًا للسياسات التعليمية الحالية وتوصي بتحسين نظام الحوكمة لزيادة كفاءة الجامعات وتحقيق رؤية طويلة الأمد لتطوير التعليم العالي، كما أشارت إلى أهمية مشاركة الطلّاب والموظفين الأكاديميين في عملية اتّخاذ القرار لتفعيل الاستراتيجيات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

-Dr. John Davis, "Strategic Planning in Conflict Zone, Journal of Higher Education Policy, London,2019.

Study Summary:

This study explores the strategic planning challenges faced by universities in conflict zones. It highlights the difficulties in infrastructure development, lack of resources, and the absence of long-term educational policies. The study emphasizes the need for international collaborations and support to help these universities develop sustainable strategic plans that align with local needs while overcoming the immediate impacts of conflict.

-Dr. Sarah Thompson, "Governance and Educational Reform in Post-Conflict, Middle Eastern Studies Journal, New York,2020.

Study Summary:

This research focuses on the role of governance in shaping educational reforms in post-conflict societies. It discusses how effective governance in universities can lead to meaningful educational reforms that support

reconstruction efforts. The study also examines the challenges of decentralizing educational governance and how to engage local communities in the reform process.

مصطلحات الدارسة:

- البُعد الاستراتيجي: المفهوم الذي يشير إلى التخطيط والتوجيه بعيد المدى لتحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي بما يتماشى مع متغيّرات البيئة الداخلية والخارجية.
-الجامعات: مؤسسات التعليم العالي التي تقدّم برامج تعليمية وأكاديمية متنوّعة بهدف تطوير القدرات البشرية وتعزيز البحث العلمي.
-الرؤية الاستراتيجية: التوجّه العام الذي تسعى الجامعات لتحقيقه على المدى الطويل لضمان تحقيق أهدافها المستقبلية.
-الحوكمة الجامعية: الآليات والسياسات التي تنظّم إدارة الجامعات وتوجيهها لضمان الشفافية والمساءلة في صنع القرارات.
-التخطيط الاستراتيجي: عملية تحديد الأهداف المستقبلية للجامعات وتطوير خطط لتحقيق هذه الأهداف في ظل التحدّيات الداخلية والخارجية.
-الابتكار في التعليم: إدخال أساليب وتقنيات جديدة في التعليم الجامعي لتحسين مخرجات التعليم وتعزيز البحث العلمي.
-التنمية المستدامة في جامعات شمال وشرق سوريا: دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة من خلال التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
-البنية التحتية الأكاديمية: الموارد والتجهيزات المادية والتقنية التي تدعم العملية التعليمية والبحثية في الجامعات.
-التنافسية الأكاديمية: قدرة الجامعات على التميّز والابتكار في برامجها وخدماتها مقارنة بالمؤسسات الأخرى على الصعيدَين المحلّي والعالمي.
-التمويل الجامعي: الموارد المالية التي تعتمد عليها الجامعات لتقديم برامجها الأكاديمية والبحثية وتطوير بنيتها التحتية.
-الاستقلالية الجامعية: مدى قدرة الجامعات على اتخاذ قراراتها الأكاديمية والإدارية بحرية دون تدخّلات خارجية تؤثّر على جودة التعليم.
-البحث العلمي في جامعات شمال وشرق سوريا: الدور الأساسي للجامعات في تطوير المعرفة من خلال الأبحاث والدراسات الأكاديمية.
-التنمية المحلّية في جامعات شمال وشرق سوريا: مساهمة الجامعات في دعم وتطوير المجتمعات المحلّية من خلال التعليم والبحث وخدمة المجتمع.
-الجودة الأكاديمية: المعايير والإجراءات التي تضمن تحقيق مستوى عالٍ من التعليم والبحث العلمي في الجامعات.

المقدّمة:

تُعتبَر جامعات شمال وشرق سوريا جزءًا مهمًّا من النظام التعليمي في الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا؛ حيث تمثّل نقطة انطلاق جديدة للتعليم العالي في هذا المنطقة التي تحرّرت من تنظيم داعش، وقد شهدت تغييرات كبيرة نتيجة النزاع المستمرّ. بعد عام 2011، ومع تصاعد الأحداث في سوريا، بدأت الجامعات في هذه المنطقة تتشكّل استجابة للاحتياجات التعليمية والثقافية لسكان الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا؛ مما أدّى إلى ظهور مؤسسات تعليمية جديدة تهدف إلى تقديم التعليم العالي في بيئة تتّسم بالتحدّيات، ومن أبرز الجامعات في شمال وشرق سوريا هي جامعة روج آفا، التي تأسّست في عام 2016. وجامعة كوباني، تأسّست في عام 2017، وجامعة الشرق تأسّست في 2021؛ تهدف هذه الجامعات إلى تقديم برامج أكاديمية متنوّعة تشمل العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية، والهندسة، والطب. تمتاز الجامعات الثلاث بتوجّهها نحو تعزيز الهوية الثقافية لسكان شمال وشرق سوريا، حيث تقدّم التعليم باللغة الكردية في الجامعات التي تقع في المناطق الكردية، على سبيل مثال جامعة كوباني وجامعة روج آفا، وتقدّم الاختصاصات باللغة العربية في جامعة الشرق في المناطق العربية ضمن إقليم شمال وشرق سوريا؛ ممّا يعكس رغبة أهالي إقليم شمال وشرق سوريا في الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم.

يُعتبَر الحق في التعليم العالي من الحقوق التي لا جدال فيها، وينصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على "جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيّما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم، (المادة 13.2.ج)، وإذا لم يكن هناك شرط أن يكون التعليم العالي متاحًا للجميع، فيجب على الدول ضمان أن يكون التعليم العالي متاحاً على قدم المساواة تبعاً "للكفاءة". وتوضّح لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنّ "كفاءة" الأفراد "يتم تقييمها بالرجوع إلى كل ما لديهم من خبرة وتجربة فيما اتّصل بذلك.

لا يسمح الحق في التعليم العالي بأي شكل من أشكال التمييز، ومع ذلك تواجه جميع البلدان تحدّيات في ضمان المساواة في الحصول على التعليم العالي. تمثّل قضايا مثل خصخصة التعليم العالي ورفع الرسوم الدراسية تهديدًا للوصول العادل إلى التعليم العالي، لا سيّما في السياقات التي تستمرّ فيها التفاوتات الهيكلية - مثل عدم المساواة بسبب تفاوت الطبقات الاجتماعية أو بسبب اختلاف المناطق. قد تواجه النساء والأقليات (مثل المهاجرين والمعوّقين) صعوبات أكثر في الوصول إلى التعليم العالي[2].

المبحث الأول:

الإطار النظري والاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا

يُعتبر قطاع التعليم في شمال وشرق سوريا من أهم القطاعات التي تلقى اهتماما خاصاً من قبل الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا؛ إذ تتّبع الإدارة الذاتية نظاماً تعليميا وتربويا مختلفاً عن بقية المناطق السورية، سواء مناطق السلطة السورية أو تلك الخاضعة للاحتلال التركي

[2] https://www.right-to-education.org/ar/node/1316

والفصائل المرتزقة؛ فتعتمد العملية التعليمية في مناطق الإدارة الذاتية على النظام التعليمي باللغة الأم، وتدرّس المناهج باللّغتَين العربية والكردية.

ومنذ تأسيسها أسّست الإدارة الذاتية العديدة من المعاهد والجامعات وتطوّرت المؤسسة التعليمية بعد عام ٢٠١٥ بشكل كبير بالرغم من الهجمات العسكرية ومحاولات زعزعة الاستقرار والأمان، إلّا أنّ مناطق شمال وشرق سوريا شهدت ثورة في مجال التعليم على كافة المستويات وفي كل مراحلها.

أربع جامعات منذ تأسيس الإدارة الذاتية:

أسستّ الإدارة الذاتية أول جامعة في منطقة عفرين عام ٢٠١٥، لكن بعد الاحتلال التركي لمنطقة عفرين توزّع أغلب الطلبة في جامعات الثلاث الباقية ضمن إقليم شمال وشرق سوريا، وفي عام 2016 تأسّست جامعة روج آفا، في مدينة قامشلو عام 2016، ومن ثم أنشئت جامعة كوباني في مدينة كوباني عام 2017، ومن ثم جامعة الشرق في مدينة الرقة عام 2021.

جامعة روج آفا:

يبلغ عدد الطلّاب في جامعة روج آفا الواقعة بمدينة قامشلو، حوالي (1894) طالباً/ـة، في عام 2024، فيما تضمّ الجامعة (12) كلية و(3) معاهد؛ وتتضمّن كلية الآداب بقسمَيها (الأدب الكردي، الأدب العربي)، إضافة إلى أقسام التاريخ والجغرافيا ضمن كلية العلوم الاجتماعية، واستحدث مؤخّرًا في عام 2024 قسمان جديدان في هذه الكلية وهما علم الاجتماع والفلسفة.

بالإضافة إلى ما سبق؛ تتضمّن الجامعة كلية التربية بأقسامها، (معلم صف والمناهج)، والكليات التالية: العلوم الطبيعية والتكنولوجيا بفروعها (اتصالات، ميكاترونيك، حاسوب، فيزياء، كيمياء، علوم، رياضيات وكيمياء حيوية)، العلوم السياسية، العلوم الدينية، الحقوق، الطب، هندسة البترول بفرعَيها (البترول والبتروكيمياء)، الهندسة الزراعية، هندسة العمارة البيئية، المعهد العالي للإعلام والمعهد الإداري والمالي.

جامعة كوباني:

يبلغ عدد الطلّاب في جامعة كوباني الواقعة في مدينة كوباني، حوالي (1024) طالباً/ـة، في عام 2024 وتضمّ الجامعة (3) كليات و(5) معاهد، وهي كلية التربية (معلم صف)، كلية العلوم الطبيعية بأقسامها (كيمياء، فيزياء رياضيات وعلوم)، كلية الآداب بفرعَيها (الأدب الكردي والأدب العربي)، بالإضافة إلى معهد العلوم التربوية (جغرافيا، اللغة الإنكليزية)، المعهد الطبي بفروعه الثلاثة (تخدير، تمريض ومخبر).

ومؤخّراً تم استحداث قسم فنّي صيدلي ضمن المعهد الطبّي، والمعهد التقني بفروعه (حاسوب، كهرباء وميكانيك) والمعهد الإداري والقانوني ومعهد المحاسبة.

جامعة الشرق:

يبلغ عدد الطلّاب في جامعة الشرق الواقعة في مدينة الرقة (269) طالباً/ـة في عام 2024 وتضمّ (7) كليات و(2) معاهد، وهي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بفرعَيها (الأدب العربي والأدب

الإنكليزي). وهذا العام تم استحداث أقسام أخرى ضمن هذه الكلية، كلية العلوم التربوية بفرعَيها (معلم صف، تربية خاصة برياضة الأطفال)، كلية الحقوق، كلية الهندسة الزراعية، بالإضافة إلى المعهد التقني، ومعهد العلوم الإدارية والمالية.

وهذا العام 2024 تم استحداث كليتَي الاقتصاد والعلوم الطبية بالأقسام التالية: (تحليل مخبري، تصوير شعاعي، عناية مركّزة).

الكادر التدريسي:

إن معظم الكادر التدريسي ضمن هذه الجامعات هو من أبناء المنطقة، إضافة إلى أكاديميين من خارج مناطق شمال وشرق سوريا، يُلقون المحاضرات في قسم الدراسات العليا عبر تطبيقات الإنترنت، أمّا فيما يخصّ الطلبة فإنّ معظمهم من أبناء المنطقة.

الصعوبات التي تواجه الطلبة:

ويواجه الطلبة العديد من الصعوبات في حياتهم الجامعية، منها اقتصادية؛ إذ يضطرّ بعضهم للعمل إلى جانب الدراسة، إضافة إلى المشاكل النفسية، بسبب الحرب والنزوح، فيما تعاني الجامعات من بعض المشاكل والمصاعب في تأمين مستلزمات المخابر مثل الأجهزة والمواد الكيماوية؛ وذلك بسبب حالة الحرب والحصار التي تعاني منها المنطقة عامةً.

حيث تواجه الجامعات الثلاث صعوبة أيضاً في تأمين المصادر العلمية في الاختصاصات المختلفة، وخاصةً باللغة الكردية، وفي تأمين الأكاديميين المختصّين من حملة الماجستير والدكتوراه، نتيجة هجرة معظم المؤهّلين خارج البلاد بسبب الحرب.

ويختلف النظام التعليمي في جامعات شمال وشرق سوريا عن باقي الجامعات في سوريا، إذ تتّبع نظام التقييم، أمّا في الجامعات التابعة لحكومة دمشق فتتّبع نظام الامتحانات وليس نظام التقييم.

المطلب الثاني:

مفهوم الاستراتيجية في التعليم العالي في شمال وشرق سوريا ودورها في توجيه المؤسسات التعليمية

تعريف مفهوم الاستراتيجية في التعليم العالي:

عرّف عديد من الباحثين والكتّاب مفهوم الاستراتيجية في التعليم العالي ودورها في توجيه المؤسسات التعليمة، ومنهم:

وفقًا لـ جون بريسون (John Bryson)، تُعرَف الاستراتيجية في التعليم العالي بأنّها "عملية شاملة ومتعدّدة الأبعاد تهدف إلى تحديد الاتجاه العام للمؤسسات التعليمية من خلال وضع رؤية ورسالة

واضحة، وتحقيق الأهداف المحدّدة عبر خطط وبرامج مدروسة. يتمّ ذلك عبر تخصيص الموارد وتنظيم الأنشطة بطريقة تتوافق مع التغيّرات الداخلية والخارجية[3].

ويُعرِّف ديفيد كولنز (David Collins) الاستراتيجية في التعليم العالي بأنّها "الإطار الذي يتم من خلاله توجيه العمليات التعليمية والإدارية في المؤسسات الأكاديمية، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية، بما في ذلك الظروف السياسية والاقتصادية، لتحديد الأولويات وتحقيق التميّز الأكاديمي[4].

وفقًا لـ توني بودينغتون (Tony Boddington)؛ تُعرَّف الاستراتيجية في التعليم العالي بأنّها "مجموعة من العمليات والتوجّهات طويلة المدى التي تتبنّاها المؤسسات التعليمية لتحديد رؤيتها وأهدافها الأكاديمية، مع التركيز على تحقيق التميّز والتكيّف مع التغيّرات الاجتماعية والسياسية. تهدف الاستراتيجية إلى تحسين الكفاءة الأكاديمية والإدارية وتوجيه الموارد نحو تحقيق أولويات التعليم والبحث العلمي[5].

يُعرّف هنري مينتزبرغ (Henry Mintzberg) الاستراتيجية في التعليم العالي بأنّها "الخطّة الشاملة التي تعتمدها المؤسسات الأكاديمية لتوجيه عملياتها الأكاديمية والإدارية بطريقة تتلاءم مع البيئة الخارجية المتغيّرة. تركّز الاستراتيجية على وضع أهداف محدّدة وتخصيص الموارد بطريقة تحقّق التميّز الأكاديمي وتعزّز القدرة التنافسية للمؤسسة[6].

والاستراتيجية في التعليم العالي تشير إلى خطّة شاملة تتبنّاها المؤسسات الأكاديمية لتوجيه أنشطتها وتحقيق أهدافها طويلة الأجل. تتضمّن هذه الاستراتيجية تحديد الرؤية، والرسالة، والأهداف، والتوجهات العامة للمؤسسة، مع وضع خطط تنفيذية واضحة لتطبيقها. في هذا السياق؛ يجب أن تكون الاستراتيجية مرنة وقابلة للتكيّف مع التغيّرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك المتغيّرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

تسعى الاستراتيجية في التعليم العالي إلى:

1. تحقيق الجودة التعليمية: من خلال تطوير مناهج وبرامج تعليمية تلبّي احتياجات المجتمع وسوق العمل.

2. تعزيز البحث العلمي: بتوجيه الجهود نحو الأبحاث التي تسهم في حلّ المشكلات المحلّية وتطوير القدرات الوطنية.

---

[3] - Bryson, J. M. (2018). Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement (5th ed.). John Wiley & Sons, p.7

[4] - Collins, D. (2010). Strategic Management: A Decision-Making Approach (7th ed.). McGraw-Hill Education, p.5

[5] - Boddington, T. (2013). Higher Education Strategy: Towards a Global Framework for Innovation and Excellence. Routledge, p.12

[6] - Mintzberg, H. (1994). The Rise and Fall of Strategic Planning Reconceiving Roles for Planning, Plans, and Planners. Free Press, p.25

3. بناء القدرات البشرية: عبر تأهيل الكوادر الأكاديمية والإدارية لضمان جودة الأداء داخل المؤسسات التعليمية.

4. التعاون المحلّي والدولي: من خلال بناء شراكات مع مؤسسات محلّية ودولية؛ لتعزيز التبادل العلمي والتعاون الأكاديمي.

5. ضمان استدامة التعليم: من خلال استراتيجيات تمويلية وإدارية تدعم استمرارية المؤسسات الأكاديمية في ظل الظروف الصعبة.

مفهوم الاستراتيجية بشكل عام:

تُعَدّ الاستراتيجية في التعليم العالي مفهومًا محوريًا لإدارة وتوجيه الجامعات والمؤسسات الأكاديمية نحو تحقيق أهدافها التعليمية، والبحثية، والمجتمعية؛ حيث تشهد المنطقة تحوّلات سياسية واجتماعية عميقة، يكتسب مفهوم الاستراتيجية أهمية خاصة لضمان استمرارية وتطوير التعليم العالي في بيئة مليئة بالتحدّيات. يتناول هذا القسم مفهوم الاستراتيجية في التعليم العالي ودورها في توجيه المؤسسات التعليمية في شمال وشرق سوريا، مع تسليط الضوء على التحدّيات التي تواجه هذه المؤسسات وكيفية استخدامها للاستراتيجيات للتكيّف مع الواقع المعقّد.

الاستراتيجية في التعليم العالي في شمال وشرق سوريا:

في شمال وشرق سوريا، تواجه الجامعات تحدّيات خاصة ناتجة عن الوضع السياسي والاقتصادي المضطرب، ويُعتبَر تطوير استراتيجية قوية للتعليم العالي أمرًا ضروريًا لضمان بقاء المؤسسات الأكاديمية وتطوّرها في هذه البيئة المعقّدة. تستند الاستراتيجية في هذا السياق إلى عدة محاور رئيسية:

1. الرؤية والرسالة: أن تتبنّى الجامعات في شمال وشرق سوريا رؤية استراتيجية تعكس الظروف المحلّية؛ وتتمثّل هذه الرؤية في بناء مجتمع متعلّم قادر على مواجهة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعليم والبحث العلمي. الرسالة تتعلق بتقديم برامج تعليمية عالية الجودة تلبّي احتياجات المجتمع المحلّي وتسهم في بناء القدرات المحلّية.

2. المرونة في مواجهة التحدّيات: الجامعات في شمال وشرق سوريا تكيّفت مع بيئة سياسية غير مستقرّة ونقص في الموارد. لذا؛ فإنّ الاستراتيجية تركّز على المرونة والتكيّف مع التغيّرات، سواء من خلال تعديل المناهج الدراسية لتلبية احتياجات السوق المحلّية، أو من خلال تطوير برامج جديدة تركّز على المجالات ذات الأولوية؛ مثل الزراعة، والطاقة المتجدّدة، وإدارة الموارد المائية.

3. الاستفادة من التكنولوجيا: تحاول الجامعات من خلال الاستراتيجية التركيز على استخدام التكنولوجيا للتغلّب على بعض التحدّيات اللوجستية. في ظل نقص البنية التحتية التقليدية، أصبحت التكنولوجيا وسيلة حيوية لتقديم التعليم عن بعد وتوفير الموارد التعليمية الرقمية التي تمكّن الطلّاب من التعلّم حتى في الظروف الصعبة.

4. التركيز على البحث العلمي الموجَّه لحلّ مشكلات محلية: تعتبر الأبحاث العلمية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الجامعات لتطوير المجتمع المحلّي. لذلك، تركّز استراتيجية الجامعات في شمال

وشرق سوريا على توجيه جهودها البحثية نحو القضايا المحلّية الملحّة، مثل الأزمات البيئية، والتغيرات المناخية، وتحدّيات الأمن الغذائي، وسبل تطوير الطاقة المتجدّدة. على سبيل المثال، الأبحاث المتعلّقة بإدارة الموارد المائية والزراعية يمكن أن تكون جزءاً أساسياً من الحلول لمواجهة شحّ الموارد في المنطقة.

5. الاستقلالية الأكاديمية والحوكمة الجيّدة: من الجوانب الحيوية للاستراتيجية في التعليم العالي هو تعزيز الحوكمة الجيّدة والاستقلالية الأكاديمية. تسعى الجامعات إلى تبنّي هيكل إداري يضمن الشفافية، والكفاءة، والمساءلة. وهذا يساعد في بناء مؤسسات قوية قادرة على مواجهة التحدّيات المتعدّدة. كما أنّ الاستقلالية الأكاديمية تتيح للجامعات حرية تحديد أولوياتها البحثية والتعليمية بما يتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

6. الشراكات المحلّية والدولية: محاولة استراتيجية التعليم العالي بناء شراكات قوية مع المؤسسات الأكاديمية المحلّية والدولية ومع الجامعات الغربية والأمريكية؛ هذه الشراكات تسهم في تعزيز التبادل الأكاديمي والبحثي، وتتيح الفرصة للجامعات للاستفادة من خبرات وتجارب مؤسسات أخرى. في هذا السياق، تسعى الجامعات في شمال وشرق سوريا إلى بناء علاقات تعاون مع جامعات ومنظمات دولية للحصول على الدعم المالي والفني، وتطوير مناهج تعليمية ذات جودة عالية.

دور الاستراتيجية في توجيه المؤسسات التعليمية:

تلعب الاستراتيجية دورًا محوريًا في توجيه الجامعات والمؤسسات التعليمية في شمال وشرق سوريا على عدّة مستويات:

1. تحقيق الاستدامة في ظل التحدّيات: تُعَدُّ الاستراتيجيات أدوات حيوية لضمان استدامة المؤسسات الأكاديمية في البيئات الصعبة؛ فمن خلال الاستراتيجية، يمكن للجامعات في شمال وشرق سوريا تحديد الأولويات وتوجيه الموارد نحو تحقيق أهداف محدّدة؛ ما يساعدها على الاستمرار حتى في ظلّ نقص التمويل أو التوتّرات السياسية، فعلى سبيل المثال، قد تركّز بجامعة كوباني وجامعة روج آفا على تطوير برامج تعليم عن بُعد، نظراً لصعوبة الوصول إلى الحرم الجامعي في بعض الأحيان.

2. توجيه التعليم نحو التنمية المحلّية: من خلال استراتيجيات واضحة، يتم توجيه الجهود الأكاديمية والتعليمية لتلبية احتياجات المجتمع المحلّي؛ فالجامعات في شمال وشرق سوريا تلعب دورًا مهمًا في تأهيل الكوادر البشرية التي تسهم في إعادة بناء المجتمع بعد سنوات من النزاع، ومن خلال تصميم برامج تعليمية تتوافق مع سوق العمل المحلّية، تستطيع الجامعات تحسين فرص توظيف الخريجين وتعزيز الاقتصاد المحلّي.

3. تعزيز الابتكار والإبداع: تعمل الاستراتيجيات الأكاديمية على تعزيز الابتكار في المجالات التعليمية والبحثية، ومن خلال تبنّي استراتيجيات تركّز على التعليم التفاعلي والبحث التطبيقي، سوف يحسن للجامعات في شمال وشرق سوريا تطوير حلول إبداعية للتحدّيات المحلّية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للجامعات أن تركّز على الأبحاث المتعلّقة بالطاقة المتجدّدة وإدارة الموارد الطبيعية، وهي مجالات حيوية للنهوض بالمجتمع في هذه المنطقة.

4. زيادة التفاعل مع المجتمع المحلّي: تساعد الاستراتيجيةُ الجامعاتِ على بناء جسور قوية مع المجتمع المحلّي؛ ومن خلال تقديم برامج تدريبية، وخدمات استشارية، وإطلاق مبادرات مجتمعية، تسهم الجامعات في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال، قد تقدّم الجامعات برامج تدريبية في مجالات الزراعة والصناعة التي تساعد على تحسين الإنتاجية ورفع مستوى المعرفة لدى الأفراد.

5. مواجهة الهجرة الأكاديمية وهجرة العقول: تلعب الاستراتيجية دورًا مهمًا في معالجة مشكلة هجرة الكفاءات الأكاديمية إلى الخارج؛ فمن خلال تحسين ظروف العمل وتقديم برامج تدريب مستمرّة للكوادر الأكاديمية، تستطيع الجامعات الاحتفاظ بالمواهب الأكاديمية وضمان استمرارية التعليم والبحث العلمي.

المطلب الثالث

أهمية التعليم العالي في مناطق النزاع وتحليل دور الجامعات في بناء القدرات المحلّية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي:

تلعب مؤسسات التعليم العالي دورًا حيويًا في تعزيز التنمية المستدامة واستعادة الاستقرار في مناطق النزاع. في سياق شمال وشرق سوريا، التي شهدت تحوّلات سياسية واجتماعية عميقة نتيجة الصراع المستمر، تصبح الجامعات ركيزة أساسية لإعادة بناء المجتمع وتعزيز القدرات المحلّية، وهذا القسم يستعرض أهمية التعليم العالي في مناطق النزاع، مع التركيز على كيفية مساهمة الجامعات في بناء القدرات المحلّية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أهمية التعليم العالي في مناطق النزاع:

1. نقل المعرفة وتطوير المهارات:

يُعتبَر التعليم العالي الوسيلة الأساسية لنقل المعرفة وتطوير المهارات اللازمة لبناء مجتمع قوي ومستدام؛ ففي مناطق النزاع، يصبح من الضروري تأهيل كوادر قادرة على مواجهة التحدّيات المحلّية والمساهمة في إعادة البناء، والجامعات تقدّم برامج تعليمية متخصّصة تغطّي مختلف المجالات العلمية والإدارية، ممّا يساعد في إعداد جيل جديد من القادة والمختصّين الذين يمكنهم قيادة جهود التنمية[7].

مثال تطبيقي: في سوريا، تلعب الجامعات دورًا محوريًا في تدريب المهندسين والأطباء والمعلّمين الذين يعملون على إعادة بناء البنية التحتية الصحّية والتعليمية المتضرّرة من النزاع.

2. تعزيز البحث العلمي وتقديم حلول محلّية:

يُعتبَر البحث العلمي أحد أهم الأركان التي تساهم في حلّ المشكلات المحلّية وتقديم حلول مبتكرة للتحدّيات التي تواجه المجتمع؛ ففي مناطق النزاع، تكون هناك حاجة ماسة للأبحاث التي تركّز على مجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية، والزراعة المستدامة، والطاقة المتجدّدة، والصحّة العامة.

[7] مكي، إ. (٢٠٢٣). التعليم العالي في العراق بعد ٢٠٠٣: تحديات مستمرة (ص. ٦). مركز الشرق الأوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

مثال تطبيقي: يمكن للجامعات في شمال وشرق سوريا أن تركّز أبحاثها على تحسين تقنيات الزراعة في البيئات المتأثّرة بالنزاع، ممّا يسهم في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة.

3. بناء القدرات المحلّية وتعزيز التنمية الاقتصادية:

تلعب الجامعات دورًا أساسيًا في بناء القدرات المحلّية من خلال تقديم برامج تدريبية متخصّصة وتطوير مهارات الشباب؛ وهذا يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق توفير الكوادر المؤهّلة التي يمكنها قيادة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المحلّية[98].

مثال تطبيقي: برامج ريادة الأعمال، التي تقدّمها الجامعات، تساعد الشباب على تأسيس مشاريعهم الخاصة؛ ممّا يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدّلات البطالة في المنطقة.

دور الجامعات في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

1. تعزيز الحوار والتفاهم المجتمعي:

تلعب الجامعات دورًا مهمًا في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع؛ فمن خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل تجمع بين الطلّاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحلّي، تساهم الجامعات في بناء جسور التفاهم والتعاون، ممّا يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي[10].

مثال تطبيقي: يمكن للجامعات تنظيم برامج حوارية بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلّي لتعزيز التعايش السلمي وحلّ النزاعات بطرق سلمية.

2. توفير بيئة آمنة ومستقرّة للتعلّم:

في مناطق النزاع، توفر الجامعات بيئة آمنة ومستقرّة يمكن للطلاب وأعضاء هيئة التدريس التركيز على التعليم والبحث دون التعرّض لمخاطر مباشرة؛ وهذا ما يعزّز من استمرارية العملية التعليمية ويقلّل من تأثير النزاع على مستقبل الأجيال الجديدة.

مثال تطبيقي: إنشاء حرم جامعي محصّن أو توفير دعم نفسي واجتماعي للطلاب المتأثّرين بالصراع يساعد في الحفاظ على استقرار العملية التعليمية.

3. دعم الإصلاحات السياسية والاجتماعية:

تساهم الجامعات في دعم الإصلاحات السياسية والاجتماعية من خلال تخريج خريجين متمرّسين في مجالات القانون، والسياسة، والإدارة العامة؛ وهؤلاء الخريجون يمكنهم المشاركة في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات التي تسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

---

[8] النويهي، آية عبد الله أحمد. "دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع." المركز الديمقراطي العربي، 2014، ص. 1.

1. المزين، سليمان حسين، والقدرة، حامد نعيم. "دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ ثقافة الحوار المجتمعي من وجهة نظر طلبتها وسبل تعزيزه." مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مجلد 5، عدد 18، 2017، الصفحات 211-226.

مثال تطبيقي: خرّيجو القانون والسياسة من الجامعات المحلّية يمكنهم العمل في مجالات القضاء والإدارة الحكومية؛ ممّا يساهم في تحسين نظام الحكم وتعزيز سيادة القانون.

تحليل دور الجامعات في بناء القدرات المحلّية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي:

1. التعليم والتدريب المهني:

تلعب الجامعات دورًا محوريًا في تطوير التعليم والتدريب المهني الذي يتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلّي؛ فمن خلال تقديم برامج تعليمية متخصّصة وتدريب عملي، يمكن للجامعات إعداد كوادر مؤهّلة تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلّي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي[11].

2. البحث والتطوير:

يُعَدُّ البحث العلمي والتطوير أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الجامعات لتحليل المشكلات المحلّية وتقديم حلول مبتكرة؛ ففي شمال وشرق سوريا، يمكن للجامعات أن تركز على أبحاث تتعلّق بالبنية التحتية، والصحة، والزراعة، والطاقة، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.

3. الشراكات المجتمعية والدولية:

تلعب الشراكات مع المؤسسات المحلّية والدولية دورًا هامًا في تعزيز قدرات الجامعات على مواجهة التحدّيات؛ فمن خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني، والحكومة، والشركاء الدوليين، يمكن للجامعات الحصول على الدعم المالي والفنّي اللازم لتعزيز برامجها التعليمية والبحثية[12].

4. تعزيز الحوكمة الأكاديمية:

تحسين الحوكمة الأكاديمية يعزّز من قدرة الجامعات على اتّخاذ قرارات استراتيجية تتماشى مع الأهداف الوطنية والتنموية؛ فمن خلال تبنّي مبادئ الشفافية والمساءلة، يمكن للجامعات أن تبني سمعة قوية تساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي[13].

ويرى الباحث إنّ التعليم العالي في مناطق النزاع ليس مجرد عملية تعليمية، بل هو عملية شاملة تسهم في بناء القدرات المحلّية وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ فمن خلال تعزيز البحث العلمي، ونقل المعرفة، وبناء الشراكات المجتمعية، تلعب الجامعات دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية المستدامة وإعادة بناء المجتمعات المتضرّرة من النزاعات، وفي شمال وشرق سوريا، تتجلّى أهمية التعليم العالي في كونّه أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار والتقدّم، مما يجعل دعم وتطوير الجامعات في هذه المناطق أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق مستقبل أفضل.

---

[11] Anderson, A. (2013). Conflict, Education and Society in a Divided State: The Case of Northern Ireland. Routledge.

[12] الزهراني، خالد. "الشراكات الدولية للجامعات السعودية لتحقيق الاستدامة التعليمية." مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية التطبيقية، المجلد 3، العدد 5، 2021، ص. 112.

[13] Bryson, J. M. (2018). Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement (5th ed.). John Wiley & Sons.

المبحث الثاني

المطلب الأول: تطوّر التعليم العالي في شمال وشرق سوريا

يشكّل التعليم العالي في شمال وشرق سوريا أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية، حيث تواجه الجامعات تحدّيات متعلّقة بالتمويل، والبنية التحتية، والتأثيرات السياسية، لكنّها تمتلك فرصًا كبيرة للنمو من خلال التحديث الأكاديمي، والتعاون الدولي، ودمج التكنولوجيا في التعليم.

-الجامعات في شمال وشرق سوريا:

- جامعة كوباني في مدينة كوباني:

تأسّست في عام 2017 لتلبية الحاجة إلى مؤسسات تعليمية تخدم سكان المنطقة كوباني ومحيطها، وتوفّر برامج أكاديمية تتماشى مع متطلّبات سوق العمل وتسعى لتطوير مناهجها الأكاديمية وتعزيز البحث العلمي، وذلك رغم التحدّيات اللوجستية والاقتصادية التي تواجهها بالإضافة إلى الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال التركي.

- جامعة الشرق في مدينة الرقة:

تمثل جامعة ناشئة تهدف إلى إعادة بناء القطاع التعليمي في منطقة الرقة والطبقة بعد سنوات من انقطاع التعليم العالي في مدينة الرقة والطبقة بعد سيطرة تنظيم داعش على المدينة.

تسعى الجامعة لتوفير تعليم أكاديمي ذي جودة عالية مع التركيز على التخصّصات التطبيقية التي تخدم إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وتواجه تحدّيات تتعلّق بإعادة تأهيل البنية التحتية، وتأمين التمويل اللازم لتوسيع نطاق البرامج الأكاديمية.

- جامعة روج آفا في مدينة قامشلو:

تُعَدُّ من أكبر الجامعات في شمال وشرق سوريا؛ حيث تأسست في عام 2016 وتضمّ العديد من الكليات والتخصّصات المتنوّعة، وتلعب دورًا رئيسيًا في تطوير البحث العلمي وتعزيز التعليم باللغة الكردية والعربية، مما يساهم في التنوّع الثقافي والمعرفي، وتسعى الجامعة إلى تحقيق معايير الجودة الأكاديمية وتطوير برامج الدراسات العليا رغم التحدّيات المالية والإدارية.

وقد تم تأسيس كلية العلوم السياسية، وكلية الهندسة الزراعية، وكلية البترول والبتروكيماويات، وكلية الهندسة والعمارة البيئية وكلية الفنون الجميلة وكلية الطب وكذلك كلية الحقوق.

كما تم تأسيس المعاهد التالية: معهد الهندسة المدنية – المعهد العالي للمعلومات – المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية.

كذلك جرى التوسّع في التخصّصات الدراسية: حيث تم إدخال مجالات تعليمية جديدة تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلّي، مثل تخصّصات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تركز على دعم المجتمع.

وتُتَّخَذ القرارات المتعلّقة بالجامعة والطلّاب بشكل جماعي من خلال: مجلس الإدارة ومجلس الجامعة ومجلس المرأة ومجلس الطلّاب.

الجامعات الدولية المتواصلة مع جامعات شمال وشرق سوريا هي: جامعة ولاية واشنطن، معهد كاليفورنيا للدراسات المتكاملة، جامعة العلوم التطبيقية في إمدن، جامعة بريمن في ألمانيا، جامعة بارما بإيطاليا، المعهد الدولي للثقافة الكردية في روما/إيطاليا، الجامعة اللبنانية الفرنسية في أربيل.

- تأثيرات الظروف السياسية والأمنية على التعليم العالي:

لقد شكّلت الظروف السياسية والأمنية تحدّيات كبيرة أمام الجامعات في شمال وشرق سوريا بسبب التوتّرات العسكرية والاقتصادية؛ حيث كانت جامعتا روج آفا وكوباني تجدان صعوبة في توفير بيئة تعليمية مستقرّة بسبب حالة عدم الاستقرار التي تحصل في منطقة كوباني وقامشلو، ومع ذلك؛ استمرّ التعليم العالي في المنطقة بالعمل على الرغم من الأوضاع الصعبة.

التأثيرات الأمنية: تعرّضت العديد من الجامعات للتهديدات، منها قصف الاحتلال التركي لمباني الجامعات، ممّا أدّى إلى توقّف الأنشطة الأكاديمية في بعض الأحيان، كما أنّ انعدام الأمن في بعض المناطق دفع بالعديد من الطلّاب إلى مغادرة الجامعات بحثًا عن بيئة أكثر أمانًا.

القيود الاقتصادية: بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور في سوريا، عانت الجامعات من نقص التمويل، ممّا أثّر على قدرتها على توفير معدّات تعليمية متطوّرة وأعضاء هيئة تدريس مؤهّلين.

التعاون الإقليمي: مع تصاعد النزاع، تأثّرت الجامعات في شمال وشرق سوريا بالتغيّرات في العلاقات السياسية مع الدول المجاورة مثل أوروبا والعراق؛ وفي ظل هذه الظروف، حاولت بعض الجامعات بناء علاقات مع المؤسسات الأكاديمية في الخارج، مثل الجامعات في كردستان العراق، حيث تمت الاستعانة بمدرّسيهم من خلال فتح برامج للدراسات العليا أون لاين.

بعد هدوء واستقرار بعض مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بدأت الجامعات الثلاث تلعب دورًا أساسيًا في بناء المجتمع المحلّي؛ فاهتمت الجامعات بتوفير تعليم ذي جودة عالية يمكنه أن يسهم في إعادة بناء المجتمع المحلّي، وشملت هذه الجهود تدريب الشباب على مهارات جديدة، وتحفيز الريادة الاجتماعية والاقتصادية في مناطق النزاع.

- التوجّهات المستقبلية للتعليم العالي في شمال وشرق سوريا:

مع تطوّر الوضع الأمني والسياسي في منطقة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا يشهد التعليم العالي في شمال وشرق سوريا تطوّرًا مستمرًّا؛ وفي المستقبل، يُتَوقَّع أن تزداد الجامعات في هذه المنطقة في تنوّع البرامج الأكاديمية والعلاقات الدولية، وقد تتوسّع هذه الجامعات في مجالات البحث العلمي المتعلّق بالتنمية المستدامة، والتعايش السلمي، وإعادة الإعمار؛ مما سيسهم في بناء مجتمع أكثر استقرارًا ومرونة.

يمكن القول إنّ التعليم العالي في شمال وشرق سوريا قد شهد تحوّلات كبيرة نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية الصعبة. ورغم التحدّيات، فإنّ الجامعات في هذه المنطقة تمثّل محرّكًا رئيسيًا في بناء

القدرات المحلّية، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ إذ إنّ دورها في إعادة بناء المجتمع والنهوض به من خلال التعليم والبحث العلمي لا يمكن تجاهله في سياق المستقبل المستدام للمنطقة.

ويبقى النظام التعليمي والمناهج داخل الجامعة في حالة تجديد وتطوير دائم، وعلى مستوى اعتماد الدورات وفق أحدث الوسائل والأساليب العلمية، وذلك لمواكبة التقدّم العلمي وخلق جيل يواكب التطوّر العلمي في العالم، ويسعى للتواصل والتنسيق مع معظم الجامعات العالمية للإفادة والاستفادة[14].

المطلب الثاني:

الواقع الحالي والتحدّيات التي تواجه الجامعات في شمال وشرق سوريا:

الجامعات في شمال وشرق سوريا تواجه واقعًا معقّدًا وتحدّيات متعدّدة؛ نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وهذا الواقع يتأثّر بعدّة عوامل أساسية:

1. السياق السياسي والأمني:

تعاني المنطقة من نزاع طويل الأمد وعدم استقرار سياسي نتيجة الصراع المستمرّ بين القوى المختلفة؛ وهذا النزاع يؤثّر على قدرة الجامعات على تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة بسبب تدمير البنية التحتية وتراجع الخدمات الأساسية.

- التحدّيات الأمنية: وجود نزاع مستمرّ يزيد من التحدّيات الأمنية، حيث أنّ الجامعات قد تكون عُرضة لهجمات أو إغلاق مؤقّت بسبب العمليات العسكرية، كما أنّ التوتّرات السياسية تزيد من خطر التهجير والنزوح؛ ممّا يقلّل من استقرار الطلّاب وأعضاء هيئة التدريس.

2. نقص التمويل والبنية التحتية:

الجامعات في شمال وشرق سوريا تواجه تحدّيات كبيرة في مجال التمويل، حيث أنّ تراجع الاقتصاد الوطني والإقليمي يحدّ من القدرة على الاستثمار في التعليم العالي؛ فغياب التمويل الكافي يؤدّي إلى نقص في الموارد التعليمية، مثل الكتب، الأجهزة التكنولوجية، والمختبرات.

- البنية التحتية المتضرّرة: الكثير من الجامعات تعرّضت للتدمير أو الأضرار بسبب انتهاكات الاحتلال التركي المتكرّرة، وهذه الأضرار تُعيق تقديم التعليم بشكل منتظَم وتؤثّر على نوعية التعليم المقدّم، وحتى إذا توفرت المباني، فإنّ الكثير من البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء، الإنترنت، والماء غير مستقرّة.

- عدم توافر الموارد التعليمية: تعاني الجامعات من نقص في الكتب الحديثة، والمعدّات العلمية، والتكنولوجيا اللازمة لدعم البحث العلمي والتعليم الحديث؛ وهذا ما يؤثّر بشكل مباشر على جودة التعليم المقدَّم.

3. نقص الكوادر التعليمية المؤهَّلة:

[14] https://www.nescivildiplomacy.com/ar/2023/02/02

أدّت انتهاكات الاحتلال التركي بالإضافة إلى أزمة الاقتصاد وتدنّي مستوى الرواتب إلى هجرة العديد من الكفاءات الأكاديمية من المنطقة؛ ممّا ترك الجامعات تعاني من نقص حادّ في الأساتذة المتخصّصين والباحثين، وهذا يؤدي إلى:

- ضعف جودة التعليم: قلّة الكوادر المؤهّلة تؤدّي إلى صعوبة تقديم برامج تعليمية متقدّمة أو مواكبة التخصّصات الحديثة؛ حيث تعتمد بعض الجامعات على المدرّسين غير المؤهّلين بما يكفي لتقديم التعليم الجامعي.

- الاستنزاف الأكاديمي: الكثير من أعضاء هيئة التدريس الباقين يعانون من ضغط العمل الزائد؛ حيث يتحمّلون أعباء إضافية بسبب نقص الكوادر.

4. التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية للطلاب:

الطلّاب في شمال وشرق سوريا يواجهون تحدّيات اجتماعية واقتصادية كبيرة تؤثّر على قدرتهم على متابعة التعليم الجامعي.

- الأوضاع الاقتصادية الصعبة: تزايد معدلات الفقر والبطالة في المنطقة يجعل من الصعب على الطلّاب تمويل تعليمهم الجامعي أو حتى الوصول إلى الجامعات؛ فبعض الطلّاب قد يضطرون للعمل بدوام كامل أو جزئي لتوفير احتياجاتهم الأساسية، ممّا يؤثر على تحصيلهم الأكاديمي.

- النزوح والتهجير: الكثير من الطلّاب تأثّروا بالنزوح أو التهجير، ممّا أثّر على استقرارهم النفسي والاجتماعي، كما أدّى إلى انقطاعهم عن دراستهم في بعض الأحيان.

5. محدودية الشراكات الدولية:

رغم الجهود التي تبذلها بعض الجامعات في شمال وشرق سوريا لتطوير شراكات دولية مع مؤسسات تعليمية عالمية، إلّا أنّ هذه الجهود تواجه تحدّيات عديدة بسبب العزلة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة.

- ضعف التعاون الأكاديمي الدولي: النزاع السياسي يجعل من الصعب على الجامعات في المنطقة الانخراط في برامج تبادل أكاديمي أو تعاون بحثي مع جامعات دولية؛ فهذا يحدّ من فرص الوصول إلى الموارد والدعم الفنّي الخارجي.

6. البحث العلمي والتنمية:

البحث العلمي في الجامعات المحلّية محدود جدًا نظرًا لقلّة التمويل، وضعف البنية التحتية، ونقص الكوادر المؤهَّلة؛ وهذا ما يؤدي إلى:

- قلّة الأبحاث التطبيقية: تعاني المنطقة من نقص الأبحاث التي تركّز على إيجاد حلول محلّية للتحدّيات التي تواجهها، مثل تطوير الزراعة أو إدارة الموارد الطبيعية.

- عدم القدرة على المساهمة في التنمية المحلّية: بدون بحث علمي متقدّم، تكون الجامعات غير قادرة على تقديم حلول فعلية للتحدّيات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة؛ ممّا يحدّ من دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

7. التحدّيات الثقافية:

هناك تباينات ثقافية واجتماعية بين المكوّنات السكانية المختلفة في شمال وشرق سوريا؛ وهذا ما قد يؤدّي إلى توتّرات تؤثّر على البيئة الجامعية.

- التنوّع العرقي والديني: تتطلّب الجامعات في هذه المناطق وجود آليات فعّالة لتعزيز التفاهم والتعايش بين مختلف الفئات السكانية، ولكنّ النزاعات المستمرّة تزيد من احتمالية تفاقم التوتّرات.

ويرى الباحث أنّ الجامعات في شمال وشرق سوريا تواجه تحدّيات كبيرة تتعلّق بالبنية التحتية، والتمويل، ونقص الكوادر، والبيئة السياسية والاجتماعية، ورغم هذه التحدّيات، يبقى دور الجامعات حيويًا في تعزيز الاستقرار وإعادة بناء المجتمعات المحلّية. تحتاج الجامعات إلى دعم مستمرّ من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التعليم العالي وتمكينها من تجاوز هذه العقبات وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث:

تحليل الواقع التعليمي في شمال وشرق سوريا وأثره على المجتمع:

يُعدُّ النظام التعليمي في شمال وشرق سوريا أحد العوامل الأساسية في بناء المجتمع وتعزيز الهوية الثقافية والسياسية في ظل نظام الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا، إلّا أنّ هناك فجوة واضحة بين فلسفة "الأمة الديمقراطية" التي تتبنّاها الإدارة الذاتية كأساس للحكم وبين آليات تطبيق النظام التعليمي على أرض الواقع؛ وهذه الفجوة تؤثّر بشكل مباشر على مستوى التعليم، وجودة المخرجات التعليمية، ودور التعليم في بناء شخصية المتعلّم وتطوير قدراته الإبداعية والفكرية.

يركّز هذا التحليل على استعراض الواقع الحالي للنظام التعليمي في شمال وشرق سوريا، وتحليل أسباب هذا الواقع، وقياس أثره على المجتمع، مع تقديم مقارنة بين هذا الواقع وبين الفلسفة التربوية للأمة الديمقراطية. كما سيتم التحقّق من توصيف النظام التعليمي في بيئة الدراسة، مع اقتراح نموذج أكثر شمولية يحقّق التوازن بين التقييم الكتابي والمهارات الأخرى.

أولاً: تحليل الواقع التعليمي في شمال وشرق سوريا

1. توصيف النظام التعليمي الحالي:

النظام التعليمي القائم في شمال وشرق سوريا يعتمد على التقييم الامتحاني التقليدي، حيث تمثّل الاختبارات الكتابية المعيار الأساسي لتقييم أداء الطلّاب؛ ففي مرحلة الدارسة الأولى هنالك 30% لتقييم أداء الطلّاب داخل الصف، بينما 70% للاختبار الكتابي وفقًا للنظام الحالي، في نظام الدراسات العليا 40% من التقييم يعتمد على الاختبارات الكتابية، بينما يتم تخصيص 60% فقط للتقييم العملي مثل الأنشطة الصفية، والبحث، والإبداع، والتفاعل داخل الصف.

هذا يعني أنّ النظام التعليمي في المرحلة الجامعية يمنح الأولوية القصوى للقدرات الأكاديمية الكتابية على حساب المهارات الأخرى مثل التفكير النقدي، والإبداع، والعمل الجماعي، والتعبير الشخصي. كما أنّ الامتحانات الكتابية تُجرى بشكل موحّد على مستوى المؤسسات التعليمية، ويتم تعطيل الدوام الرسمي قبل وأثناء فترة الامتحانات، ممّا يعزّز فكرة أنّ النظام التعليمي يتبنّى النهج التقليدي القائم على الامتحان وليس على التقييم المستمرّ.

2. أسباب هذا الواقع:

يمكن ردّ هذا الواقع إلى عدّة عوامل:

إرث النظام التعليمي السوري المركزي الذي كان يعتمد على التقييم الامتحاني التقليدي كأساس لتحديد مستوى الطلّاب.

غياب آليات واضحة لتقييم الإبداع والمهارات العملية، حيث إنّ تصميم النظام الحالي يُركّز على التحصيل الأكاديمي أكثر من المهارات الشخصية والاجتماعية.

نقص التدريب والتأهيل للكوادر التدريسية على تطبيق أساليب التقييم الحديثة والمتنوّعة.

غياب أدوات التقييم الشامل (مثل المشاريع، العمل الجماعي، النقاشات المفتوحة، التقييم الذاتي)، مما يجعل الاعتماد على الامتحانات الكتابية الخيار الأسهل للتقييم.

3. أثر هذا الواقع على مجتمع شمال وشرق سوريا

النظام التعليمي في شمال وشرق سوريا القائم يترك آثارًا مباشرة على شخصية المتعلم والمجتمع، منها:

ضعف مهارات التفكير النقدي والإبداع: الاعتماد على التقييم الكتابي يجعل الطلّاب أكثر ميلًا إلى الحفظ والتلقين بدلاً من التحليل والتفكير المستقل.

تقييد الإبداع الشخصي: النظام الحالي لا يشجّع على تطوير مهارات التفكير الإبداعي والعمل الجماعي، مما يؤثّر على قدرة الخريجين على التكيّف مع بيئات العمل الحديثة.

عدم العدالة في التقييم: تقييم الطلّاب بناءً على معيار موحد (الامتحان الكتابي) لا يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية بين الطلّاب في أنماط التعلّم وقدراتهم المختلفة.

تراجع الدافعية لدى الطلّاب: غياب الاهتمام بتقييم الأنشطة العملية والمهارات الشخصية يجعل الطلّاب يفقدون الدافعية للمشاركة في الأنشطة الصفية أو البحثية.

ثانيًا: مقارنة الواقع مع فلسفة الأمة الديمقراطية:

1. مبادئ فلسفة الأمة الديمقراطية في التعليم:

فلسفة الأمة الديمقراطية، التي تتبنّاها الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، تقوم على تعزيز:

التعليم المجتمعي: إشراك المجتمع في بناء النظام التعليمي وصياغة المناهج.

التعليم المتكامل: تطوير قدرات المتعلّم الفكرية، والعملية، والإبداعية جنبًا إلى جنب.

التنوّع والعدالة: مراعاة الفروقات الفردية بين المتعلّمين، وتوفير فرص متساوية للجميع.

التعلّم القائم على الحوار: تعزيز التفكير النقدي والتعلّم من خلال الحوار والمناقشة.

2. الفجوة بين الواقع وفلسفة الإدارة الذاتية الديمقراطية:

النظام التعليمي الحالي في شمال وشرق سوريا لا يعكس بشكل كامل مبادئ فلسفة الأمة الديمقراطية، وذلك لعدّة أسباب:

عدم توازن معايير التقييم: التقييم الكتابي يُشكّل معيار التقييم الأساسي، ممّا يتعارض مع مبدأ تنمية المهارات الشاملة.

مركزية النظام التقييمي: توحيد الامتحانات على مستوى المؤسسات يعكس النهج المركزي، في حين أنّ فلسفة الأمة الديمقراطية تدعو إلى مرونة أكبر في التقييم.

ضعف الاهتمام بالإبداع والتفكير النقدي: النظام الحالي لا يُخصّص مساحة كافية لتقييم الإبداع والعمل الجماعي، ممّا يتناقض مع فلسفة الأمّة الديمقراطية.

ثالثًا: التحقّق من توصيف النظام التعليمي:

1. عدم دقّة توصيف النظام في بيئة الدراسة:

وصف النظام التعليمي في بيئة الدراسة على أنّه "نظام تقييم" فقط ليس دقيقًا، لأنّ طبيعة النظام تُشير إلى نظام امتحاني تقليدي يعتمد على الامتحان الكتابي كمعيار رئيسي للتقييم.

للتأكّد من توصيف النظام، يُمكن اعتماد ما يلي:

إجراء مقابلات مع المسؤولين التعليميين والمشرفين على العملية التعليمية.

تحليل السياسات واللوائح الصادرة عن منسّقية الجامعات في الإدارة الذاتية.

مراقبة العملية التعليمية داخل الصفوف لاستنتاج طبيعة التقييم (مدى الاعتماد على الأنشطة، البحث، المشاركة، الإبداع).

2. التوصيف الأدقّ للنظام:

النظام الحالي في شمال وشرق سوريا هو نظام تقييم امتحاني، يعتمد على الاختبارات الكتابية كمعيار رئيسي، لكنّه يتضمّن مساحة محدودة للتقييم العملي من خلال الأنشطة الصفّية والبحث.

يجب تعديل توصيف النظام في الدراسة ليعكس هذا الواقع بدقّة، مع اقتراح نموذج أكثر شمولًا يعتمد على:

توزيع التقييم بنسبة متساوية بين الامتحانات الكتابية، والأنشطة الصفية، والإبداع، والبحث، والمشاركة.

ويرى الباحث أنّ تحليل الواقع التعليمي في شمال وشرق سوريا يُظهر وجود فجوة بين النظام القائم وفلسفة الأمّة الديمقراطية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا؛ فإعادة تصميم نظام التقييم ليكون أكثر شمولية وتنوّعًا هي خطوة ضرورية لتحقيق العدالة التعليمية، وتعزيز مهارات التفكير النقدي والإبداع لدى المتعلّمين.

المبحث الثالث:

- المطلب الأول: الاستراتيجيات المقترَحة لتعزيز الدور الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا (تكرار للمبحث الأول)

لتحقيق دور استراتيجي فعّال للجامعات في شمال وشرق سوريا، يتطلّب الوضع الحالي وضع استراتيجية شاملة تستهدف تجاوز التحدّيات القائمة وتعزيز الإمكانات التعليمية والبحثية لهذه الجامعات. إليك الاستراتيجية المقترَحة لتعزيز دور الجامعات في المنطقة:

1. تحسين البنية التحتية التعليمية:

أ. إعادة تأهيل البنية التحتية:

- إعادة بناء وتطوير المباني الجامعية المتضرّرة من النزاع، بما في ذلك تجهيز القاعات الدراسية والمختبرات وفق معايير حديثة، وضمان وصول مستمرّ للخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والإنترنت.

- إنشاء حرم جامعي آمن يوفّر بيئة تعليمية مستقرّة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية والتهديدات المحتمَلة.

ب. تحديث المعدّات التكنولوجية:

- تزويد الجامعات بأحدث المعدّات التكنولوجية والمختبرات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتعليم في مجالات مثل الهندسة، والطب، والعلوم التطبيقية.

- تعزيز التعليم الإلكتروني، من خلال منصّات التعليم عن بُعد والتي تتيح للطلاب مواصلة دراستهم بغضّ النظر عن التحدّيات الأمنية أو الجغرافية.

2. تطوير الكوادر الأكاديمية:

أ. استقطاب الكفاءات:

- وضع برامج استقطاب للأساتذة والباحثين السوريين والأجانب الذين غادروا البلاد أو يعملون في الخارج، من خلال حوافز مالية، وتسهيل ظروف العمل، وضمان بيئة عمل مستقرّة وآمنة.

ب. التدريب والتطوير المستمر:

- تقديم برامج تدريبية مستمرّة لأعضاء هيئة التدريس الحاليين لتحسين كفاءاتهم التعليمية والبحثية؛ وذلك بالتعاون مع جامعات دولية ومؤسسات تعليمية رائدة.

- تشجيع الابتعاث الخارجي للطلاب والأساتذة إلى الجامعات الدولية الرائدة لاكتساب المعرفة والخبرات الحديثة التي

يمكن تطبيقها في الجامعات المحلّية عند العودة.

3. تعزيز البحث العلمي:

أ. دعم الأبحاث التطبيقية:

- تخصيص تمويلات محلّية ودولية لدعم الأبحاث العلمية التي تعالج التحدّيات المحلّية في مجالات مثل الزراعة، والصحة، وإدارة الموارد الطبيعية، والطاقة المتجدّدة.

ب. إنشاء مراكز بحثية متخصّصة:

- إنشاء مراكز بحثية متخصّصة داخل الجامعات تهدف إلى تقديم حلول عملية للتحدّيات التي تواجه المنطقة، مثل مركز أبحاث للزراعة المستدامة، ومركز لدراسات السلام وإعادة الإعمار.

ج. تشجيع الشراكات البحثية:

- تعزيز التعاون مع جامعات ومنظمات دولية لدعم مشاريع البحث المشترَك، مع التركيز على تبادل المعرفة والخبرات وتطوير حلول للتحدّيات المحلّية والإقليمية.

4. تطوير المناهج التعليمية:

أ. تحديث المناهج:

- مراجعة المناهج التعليمية لتتواكب مع المعايير الدولية وتتماشى مع احتياجات سوق العمل المحلّية والإقليمية، مع التركيز على مجالات مثل التكنولوجيا، والإدارة، والعلوم التطبيقية.

ب. التركيز على التعليم المهني:

- تعزيز برامج التعليم المهني والتقني في الجامعات لتأهيل الشباب بالمهارات العملية اللازمة للاندماج في سوق العمل المحلّية، مثل الهندسة التقنية والزراعة والصناعات الصغيرة.

5. تعزيز الشراكات المجتمعية والدولية:

أ. بناء علاقات مع المؤسسات المحلّية

- إنشاء شراكات قوية مع *المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني* لتعزيز التعاون بين الجامعات والمجتمع المحلّي في مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.

ب. التعاون مع المنظمات الدولية:

- الانخراط مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي للحصول على دعم مالي وفنّي، وتطوير برامج تعليمية مشتركة تهدف إلى تعزيز التعليم العالي في المنطقة.

ج. تبنّي برامج التبادل الطلّابي والأكاديمي:

- العمل على إطلاق برامج تبادل طلّابي وأكاديمي مع الجامعات الدولية؛ ممّا يمكّن الطلّاب وأعضاء هيئة التدريس من الاستفادة من تجارب تعليمية وبحثية دولية.

6. دعم ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية:

أ. إنشاء حاضنات أعمال جامعية:

- تأسيس حاضنات أعمال داخل الجامعات لدعم الطلّاب والخريجين في تطوير مشاريعهم الريادية والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة في المنطقة.

ب. تشجيع الابتكار:

- تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال من خلال برامج تدريبية ومسابقة جامعية؛ ممّا يدعم الاقتصاد المحلّي ويساهم في تخفيف البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

7. تعزيز الحوكمة الأكاديمية:

أ. الشفافية والمساءلة:

- تبنّي نظام حوكمة أكاديمية شفّاف يضمن الشفافية في صنع القرار وإدارة الموارد، مع التركيز على المشاركة الفعّالة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في تحديد الأولويات الاستراتيجية للجامعة.

ب. الاستقلالية الأكاديمية:

- تعزيز استقلالية الجامعات عن التأثيرات السياسية، مع توفير إطار قانوني واضح يضمن حرية الأكاديميين في التعليم والبحث[15].

8. تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال التعليم:

أ. تنظيم حوارات مجتمعية:

- تشجيع الجامعات على تنظيم ندوات وحوارات مجتمعية تجمع بين الأطراف المختلفة في المجتمع المحلّي لتعزيز التفاهم المتبادَل والتعايش السلمي.

ب. تقديم دعم نفسي واجتماعي للطلّاب:

- توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للطلاب المتأثّرين بالنزاع؛ لضمان استمرارية التعليم وتقليل معدّلات التسرّب الجامعي.

ويرى الباحث أنّ الاستراتيجية المقترَحة مبنية على التكامل بين تحسين البنية التحتية، وتطوير الكوادر الأكاديمية، وتعزيز البحث العلمي، وتطوير الشراكات المجتمعية والدولية؛ فمن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية، يمكن للجامعات في شمال وشرق سوريا أن تلعب دورًا محوريًا في إعادة بناء المجتمع وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

[15] محمود، محمد. "الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات في مصر (2011 – 2024م)." منتدى الدراسات المستقبلية، 2024، ص. 15.

المطلب الثاني:

الشراكات الأكاديمية المحلّية والدولية وتقديم توصيات لبناء شراكات قوية بين جامعات شمال وشرق سوريا والجامعات الدولية لتحسين مستوى التعليم وتطوير البحث العلمي في جامعات شمال وشرق سوريا.

الشراكات الأكاديمية المحلّية والدولية تُعتبَر ركيزة أساسية لتعزيز جودة التعليم وتطوير البحث العلمي في الجامعات، وفي سياق شمال وشرق سوريا، تواجه الجامعات تحدّيات متعدّدة تتطلّب التعاون والتكامل مع مؤسسات أكاديمية محلّية ودولية لتجاوز هذه العقبات وتحقيق التنمية المستدامة؛ تهدف هذه الشراكات إلى تبادل المعرفة، وتعزيز القدرات البحثية، وتوفير فرص تعليمية متقدّمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

أهمية الشراكات الأكاديمية:

تُسهم الشراكات الأكاديمية في تعزيز جودة التعليم من خلال تبادل المناهج الدراسية وأفضل الممارسات التعليمية بين الجامعات الشريكة، كما تتيح هذه الشراكات لأعضاء هيئة التدريس والطلّاب فرصة التعرّف على تجارب وثقافات تعليمية متنوّعة؛ ممّا يعزّز من قدراتهم الأكاديمية والشخصية. بالإضافة إلى ذلك؛ تساهم الشراكات في تطوير البحث العلمي عبر تمكين التعاون في المشاريع البحثية المشتركة، مما يؤدّي إلى إنتاج أبحاث ذات جودة عالية تلبّي احتياجات المجتمع المحلّي والإقليمي.

فوائد الشراكات المحلّية والدولية:

1. تبادل الخبرات والمعرفة: تتيح الشراكات الأكاديمية تبادل الخبرات بين الجامعات المحلّية والدولية؛ مما يسهم في تحسين جودة التعليم والبحث العلمي.

2. تمكين البحث المشترك: التعاون في المشاريع البحثية المشتركة يعزّز من قدرة الجامعات على إنتاج أبحاث متميّزة تلبّي احتياجات المجتمع.

3. توفير فرص تعليمية متنوّعة: برامج التبادل الأكاديمي تتيح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس فرصة الدراسة والتدريب في بيئات تعليمية مختلفة؛ ممّا يوسّع آفاقهم الأكاديمية والمهنية.

4. تعزيز البنية التحتية الأكاديمية: الدعم المالي والتقني من الشركاء الدوليين يسهم في تحسين المرافق الأكاديمية وتطوير المختبرات ومراكز البحث.

التحدّيات التي تواجه بناء الشراكات:

1. الفجوات التمويلية: نقص التمويل قد يعيق تنفيذ مشاريع الشراكة الأكاديمية ويحدّ من قدرتها على الاستدامة.

2. الفروقات الثقافية والتعليمية: التباينات في الأنظمة التعليمية والثقافات قد تشكّل تحدّيات في التواصل والتعاون الفعّال بين الشركاء.

3. البيروقراطية الإدارية: الإجراءات الإدارية المعقّدة قد تعيق توقيع وتنفيذ اتفاقيات الشراكة بشكل سلس وفعّال.

4. تحدّيات الأمن والاستقرار: الأوضاع الأمنية في بعض مناطق شمال وشرق سوريا قد تؤثّر على إمكانية تنفيذ الشراكات الأكاديمية بكفاءة[16].

التوصيات:

1. تعزيز الشراكات المحلّية بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية:

- تبادل الخبرات والمناهج الدراسية: يمكن للجامعات المحلّية في شمال وشرق سوريا التعاون فيما بينها لتطوير المناهج الدراسية وتعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس.

- تطوير مراكز بحث مشتركة: إنشاء مراكز بحث مشتركة تتناول القضايا المحلّية والإقليمية؛ ممّا سيسهم في تقديم حلول علمية للمشكلات المجتمعية والاقتصادية.

2. التعاون مع الجامعات الدولية:

- برامج التبادل الأكاديمي: تشجيع برامج التبادل للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين جامعات شمال وشرق سوريا والجامعات الدولية؛ وهذا يعزّز من فهم أفضل للممارسات التعليمية الدولية ويوفّر فرص التطوير المهني.

- اتفاقيات الشراكة البحثية: توقيع اتفاقيات مع الجامعات الدولية لتمويل الأبحاث المشتركة، وخصوصاً تلك التي تتناول قضايا محورية مثل الاستدامة، والتعليم، والبنية التحتية.

3. استخدام التكنولوجيا لتعزيز التعاون الأكاديمي:

- التعليم عن بُعد: مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في التعليم، يمكن استغلال منصّات التعليم عن بُعد لتوسيع نطاق التعاون الأكاديمي مع جامعات دولية؛ ممّا يتيح تقديم دورات وبرامج مشتركة[17].

- المؤتمرات والندوات الافتراضية: تنظيم مؤتمرات علمية وندوات افتراضية بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية دولية؛ ممّا يسهم في تبادل الأفكار والمعارف.

4. تأمين التمويل والدعم الدولي:

- شراكات مع مؤسسات تمويلية دولية: يمكن للجامعات التواصل مع منظمات تمويل دولية لدعم البحوث العلمية وبرامج التطوير الأكاديمي.

- المشاركة في البرامج الدولية: تشجيع الجامعات على الانضمام إلى برامج ومنح دولية مثل إيراسموس+[18]؛ ممّا يعزّز من فرص التعاون والشراكة الدولية.

---

[16] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). (2020). الشراكات الأكاديمية ودورها في تعزيز البحث العلمي. باريس: OECD Publishing.

[17] الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. (2022). دور الشراكات الأكاديمية في تعزيز البحث العلمي. جدة: الأكاديمية العربية.

5. تحسين البنية التحتية الأكاديمية:

- تطوير المختبرات ومراكز الأبحاث: يجب أن يتم تحسين البنية التحتية للمختبرات ومراكز البحث لتكون قادرة على استيعاب التعاون الدولي في مجال الأبحاث العلمية.

- الاستفادة من برامج بناء القدرات: يمكن الاستفادة من برامج بناء القدرات الدولية لتعزيز المهارات البحثية والإدارية لدى العاملين في الجامعات.

6. الاعتراف الأكاديمي والشهادات المشتركة:

- الاعتراف المتبادَل بالشهادات: التوصّل إلى اتفاقيات مع الجامعات الدولية للاعتراف المتبادَل بالشهادات؛ ممّا يعزّز من فرص الطلّاب في متابعة تعليمهم أو العمل في الخارج.

- برامج شهادات مزدوجة: إنشاء برامج تمنح الطلّاب شهادة مشترَكة بين جامعة محلّية وجامعة دولية؛ ممّا يعزّز من جودة التعليم ويزيد من فرص الخريجين.

7. دعم الابتكار وريادة الأعمال:

- مراكز ريادة الأعمال: إنشاء مراكز لاحتضان الابتكار وريادة الأعمال بالتعاون مع الجامعات الدولية والشركات العالمية، ممّا يعزّز من الابتكار لدى الطلّاب ويدعم الاقتصاد المحلّي.

- المسابقات الأكاديمية الدولية: تشجيع الطلّاب على المشاركة في المسابقات الأكاديمية والبحثية الدولية؛ ممّا يزيد من فرص التفاعل الأكاديمي والتعرّف على معايير الأبحاث العالمية.

ويرى الباحث أنّ الشراكات الأكاديمية المحلّية والدولية استراتيجية حيوية لتطوير التعليم والبحث العلمي في جامعات شمال وشرق سوريا؛ ومن خلال تبنّي التوصيات المذكورة، يمكن لجامعات شمال وشرق سوريا تعزيز جودة التعليم، وتوسيع آفاق البحث العلمي، وتمكين الطلّاب وأعضاء هيئة التدريس من اكتساب مهارات ومعارف جديدة تساهم في التنمية المستدامة للمجتمع المحلّي والإقليمي. إنّ الاستثمار في هذه الشراكات يعكس التزام جامعات شمال وشرق سوريا بالتفوّق الأكاديمي والمساهمة الفعّالة في مواجهة التحدّيات الراهنة وتحقيق المستقبل المشرق للتعليم العالي في شمال وشرق سوريا.

المطلب الثالث:

نتائج وتوصيات هذا البحث:

من خلال مقابلات مع عديد من الأشخاص في الجامعات، سواءً كانوا أعضاء الهيئة التدريسية أو طلبة في الجامعات الثلاث في شمال وشرق سوريا، توصّل الباحث إلى عديد من النتائج والتوصيات تلخّصت في ما يلي:

[18] إيراسموس+ : هو برنامج تمويل مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الشريك في جميع أنحاء العالم. يهدف البرنامج إلى تعزيز التعليم العالي، وتدريب المهني، والتعليم المدرسي، والتعليم غير الرسمي، والشباب، والرياضة. تشمل المنح المقدمة من إيراسموس+ العديد من الفئات المستفيدة.

أولاً- النتائج:

1. دور الجامعات في التنمية المحلّية والإقليمية: أظهر البحث أنّ الجامعات في شمال وشرق سوريا تلعب دورًا مهمًّا في دعم التنمية المحلّية والإقليمية، من خلال تقديم التعليم العالي وتأهيل الكوادر البشرية، لكنّها تحتاج إلى المزيد من الدعم لتوسيع هذا الدور وتلبية متطلّبات السوق المحلّية والإقليمية.

2. تحدّيات البنية التحتية: تبيّن أنّ هناك نقصاً في البنية التحتية الأكاديمية اللازمة مثل المختبرات والمكتبات والمرافق التعليمية الحديثة؛ ممّا يؤثّر في جودة التعليم والبحث العلمي.

3. ضعف التعاون الدولي: تشير النتائج إلى محدودية الشراكات الأكاديمية مع الجامعات الدولية؛ ما يؤدّي إلى تقليص فرص التعاون الأكاديمي والبحثي والتبادل الطلّابي وأعضاء هيئة التدريس.

4. التأثير السلبي للوضع الأمني: تعاني الجامعات من تأثير الأوضاع السياسية والأمنية المتقلّبة في المنطقة؛ ممّا يحدّ من قدرتها على الاستقرار الأكاديمي وجذب الطلّاب والباحثين من الخارج.

5. نقص التمويل المخصّص للبحث العلمي: هناك نقص كبير في التمويل المخصّص للبحث العلمي؛ ما يؤثّر سلباً على فرص الابتكار وإجراء البحوث ذات الجودة العالية التي يمكن أن تسهم في حلّ مشكلات المجتمع.

6. نقص الكوادر الأكاديمية المؤهَّلة: تعاني الجامعات في شمال وشرق سوريا من نقص في أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة العالية؛ ممّا يؤثّر على جودة التدريس والبحث العلمي.

7. الحاجة إلى تحديث المناهج أو المقرّرات الدراسية: وجدت الدراسة أنّ المناهج أو المقررات الدراسية الحالية بحاجة إلى تطوير لتتماشى مع التغيّرات العالمية وسوق العمل المحلّية والدولي.

8. التوجّه نحو ريادة الأعمال: على الرغم من وجود بعض المبادرات، إلّا أنّ الجامعات في شمال وشرق سوريا لا تزال بحاجة إلى دعم أكبر في مجالات الابتكار وريادة الأعمال، وذلك لتشجيع الطلبة في هذه الجامعات الثلاث على تأسيس مشاريعهم الخاصة.

ثانياً- التوصيات:

1. تعزيز الشراكات الأكاديمية الدولية والمحلّية: يجب على الجامعات في شمال وشرق سوريا السعي لتوسيع شراكاتها مع الجامعات الدولية والمؤسسات التعليمية الأخرى؛ وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تعاون أكاديمي لتسهيل التبادل الطلّابي وتبادل الأساتذة، إضافة إلى الشراكات البحثية.

2. تطوير البنية التحتية الأكاديمية: من الضروري تطوير البنية التحتية للجامعات، بما يشمل تجهيز مختبرات علمية حديثة، وتحديث المكتبات، واستخدام تكنولوجيا التعليم المتقدّمة لتسهيل البحث العلمي.

3. زيادة الاستثمار في البحث العلمي: يجب تخصيص ميزانية أكبر لدعم البحث العلمي في الجامعات في شمال وشرق سوريا، سواء من خلال تمويل الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا أو عبر شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

4. تحديث المناهج التعليمية: من الضروري تحديث المناهج الأكاديمية بما يتماشى مع أحدث التطوّرات العالمية والاحتياجات المتغيّرة لسوق العمل، مع التركيز على المهارات العملية والتطبيقية وتطوير الابداع والقيم المجتمعية والديمقراطية).

5. بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس: ينبغي تنظيم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتعزيز كفاءتهم في التدريس والبحث، وضمان مواكبتهم للتطوّرات الأكاديمية العالمية.

6. تعزيز التعاون مع سكان شمال وشرق سوريا: يجب على الجامعات في شمال وشرق سوريا أن تزيد من تفاعلها مع أهالي شمال وشرق سوريا؛ وذلك من خلال تقديم استشارات ودورات تدريبية وورش عمل تعزّز التنمية المجتمعية وتخدم احتياجات المجتمع.

7. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال: يتعيّن على الجامعات في شمال وشرق سوريا إنشاء حاضنات أعمال لدعم الابتكار وتشجيع الطلّاب على تطوير مشاريع ريادية، وتوفير الدعم المالي والفني لهم.

8. تحقيق الاعتراف الدولي بالشهادات: لضمان قدرة الطلّاب على مواصلة دراستهم في الخارج أو العمل في السوق العالمية، ينبغي العمل على تحسين معايير التعليم في الجامعات في شمال وشرق سوريا للحصول على اعتراف دولي بشهاداتها.

9. استغلال التكنولوجيا في التعليم: يجب تعزيز استخدام التكنولوجيا في التعليم، بما في ذلك التعليم عن بُعد ومنصّات التعليم الإلكترونية؛ وذلك لتمكين الجامعات في شمال وشرق سوريا من الوصول إلى جمهور أوسع وتحسين العملية التعليمية.

10. تحسين الظروف الأمنية والسياسية: بالتنسيق مع الجهات المعنية، يتعيّن على الجامعات في شمال وشرق سوريا محاولة تحسين الظروف الأمنية والسياسية في محيطها لتوفير بيئة تعليمية مستقرّة وجاذبة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً - المراجع العربية:

- *https://www.right-to-education.org/ar/node/1316*
- *https://www.nescivildiplomacy.com/ar/2023/02/02/%d8%ac%d8%a7%d9%85%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d9%88%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%87%d8%af-%d9%81%d9%8a-%d8%b4%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%88%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7/*
- *منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). (2020). الشراكات الأكاديمية ودورها في تعزيز البحث العلمي. باريس: OECD Publishing.*
- *الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. (2022). دور الشراكات الأكاديمية في تعزيز البحث العلمي. جدة: الأكاديمية العربية.*

- إيراسموس+: هو برنامج تمويل مشترك بين الاتحاد ال أوروبي ودول الشريك في جميع أنحاء العالم. يهدف البرنامج إلى تعزيز التعليم العالي، وتدريب المهني، والتعليم المدرسي، والتعليم غير الرسمي، والشباب، والرياضة. تشمل المنح المقدمة من إيراسموس+ العديد من الفئات المستفيدة.
- [1] مكي، إ. (٢٠٢٣). التعليم العالي في العراق بعد ٢٠٠٣: تحديات مستمرة (ص. ٦). مركز الشرق ال أوسط، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.
- المزين، سليمان حسين، والقدرة، حامد نعيم. "دور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ ثقافة الحوار المجتمعي من وجهة نظر طلبتها وسبل تعزيزه." مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مجلد 5، عدد 18، 2017، الصفحات 211-226.
- الزهراني، خالد. "الشراكات الدولية للجامعات السعودية لتحقيق الاستدامة التعليمية." مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية التطبيقية، المجلد 3، العدد 5، 2021، ص. 112.
- النويهي، آية عبد الله أحمد. "دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع." المركز الديمقراطي العربي، 2014، ص. 1.
- محمود، محمد. "الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات في مصر (2011 – 2024م)." منتدى الدراسات المستقبلية، 2024، ص. 15.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

-Bryson, J. M. (2018). Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement (5th ed.). John Wiley & Sons, p.7

-Collins, D. (2010). *Strategic Management: A Decision-Making Approach (7th ed.). McGraw-Hill Education, p.5

-Boddington, T. (2013). Higher Education Strategy: Towards a Global Framework for Innovation and Excellence. Routledge, p.12

-Mintzberg, H. (1994). The Rise and Fall of Strategic Planning Reconceiving Roles for Planning, Plans, and Planners. Free Press, p.25

-Anderson, A. (2013). Conflict, Education and Society in a Divided State: The Case of Northern Ireland. Routledge.

-Bryson, J. M. (2018). Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement (5th ed.). John Wiley & Sons.

المحتوى

كلمة العدد..... 3

سوريا في الاستراتيجية الإيرانية 5

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

الطائفية وتداعياتها على المرحلة الانتقالية في سوريا..... 35

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

من التناثر في الهوية السورية إلى حلّ الأمّة الديمقراطية 56

أحمد بيرهات: كاتب وباحث

أزمات داعش في سوريا 84

اعداد: مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

البُعد الاستراتيجي للجامعات في شمال وشرق سوريا 112

د. أشرف رفعت محمود